اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

ماما.. السعودية

اليسار / العـدد الثانى والتسعون / اكتوبر ١٩٩٧ م /جمادى الثانية ١٤١٨ هـ / الثمن جنيهان مصريان

الدولة تغيـر قيادة الرأسمالية الصناعيـة

الأرض لمن يزرعها.. هدف لا يغيب

أولبرايت.. والتوازن على الطريقة الأمريكية

مـن هـم القتلـة فى الجزائر؟



"مصيـر" يوسف شاهيـن .. هل تطير الأفكار بأجنحة متكسـرة ؟

هل يسقط نظام "البشير - الترابى" هذا العام ؟



فى هذا العــدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المشرف الفنى

أحمد عزب العرب

المستشارون

إبراهيم بدراوى

أمينة نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عبد الغفار شكر

عبد الغنى أبو العينين

محمود أمين العالم

محمد وفائى حجازى

شارك فى التأسيس

د. فؤاد مرسى

اليسار: مجلة شهرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

AL YASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ. CAIRO/EGYPT

الاشتراكات السنوية داخل مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و٣٦ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها

العالم: ٦٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها

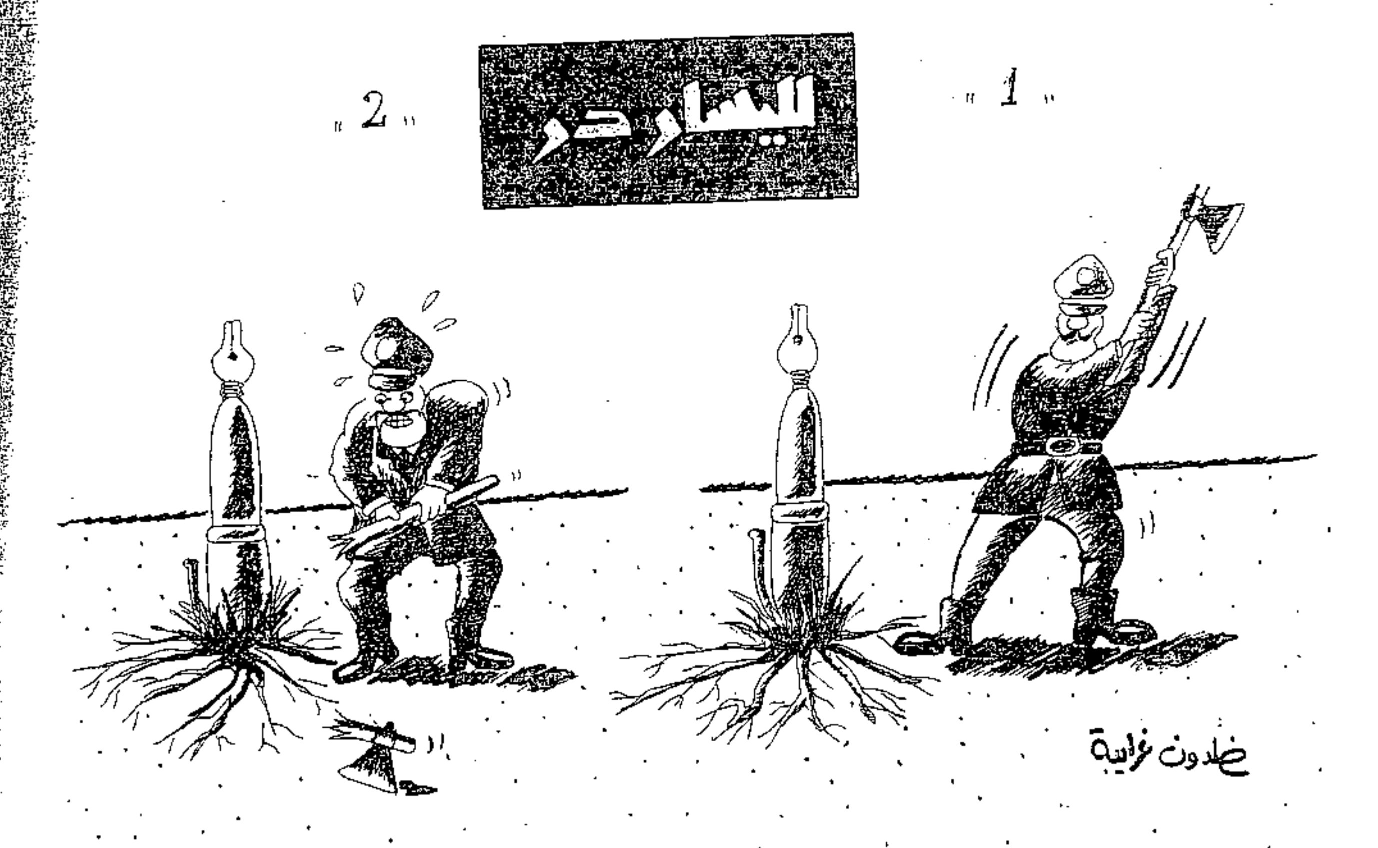
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩٢٥٢ - ٥٧٥٩٠٩١

٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: 5786298



أحداث عربية

احتلت جولة " **مادلين أولبرايت** " مكان الصدارة فى هذا العدد من خلال أربع رسائل من **واشنطون ودمشق والقدس وحيفا** . وقدمت هذه التغطية الصورة الأخرى الحقيقية بعد أن أغرقنا الإعلام الرسمى وعلى لسان الحكام العرب بصورة وردية حول الدور الأمريكى ونجاح جولة وزيرة الخارجية الأمريكية.

وارتبط بهذه الجولة موضوع القمة الاقتصادية الشرق أوسطية فى الدوحة والتى عالجها رئيس التحرير فى الافتتاحية.

وفرضت أحداث الجزائر – وعلى الأصح المذابح فى الجزائر – نفسها علينا. لقد غابت متابعتنا للجزائر فى الأشهر الماضية بعد أن بدت الأحداث مكررة ومعادة ، رغم دمويتها ولكن ماجرى فى الشهر الماضى من مذابح شبه يومية تقتل خلالها فى يوم واحد مايقرب من ١٠٠ طفل وامرأة وشيخ والتحليلات المتباينة لما جرى ، حتم علينا البحث من إجابات للأسئلة العديدة التى مازالت بلا اجابة حول مايجرى فى الجزائر ويحاول **نبيل زكى** " من خلال قراءة تحليلية وموضوعية للحقائق أن يقدم إجابات هامة حول أغلب هذه الأسئلة.

على الساحة الداخلية يقدم **سامر سليمان** تحليلا لقرار اقصاء فريد خميس وتعيين عبد المنعم سعودى رئيسا لاتحاد الصناعات ودور هذا الاتحاد فى مؤسسات الرأسمالية المصرية .ويواصل **عريان نصيف** تناوله الجاد للقضية الزراعية ، وتطرح **فريدة النقاش** الهدف الذى يجب أن يحرص عليه اليسار فى تناوله لقضية الأرض والفلاح . ويحقق **خالد البلشى** ظاهرة مصادرة الأزهر للفكر ودور الداخلية والنيابة العامة فى هذه المصادرة.

وفى الفن يقدم **أحمد يوسف** رؤيته المتميزة وإنما التى تغوص بدأب فى أعماق العمل الفنى لعمل آثار وسيثير جدلاً طويلا . وهو فيلم "المصير" للفنان الكبير يوسف شاهين .

هذه بعض الموضوعات من موضوعات كثيرة أخرى نترك للقارئ أن يحكم علينا . آملين أن يكون حكمه لنا وليس علينا.

جماعة أصدقاء اليسار

يذكر القراء أن "اليسار" بعد أن أجبرت على التوقف فى أكتوبر ١٩٩٥ للصعوبات المالية . وعادت اليسار للصدور فى يناير ١٩٩٦ بتبرعات الأصدقاء ومساهمات الأصدقاء والقراء الذين ساهموا فى تكوين " جماعة أصدقاء اليسار " ودفع تبرع ثابت سنوى لتجنب اليسار الأزمات المالية ، والمشاركة فى نقد اليسار والتخطيط التحريرى لها من خلال ممثلين للجماعة فى " مجلس المستشارين" ومن خلال اجتماعات دورية للجماعة تناقش فيها الأعداد التى صدرت واقتراحات التطوير.

ويتشرف مجلس المستشارين ورئيس التحرير بدعوة أعضاء " **جماعة أصدقاء اليسار**" للاجتماع يوم **الأحد ١٢ أكتوبر ١٩٩٧ فى تمام الساعة السادسة مساء** بمقر اليسار (١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب) لمناقشة جدول أعمال من بندين . الأول: ملاحظات واقتراحات حول تحرير مجلة اليسار . والثانى : مناقشة الأوضاع المالية وتوقف مساهمات بعض أعضاء الجماعة المالية.

ونأمل أن يحرص كل الزملاء على المشاركة .

اليسار

موقفنا

مقاطعة قمة الدوحة ..

ومسئولية الإدارة المصرية



عمرو موسى وفاروق الشرع .. رؤيتان مختلفتان

مرة أخرى تثبت الحكومات العربية التزامها الدقيق بالخضوع لإرادة البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية . وانصياعها لأوامر وطلبات البيت الأبيض.

فبعد التصريحات المتفائلة حول نجاح زيارة **أولبرايت** وبياناتها " المتجمعة والمتوازنة " ، و" النظرة الإيجابية للمواقف السياسية التى عبرت عنها " ، والتقدير البالغ لما قامت بإنجازه" والانطباع السائد لدى الجميع " بأن هناك أملا فى تقدم عملية السلام ".. **انصاعت أغلبية الحكومات العربية للإرادة الأمريكية** . وقرر مجلس الجامعة العربية فى دورته الأخيرة بالقاهرة **يومى ٢٠ و٢١ سبتمبر (الدورة ١٠٨) عدم اتخاذ موقف** عربى جماعى من مؤتمر القمة الاقتصادية **للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى يعقد فى الدوحة فى نوفمبر القادم.**

واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه القمم الشرق أوسطية خدمة للمصالح والأهداف الإسرائيلية قضية محسومة ولاينكرها أحد.

فكما هو معروف فإن هذه القمم - والتى بدأت **بقمة الدار البيضاء** فقمة عمان فقمة القاهرة - تمت بمبادرة من " مجلس العلاقات الخارجية " بنيويورك و" المنتدى الاقتصادى العالمى" بدافوس بسويسرا ، وتحت رعاية الرئيس الأمريكى " **بيل كلينتون**" ومعه الرئيس الروسى " **يلتسين**" وبهدف إقامة نظام إقليمى جديد فى المنطقة ، نظام شرق أوسطى ، يكون بديلا للنظام الاقليمى العربى ، وإدخال إسرائيل فى النظام الاقليمى للمنطقة ، وفرض سيطرتها الاقتصادية على العرب جميعا".

وعندما فكرت الحكومة المصرية فى تأجيل قمة القاهرة بعد صعود نتانياهو للسلطة وتعثر عملية التسوية السياسية ، وأعلنت عزمها على تأجيل انعقاد المؤتمر ، مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا على الحكومة المصرية . وأعلن المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية أن " **واشنطن لاتوافق على تأجيل انعقاد القمة حتى يتحقق تقدم فى المسارات السياسية فى عملية السلام بالمنطقة التى تمر بمرحلة صعبة حاليا**" ووصف التهديد بتأجيل المؤتمر أو الغائه بأنه " تهديد قصير النظر" ونقلت الإدارة الأمريكية للحكومة المصرية رسالة واضحة مفادها أنها ستربط تنفيذ بنود اتفاق المشاركة مع مصر - **مبادرة مبارك آل جور** - بانعقاد القمة الاقتصادية الثالثة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى موعدها فى نوفمبر ١٩٩٦ بالقاهرة . وانصاعت الإدارة المصرية للقرار الأمريكى.

نفس الموقف تمارسه الولايات المتحدة مع الدول العربية التى أعلنت أنها ستقاطع - أو تفكر فى مقاطعة - القمة الرابعة بالدوحة فى نوفمبر القادم.

فى خطاب **مادلين أولبرايت** الشهير فى نادى الصحافة الدولى بواشنطن (٦ أغسطس) أشارت بوضوح لأهمية مؤتمرات القمة الشرق أوسطية **والعلاقات الاقتصادية** الإسرائيلية **العربية** فقالت :" إننا نشاهد العلاقات بين العرب والإسرائيليين تتسع . وقد بدأت عملية التعاون فى المنطقة تعالج مشكلات مستعصية . لقد شاهدنا سلسلة من مؤتمرات القمة الاقتصادية التى جمعت بين رجال الأعمال من عرب وإسرائيليين .. لقد

حسين عبد الرازق



حسنى مبارك

مستوى التمثيل



أسامة الباز

الخوف من الفشل .

شاهدنا تقدما واسعا فى إنهاء مقاطعة إسرائيل بمختلف جوانبها . فانفتحت أبواب العالم للمنتجات من إسرائيل وإليها .."

وحددت الخارجية الأمريكية أربعة أهداف أساسية لجولة أولبرايت فى المنطقة من بينها

* تنشيط التعاون الاقتصادى الاقليمى واستئناف عمل اللجان المشتركة بالتوازى مع إحياء العملية السلمية.

* إقناع الدول الرافضة لحضور مؤتمر الدوحة الاقتصادى بالعدول عن موقفها.

وفى المؤتمر الصحفى المشترك بين الرئيس " **حسنى مبارك**" ووزيرة خارجية الولايات المتحدة " مادلين أولبرايت" قالت الأخيرة بحسم: " من مصلحة دول المنطقة أن تكون جزءا من الاقتصاد العالمى .. ومن المهم أن نفهم أن المشاركة فى مؤتمر الدوحة ليس معروفا يسديه المشاركون لأى شخص ، بل إنه فى مصلحة دول المنطقة".

وخلال زيارتها للسعودية ولقائها بوزراء خارجية دول الخليج . احتل موضوع قمة الدوحة الشرق أوسطية مكانا بارزا فى المباحثات .

وتلقى أمين عام الجامعة العربية رسالة من **أولبرايت** تحث على مشاركة الدول العربية فى قمة الدوحة.

ورغم المعارضة الواضحة من سوريا ولبنان - وكلاهما قاطع مؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية الثلاثة السابقة - وكذلك من الجزائر ، فقد بدا واضحا أن الضغط الأمريكى قد أنتج أثره . **فحتى الدول التى أعلنت مقاطعتها لقمة الدوحة مثل السعودية ودولة الإمارات العربية ، بدأ موقفها يحيط به الغموض ، وتوالت تصريحات تفتح الباب أمام التراجع.**

وتمثل ضعف الموقف العربى فى خلو جدول أعمال مجلس الجامعة العربية من بند خاص بهذا المؤتمر " فأى من الدول الأعضاء لم يطلب إدراجه" ومع ذلك فقد طرحت سوريا الموضوع بقوة من خلال البند الرئيسى فى جدول الأعمال والخاص بعملية التسوية السياسية (السلام) . واستندت سوريا إلى قرارات قمة القاهرة العربية (يونية ٩٦) وقرار مجلس الجامعة العربية فى مارس ١٩٩٧ بـ " إيقاف خطوات التطبيع التى جرى اتخاذها مع إسرائيل فى إطار عملية السلام الجارية ، وإيقاف التعامل معها بما فى ذلك إغلاق المكاتب والبعثات حتى تنصاع إسرائيل إلى مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام . وتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التى توصلت إليها الأطراف المعنية على كافة المسارات خلال محادثات السلام . وتعليق المشاركة العربية فى المفاوضات المتعددة الأطراف ، واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتفعيلها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل فى المنطقة".

وهكذا انفجر الموقف داخل الجامعة العربية وتحددت المواقف والخنادق .

وقفت قطر والأردن بقوة مع انعقاد المؤتمر . وقال وزير خارجية قطر " أن قرار استضافة المؤتمر هو قرار سيادى لدولة قطر.."

بالمقابل طالبت سوريا ولبنان وليبيا والجزائر بالغاء المؤتمر أو تأجيله .

واتخذت " السعودية والامارات وعمان " موقف الربط بين المشاركة وبين استئناف المفاوضات على أساس مرجعيتها وثوابتها ، بينما ربطت مصر والمغرب وتونس المشاركة بالتقدم فى عملية السلام ودون تحديد المعنى ومدى هذا التقدم.

وهكذا انتهى إجتماع مجلس الجامعة العربية دون قرار ، تاركا لكل دولة عربية أن تتخذ ماتراه مناسبا " باعتبار أن قرار المشاركة أمر سيادى يخص كل دولة على حدة " كما صرح عمرو **موسى** وزير الخارجية المصرية . وضيع العرب فرصة استخدام ورقة ضغط فى أيديهم ، واستجابوا لأوامر السيدة أولبرايت .

ويستحق الموقف المصرى - لمحوريته وغرابته - معالجة خاصة .

فالإدارة المصرية تشعر بعقدة وعدم قدرة على اتخاذ موقف مقاطعة حاسم من قمة الدوحة ، بعد خضوعها المشين للضغوط الأمريكية وعقدها للقمة الشرق أوسطية فى نوفمبر من العام الماضى فى ظل الموقف

مجلس الجامعة .. العجز عن اتخاذ القرار



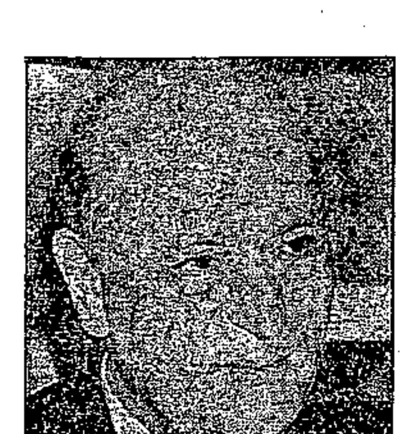
الإسرائيلى الرافض للتسوية السياسية . وبعد أن أعلن المتحدثون باسم الإدارة المصرية أنه " لايمكن لعاقل أن يكون على استعداد للمشاركة فى مظاهرة اقتصادية لاتحقق شيئا إلا إعطاء نتانياهو فرصة الادعاء بأن كل الأمور فى الشرق الأوسط على مايرام . بينما هى فى الحقيقة تغلى فوق بركان انتظارا للحظة انفجار قادمة لاشك فيها .. كما أن مصداقية مصر إزاء شعوبها والشعوب العربية بل وشعوب المنطقة لاتسمح لها بالمشاركة فى عملية تزييف الواقع وتلوينه من خلال عقد المؤتمر الاقتصادى" . وقد أسفرت تلك القمة عن مكاسب واضحة لإسرائيل وعن اعتماد الفكرة الإسرائيلية القائمة على " أولوية الاقتصاد على السياسة " وأن الطريق لتفكيك " الصراعات المزمنة " يتم عبر تنمية قواعد لمصالح مشتركة بين المتغمسين فيها مباشرة .

وهكذا تميزت مواقف الإدارة المصرية بالميوعة وعدم التحديد . فالرئيس يتحدث عن مستوى التمثيل فى المؤتمر الصحفى المشترك مع **أولبرايت** .." فاذا حدث تقدم فى العملية السلمية بالمنطقة، فان هذا سوف يساعد على انعقاد المؤتمر على مستوى عال".

ود. **اسامة الباز** مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية يقول" إن انعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادى فى ظل الظروف الحالية التى تمر بها عملية السلام سيكون ضرره أكثر من نفعه .. ويكون هناك خطر كبير من فشله . ونحن لانريد أن يعقد مؤتمر فى بلد عربى شقيق ويفشل"

ولاشك أن اتخاذ مصر موقفا واضحا وحاسما أمر ضرورى وهام ، بل واجب لتصحيح موقفها الخاطئ من عقد قمة القاهرة الاقتصادية فى العام الماضى . فبدون حسم مصرى بمقاطعة قمة الدوحة والمطالبة بتأجيلها - أو إلغائها - سيظل الموقف العربى ضعيفا وعاجزا . فاستثناء مصر والأردن من قرار وقف التطبيع - بحجة توقيعها لاتفاقات صلح مع إسرائيل - أفشل قرار الجامعة العربية بوقف التطبيع . وعدم إعلان الإدارة المصرية عزمها على مقاطعة قمة الدوحة الشرق أوسطية ، أدى إلى عجز العرب عن اتخاذ موقف موحد . ولم تفت الفرصة بعد لتصحيح هذا الموقف . واستعادة العرب لورقة ضغط هامة يركزون على إهدارها .

انفجار فى قلب الوطن



حسين الألفى

صباح الخميس ١٨ سبتمبر وفى صفحة حوادث **جريدة الأهرام** ، تصدرت بخط كبير أخبار الفساد ، حيث تم فصل **ممدوح الليثى** واتهامه بقائمة طويلة من سلوكيات الفساد واستغلال النفوذ . وبخط صغير جدا اتهام الدفاع لرئيس محكمة عابدين الذى أصدر الحكم فى قضية **علاء وجمال مبارك** بالغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم . وكان هناك أيضا بخط كبير تصريح لوزير الداخلية أثناء زيارته لأسيوط يقول فيه : **إن رؤوس الارهاب تساقطت ولم يتبق سوى بعض الارهابيين فى الصعيد ، وأن جهاز الأمن يراقب تحركاتهم فى الخارج** . وعندما وصلت للخبر الأخير قطع التليفزيون المصرى برامجه ليعلن حدوث انفجار من عبوة ناسفة فى أتوبيس سياحى فى ميدان التحرير على أبواب المتحف المصرى فى قلب القاهرة بل فى قلب الوطن وعلى بوابة تاريخه كله . وأن البوليس تبادل النيران مع مرتكبى الحادث أثناء اشتعال الاتوبيس وقبل انفجاره، وأعلن بعد ذلك قتل عشرة وإصابة الكثيرين ومعظمهم من السياح الألمان ، والقبض على اثنين من مرتكبى الحادث وهروب الثالث . وثانى يوم قتل شرطى فى ديروط بأسيوط وهرب الجناة .

ورغم أن جميع الإرهابيين بأنواعهم يعتبرون مختلين عقليا ومرضى نفسيا ، الا أن السلطات كالعادة وصفت حادث المتحف بأنه عشوائى ، **وقام به مريض نفسيا ومختل عقليا وهو شقيقه**، وإنه اتهم من قبل فى حادثة إطلاق النار فى فندق سميراميس ، وأنه يعالج بمستشفى الأمراض العقلية منذ ارتكابه حادث مقتل السائحة الأمريكية هناك ، والتى قيل عنها أنها عميلة مخابرات . وهذا المتهم هرب أخيرا من المستشفى قبل الحادث بأيام ، ولم يتم الإبلاغ عن هروبه حتى وقت الحادث ، وأنه خرج من المستشفى عدة مرات ، نظير تواطؤ من بعض الأطباء عقب دفع مبالغ مالية لهم . وأكد المتهمان أن دافعهما وراء الجريمة كان الرد على مافعلته المستوطنة اليهودية من إهانة للنبى صلى الله عليه وسلم . ويعد هذا الهجوم أخطر هجوم فى القاهرة بعد حادثة فندق أوروبا منذ أكثر من سنة ونصف وراح ضحيتها ١٨ سائحاً يونانيا . لذلك توالت ردود الفعل مباشرة وقطعت عدة شركات سياحية أجنبية رحلاتها إلى القاهرة فور سماع الخبر . وأصبح هذا الخبر هو الأول فى أجهزة الإعلام الألمانى . وألغى الكثير من الألمان رحلاتهم المتجهة للقاهرة.

وجاء هذا الانفجار بعد محاولات ومبادرات وقف العنف التى أطلقتها بعض الجماعات المتأسلمة ، وبعد أحكام الإعدام التى أصدرتها المحكمة العسكرية الأخيرة فى قضية تفجيرات البنوك . وجاء هذا الهجوم الارهابى كصدمة كبيرة لترتظ النائمين وتستفز الحالمين بهدنة سلام مع الإرهاب . وهذا الانفجار سيكون له آثارا خطيرة على السياحة بل وعلى الاقتصاد المصرى كله وأيضا على القضية العربية الفلسطينية.

ويجب أن يدرك الجميع **أن البنية الأساسية لمنابع الإرهاب راسخة تماما فى الوطن ، وأن الارهاب لن ينتهى لمجرد حصار أمنى** ، بل إن هذا الهجوم جاء يعلن قدرة الإرهاب على الضرب فى قلب القاهرة وإن





الداخلية مشغولة بالرد على اتهامات الفساد الموجهة لها من جريدة الشعب.

وإذا كان هناك من يقول تبريرا أنه لايوجد من يستطيع التكهن بحوادث الإرهاب، وأنها يمكن أن تحدث في أي مكان في العالم، فإن واقع الحال في مصر يجزم تماما بحتمية حدوث جرائم الإرهاب، لأنه **كيف ينتهي الإرهاب في مصر ؟! ومازالت منابعه في الخارج والداخل تفيض بالدعم المادي والمعنوي.**

كيف ينتهي الإرهاب !! ووثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون تقول إن أمامنا على الأقل عشرون عاما انتظارا للرخاء في توشكي. وانتظارا أيضا للديمقراطية.

كيف ينتهي الإرهاب ؟! وواقع بلادنا يؤكد **الفروق الشاسعة بين الفقراء والأغنياء**، فتسمع عن سرقة مجوهرات للاستعمال الشخصي لمثلة بـ ٢٥ مليون جنيه. في الوقت الذي يصنف فيه ٥٠٪ من المصريين ضمن الفقراء.

كيف ينتهي الإرهاب؟! **ومازال الأزهر يحرق الكتب ويحاكم المفكرين**، ومازالت أيضا العمالة العائدة من السعودية والخليج تحمل معها عند عودتها أفكار التطرف.

كيف ينتهي الإرهاب؟! وتسيطر على مجتمعنا منظومة الإهمال والتسيب والفساد واستغلال النفوذ والرشوة والمحسوبية.

كيف ينتهي الإرهاب؟! **والخطاب الديني من فوق المنابر وعبر أجهزة الإعلام يشجع ويحفز الفتنة الطائفية.**

كيف ينتهي الإرهاب؟! ومازالت المدارس الحكومية والمدارس المتأسلمة تخرج المزيد من المتطرفين.

كيف ينتهي الإرهاب؟! ومازال **المثقفون المدافعون عن حقوق الفلاحين في السجن**، والمنافقون والمتملقون خارج السجن وإعلاناتهم تملأ الصحف تأكيدا للولاء.

كيف ينتهي الإرهاب؟!

وحرية التعبير في أزمة، والمحاكم الدستورية تصدر أحكاما بعدم دستورية بعض القوانين. ومحكمة النقض تبطل الانتخابات، ومجلس الدولة يلغي قرارات الوزراء ونتائج المحليات.

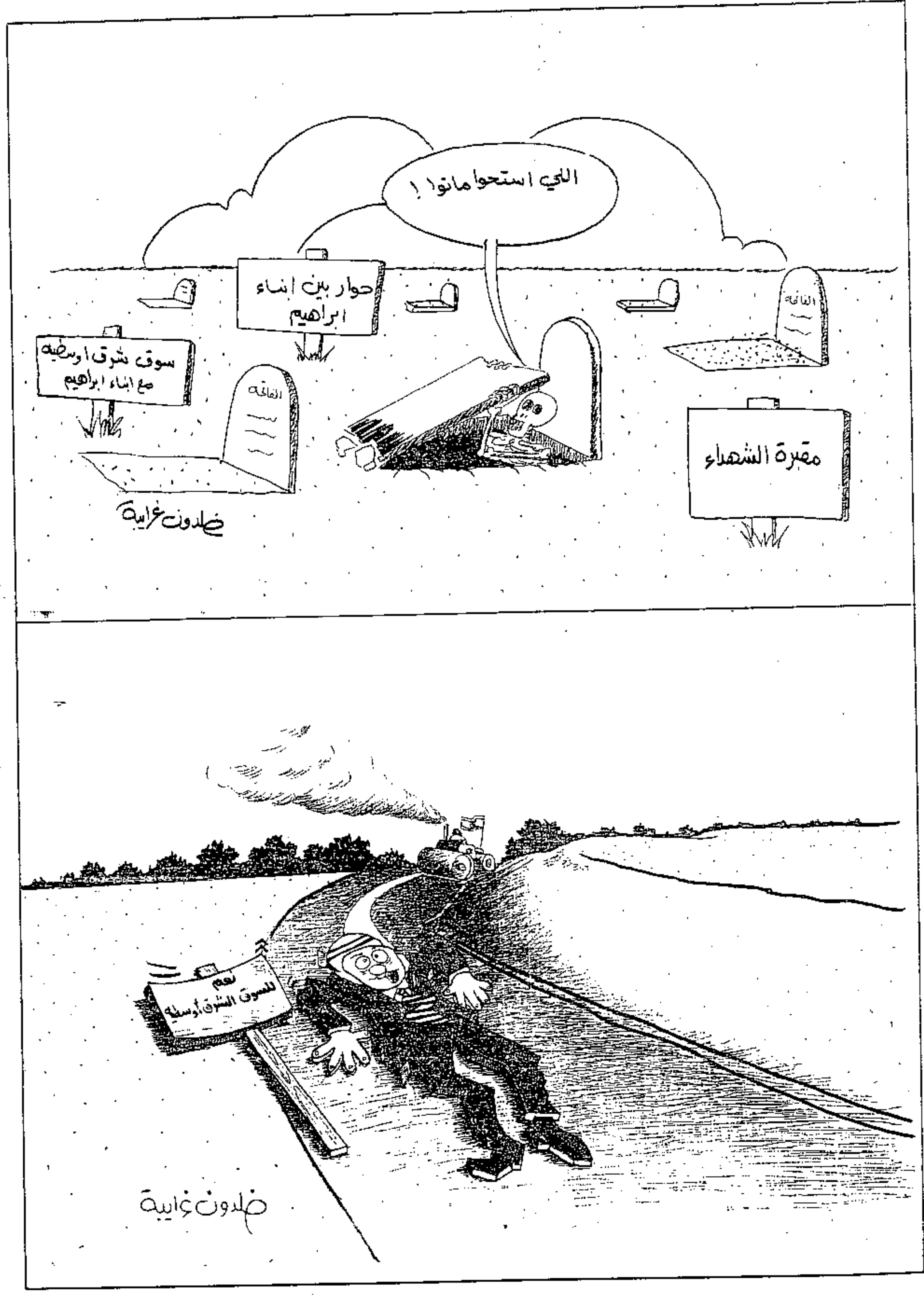
كيف ينتهي الإرهاب !! **ورجال الأعمال عندنا أصبحوا مقاولين وسماسرة في كل شئ.**

كيف ينتهي الإرهاب ؟! والحكومة تتمسك بالمسئولين والوزراء الذين قادت ضدهم الصحف حملات واتهمتهم بالفساد واستغلال النفوذ والبطش والتسيب والإهمال والتكسب غير المشروع.

كيف ينتهي الإرهاب؟! وثقافة **العشوائيات والتزوير تسيطر على مصر كلها**.

وإذا كانت المواجهة الأمنية وحدها لاتكفي للقضاء على الإرهاب، فليس أمامنا غير بناء البنية التحتية للإنسان المصري، وهذا يأتي بإصلاح شامل لصالح الديمقراطية، وإصلاح تعليمي لمواجهة القرن القادم. نحن نحتاج هزة سياسية توقظنا من هذا الاستقرار البشع.

د. أحمد محمد صالح



اللي استحوا ماتوا !
حوار بين ابناء ابراهيم
سوق شرق اوسطيه مع ابناء ابراهيم
الفاتحه
الفاتحه
الفاتحه
مقبرة الشهداء
خلدون غابية
نعم للسوق الشرق أوسطية
خلدون غابية

جولة أولبرايت

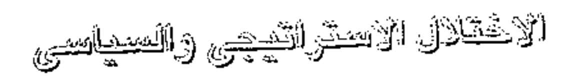
رحلة المفاهيم الغامضة إلى الشرق الأوسط المتفجر



سمير كرم



رسالة واشنطون



الاختلال الاستراتيجي والسياسي

أو التوازن على الطريقة الامريكية

ذهبت **مادلين أولبرايت** وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الشرق الأوسط تسبقها حملة دعائية . بالأحرى حملة علاقات عامة- على غرار تلك التي تسبق العروض المسرحية أو السينمائية .. أو حتى عروض السيرك قبل أن تنصب في بلدة ما.

ذهبت لتبيع لزعماء المنطقة وشعوبها سلعة معينة هي **عملية السلام الأمريكية** .. بعد أن تركت هذه السلعة تفسد وتتعفن شهورا طويلة لأنها قررت أن لا تذهب إلى الشرق الأوسط إلا وهي واثقة تماما من أنها ستنجز تقدما أساسيا.

وبطبيعة الحال فإن بيع سلعة معينة لزبونين مختلفين بينهما صراع تاريخي وقومي هو واحد من أكثر الصراعات المستمرة في العالم قدما وخطورة وتعقيدا.. ودموية، هو مهمة صعبة للغاية.. أسهل منها كثيرا بيع الأسلحة لهذين الطرفين أو الزبونين.. وحتى في بيع الأسلحة للزبائن الاسرائيليين والزبائن العرب يبقى شرط حرية استخدامها من جانب طرف.. وتحريم استخدامها من جانب طرف آخر.

بقيت أولبرايت نحو أسبوع في الشرق الأوسط عرضت خلاله في محادثات مغلقة أفكار أمريكا بشأن عملية السلام ،وعرضت صياغة أخرى لهذه الأفكار في مناسبات عامة علنية . مؤتمرات صحفية مشتركة مع الزعماء ، ولقاءات مع عينات منتقاة من الأهالي من الجانبين.

غادرت أولبرايت المنطقة ، تركتها في حالة أشد خطورة وتعقيدا من الحالة التي كانت قائمة قبل وصولها إليها ، وكانت بالغة الخطورة بحد ذاتها. وقد انعكس ذلك على تصريحات أولبرايت نفسها عن نتائج مهمتها وتصريحات القادة العرب وأيضا على تصريحات المسئولين في واشنطن. **كلهم تناقضوا بين القول انها حققت «خطوات صغيرة» أو أنها لم تحقق نتائج تذكر ، أو أنها لم تكن تتوقع أن تحقق نتائج فالمهمة كانت استطلاعية فحسب. أو أنها فوجئت -على حد قولها هي نفسها- بأن الشرق الأوسط أعقد بكثير مما كانت تعتقد.** هذا فضلا عن أن الزعماء العرب انقسموا بين «متفائل» و «متشائم» بشأن ما فعلته وزيرة الخارجية الأمريكية في هذه الجولة.

وألقت أولبرايت في وجه المتفائلين من الزعماء العرب بقنبلة كافية في قدرتها التفجيرية على نسف كل أساس لهذا «التفاؤل» حين قالت في آخر لحظات جولتها في الشرق الأوسط: إن لديها أشياء أخرى **تقوم بها ولن تسمح للشرق الأوسط بأن يهيمن على انتباهها** . وأضافت بالحرف الواحد: « **فان لم يحدث ما يكفي لكي أجعل الأمور تختلف فانني سأركز على كمبوديا أو على اجتماع القمة بيننا وبين الصينيين أو على البوسنة ،ومن المؤكد على توسيع حلف الاطلنطي وعلى اجتماعنا مع الروس في نيويورك .ان مسئوليات الولايات المتحدة كبيرة للغاية، ولا أستطيع أن أشغل نفسي بهذا** ».

هكذا فان أولبرايت بدأت جولتها بمحاولة بيع سلعة عملية السلام الأمريكية ، وأنهتها بمحاولة ترك مهمة بيع هذه السلعة على عاتق دول المنطقة ، لكي يبيعوها لشعوبهم بأنفسهم فاذا تم ذلك فانها ستكون مستعدة للعودة إلى المنطقة وتلقي الثمن.

ما هذا الذي حدث؟ كيف يمكن قياس نجاح مهمة أولبرايت أو فشلها؟ ما الذي يجعل الأمر يزداد غموضا والتباسا؟.**بل ما الذي أدى إلى جعل المنطقة تبدو على حافة الحرب بعد رحيل أولبرايت**؟، حتى أن حديث الحرب حل بصورة شبه تامة محل حديث السلام؟. وما مدى مسئولية أولبرايت -بالاحرى مسئولية الولايات المتحدة عن ذلك؟.

بداية فان الغموض والالتباس الذي حط في سماء الشرق الأوسط كله بعد مهمة أولبرايت يرجع إلى أن عبقرية الوزيرة

الأمريكية تجلت أكثر ما تجلت في التركيز على استخدام مفاهيم وتعبيرات هي بحد ذاتها مفرغة وتفتقر إلى التحديد ولا يمكن أن تصلح أساسا كلغة ينتهجها طرفا الصراع.

أكثر ما استخدمته أولبرايت من مفاهيم وتعبيرات في خطبها ومؤتمراتها الصحفية في العواصم التي زارتها- وبالتأكيد في المحادثات مع الرؤساء من الجانبين- هي: **التوازن -الأمن- الثقة- الارهاب - النوايا**.. وكلها مفاهيم قديمة نصيبها من انعدام التحديد والافتقار إلى تعريفات محددة معروف في كتب «السياسة» منذ زمن أرسطو.

وعلى سبيل المثال فإن «التوازن» الذي وعدت به أولبرايت منذ أن «ألقت أول خطاب رئيسي لها عن الشرق الأوسط في أوائل شهر أغسطس الماضي وأعلنت لأول مرة فيه أنها ذاهبة إلى المنطقة. جاء في الممارسة في الطريقة التي حاولت بها أن تظهر توازن المواقف الأمريكية بين اسرائيل من ناحية والعرب (الفلسطينيين أساسا) من ناحية أخرى أقرب ما يكون إلى الاختلال منه إلى التوازن. والأحرى أنها أعطت للتوازن معنى يناقض المفهوم نفسه. **فقد بدا أن التوازن بالنسبة اليها هو أن تحدث الاسرائيليين بما يهوون سماعه من حليفهم الأمريكي**. وكررت وبأعلى صوت وأوضح عبارة على «أمن **اسرائيل**» انه الأولوية المطلقة التي لا يعلو عليها شئ آخر. أنه المهمة الأساسية للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وقيادته وبالتحديد ياسر عرفات.

ثم عندما تحدثت وهي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني تحدثت أيضا عن «أمن اسرائيل»، وبالتأكيدات ذاتها.. ولكن بصوت أخفض بعض الشئ. وبصوت أخفض من هذا **تفضلت ببعض العبارات عن ضرورة امتناع «الأطراف» عن القيام بأعمال أو اجراءات تستبق الحلول وتحاول أن تفرض أمرا واقعا قبل الاتفاقات النهائية**. وكادت تتحدث بالرموز عن اجراءات اسرائيل في القدس. **فلا أدانتها ولا اعتبرتها حتى عقبة في طريق السلام**. نحلت لنا رصفا جيدا جديدا هو أنها «**لا تعين على بناء الثقة بين الطرفين لكي يتقدما نحو استئناف محادثات السلام(..)**.

عندما سنحت لأولبرايت الفرصة لتثبت جديتها وتوازنها وقدرتها على أن تقول لا للمتطرف الاسرائيلي -وكان ذلك في ترتيب لقاء لها مع طلبة مدرسة «الفرندز» الأمريكية الفلسطينية في رام الله بدلا من ترتيب لقاء لها مع طلبة مدرسة فلسطينية لابناء الشهداء أو إحدى مدارس «المخيمات» -فإنها تعاملت مع هذه الفرصة وكأنها فرصة لفرض وجهة النظر الاسرائيلية على الجانب الفلسطيني. التت كلمة في الطلبة والطالبات **كررت خلالها في زمن لا يتجاوز ٣ دقائق-عبارة «أعمال الارهاب» خمس مرات**. ثم كررتها مرة أخرى في الجزء الثاني من اللقاء الذي تلقت فيه أسئلة الطلبة الفلسطينيين وأجابت عليها **عشرات المرات**.

ولنقرأ سؤالا فلسطينيا واحدا واجابة أولبرايت عليه:

سؤال: : «نحن غالبا ما نسمع عن الارهاب فيما يتصل بتفجير القنابل. مثل تلك التي وقعت في القدس. ولكننا لا نسمع أبدا عن الارهاب الناتج عن القبض على الأبرياء في منتصف الليل والأسلحة المشرعة، وعبارات التحقير والتجريح على حواجز الطرق والتهجم على ديننا ،وتدمير منازلنا وأحلامنا. كيف ترى الولايات المتحدة الارهاب بجميع أشكاله وأعماله؟».

الوزيرة أولبرايت : «أعتقد أن من المهم جدا أن يفهم الناس أنه لا توجد مساواة من الناحية الأخلاقية بين شخص يربط قنابل حول جسمه ويقف في السوق ويفجر نفسه ومعه غيره من الناس الأبرياء ذلك أمر لا يغتفر وغير مقبول . وهو شكل شرير من أشكال الارهاب الذي لا يعادله شئ في أي مكان آخر. وهذا صحيح سواء وقع في القدس أو غيرها من المدن.. فعندما يصاب أناس أبرياء نتيجة لتفجير قنبلة فهذا ارهاب وغير مقبول. **أما الأعمال الأخرى التي تتحدث عنها فانني أعتقد أنها غير مفيدة فيما يتصل بدفع عملية السلام إلى الأمام** .وهي علامة على تدهور الأوضاع بين الشعبين اللذين يتعين عليهما أن يعيشا معا في مكان صغير نسبيا .»ولكنني آمل **ألا يخطئ أحد الاعتقاد بأنه من الممكن المساواة بين ضرب الناس الأبرياء والأعمال التي هي شئ لا يمكنني الموافقة عليه، ولكننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نساوي بينها وبين الذي يقذف القنابل أو يفجرها**.. انني أعتقد أن من المهم جدا أن لا يكون هناك سوء فهم هنا. شئ بأي حال من الأحوال يعادل بأي شكل وعلى أي نحو من يفجر القنابل. فبناء المنازل أو حتى تدمير المنازل أو مصادرتها -على الرغم من أنها قد لا تكون معينة من حيث إيجاد البيئة التي تحاول ارساءها لدفع عملية السلام قدما لا تشابه بأي حال أولها التأثير نفسه ، أو أنها بغيضة أو غير مقبولة أو تتصف بالجبن والنذالة مثل تفجير قنبلة تلحق الأذى بالناس الأبرياء».

هذا في نظر أولبرايت توازن. وفي غياب معايير موضوعية متفق عليها تستطيع الدبلوماسية الأمريكية أن تفرض تعريفاتها ومفاهيمها الخاصة والذاتية.. دون أن يتصدى لها في أي من عواصم التي زارتها من

وأولبرايت ونتنياهو.. الحديث مع الاسرائيليين بما يهوون سماعه من الحليف الأمريكي



يذكرها بأن الولايات المتحدة كانت تتفاوض مع وفدي فيتنام الشمالية وثوار فيتنام الجنوبية من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٣ وهي تواصل أعنف هجماتها العسكرية على الناحيتين. كانت تجلس- ممثلة بوفد يرأسه وزير خارجيتها آنذاك **هنري كيسنجر** -إلى مائدة المفاوضات في باريس. بينما قاذفات القنابل الاستراتيجية الأمريكية الضخمة تغير على أوسع نطاق على مدن فيتنام وعلى مواقع الثوار فيما كان يصفه المراسلون الأمريكيون وقتها بأنه «اغراق الأهداف الفيتنامية العسكرية والمدنية على السواء بالقنابل الثقيلة إلى حد التشبع».. ووصفوها مرات أخرى بأنها «غارات كانت تغطي فيها سماء فيتنام الشمالية بلاءة من النيران». وفي الوقت نفسه كانت فيتنام مستمرة في مقاومتها المسلحة.

ثم تأتي أولبرايت إلى الشرق الأوسط لتضيف إلى القاموس السياسي تعبير «**المعادل الأخلاقي**».. فليست التفجيرات الانتحارية معادلا أخلاقيا لنسف المنازل والاعتقال والتعذيب.. ولا حتى لخطط استمرار السيطرة العسكرية الاسرائيلية على ستين بالمائة من أراضي الضفة الغربية في «الحل النهائي».

ولم يذكر أحد الوزيرة أولبرايت بأن الولايات المتحدة لا تزال تستمر في تزويد اسرائيل بالمساعدات العسكرية والاقتصادية، التي تضاف إليها باستمرار اضافات جديدة بين وقت وآخر. مكافأة لها على خوض مخاطر السلام. فمعي أية مخاطر تكابدها اسرائيل إن لم يكن على ما يمكن أن يلحق بها نتيجة عمليات مقاومة من جانب أولئك الذين يرفضون السلام بالشروط الاسرائيلية والأمريكية.. وهو بالتحديد ما تسميه واشنطن ولا تمل التكرار: الارهاب؟

مع ذلك فان الغموض لا يخيم على كل شيء. انه فعل انتقائي، فأمريكا تعرف متى تكون غامضة وتعرف متى تكون واضحة. ولقد كانت **أولبرايت واضحة تماما في تحديد أولوية الأمن الاسرائيلي**. وطوال الصفحات الكثيرة التي ملئت بكلماتها في المنطقة **لم تتحدث عن الأمن العربي** .. إلا في الاطار الذي تراه جزءا من الأمن الأمريكي، فأمن منطقة الخليج مهم للغاية للأمن القومي الأمريكي. قالت أولبرايت دول لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الذين التقت بهم جماعة: «إن للولايات المتحدة مصالح أساسية مشتركة مع دول الخليج ودول كثيرة غيرها في العالم العربي. وكلنا نريد أن


أولبرايت وعرفات مطلوب التعاون مع اسرائيل اقتصاديا وأمنيا ودبلوماسيا

تعيش شعوبنا في سلام متحررة من تهديد الحرب. ونعتقد أن الدول تتحمل مسئولية مراعاة القانون في علاقاتها مع بعضها البعض. اننا نستنكر التطرف ونشجب الارهاب. وتربطنا صلات اقتصادية قوية ونرغب في أن يعمل مواطنونا معا للاستفادة من الفرص التي توفرها السوق العالمية التي تزداد اندماجا وفاعلية.. **ان الدول العربية تتحمل مسئولية تدركونها أنتم أيضا، وهي دعم عملية السلام ومناهضة أعداء السلام، وبذل كل ما في وسعكم للتأكد من عدم وصول مساعدات من أي نوع إلي مرتكبي أعمال العنف المتطرفة مثل حماس**».

ولا ذكر لما تقوم به اسرائيل -مثلا في لبنان حتى بينما الوزيرة الامريكية تجوب الشرق الاوسط. لكننا عرفنا منذ زمن طويل **أن ما تقوم به الطائرات الاسرائيلية في غاراتها ليس «معادلا اخلاقيا» لما يقوم به «الفدائيون الانتحاريون، بل عرفنا ان الطائرات الاسرائيلية لا تشكل خطرا على العرب**. في اللقاء نفسه مع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي قالت أولبرايت بوضوح «ستظل الولايات المتحدة عاقدة العزم على ان لا يهددكم العراق أو يهدد غيركم في هذه المنطقة. واننا نواصل اصرارنا على أن يثبت نظام بغداد ان نواياه سلمية وأنه يحترم أحكام القانون.. ولعلها كادت تقول» مثل احترام اسرائيل لاحكام القانون ومثل نوايا اسرائيل السلمية. وربما لم يمنعها من أن تقول ذلك الا معرفتها بأن مستمعيها- وزراء خارجية دول الخليج -يعرفون ذلك جيدا (..).

وعلى أي الأحوال فانها أكدت ذلك بطريقة عملية عندما أكدت ضرورة عقد قمة الدوحة الاقتصادية بمشاركة اسرائيل كجزء من عملية وصفتها بأنها «بذل المزيد من أجل تحطيم الحواجز القائمة بين مجتمعاتكم ومجتمع اسرائيل التي هي شريك الفلسطينيين في السلام والاشتراك مع الولايات المتحدة وغيرها في المحافظة على الاتجاه نحو تعاون اقتصادي ونمو اقتصادي في المنطقة».

ولابد أن **مادلين أولبرايت** سمعتهم جميعا- دون أن يفتحوا أفواههم - يرددون في ختام كلمتها: آمين. فلم يتقدم أي منهم باعتراض أو حتى تحفظ.. حتى الذين قالوا أمام شعوبهم أنهم لا يعتزمون حضور مؤتمر الدوحة الاقتصادي لم يخطر ببالهم أن يبقي المؤتمر دون مشاركة اسرائيل، انهم يعرفون ان ذلك مستحيل بل لعلهم عرفوا أن مقاطعتهم للمؤتمر إظهارا للاستياء من سياسات حكومة نتنياهو هو بدوره مستحيل.

ولم يفت أولبرايت ان تؤكد لقادة دول الخليج ان **المطلوب هو التعاون مع اسرائيل، ليس فقط اقتصاديا إنما أيضا أمنيا ودبلوماسيا** .وذلك يتطلب العمل معا لكشف الاخطار الارهابية والرد عليها بقوة وتقديم المسئولين عن أعمال الارهاب إلى العدالة».

ليس صحيحا اذن ان ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية هو الذي أخضع وحده لطارق الضغط الأمريكي خلال جولة وزيرة الخارجية أولبرايت. ها نحن أمام **معنى آخر** من معاني «التوازن» **في المفهوم الأمريكي لقد وازنت أولبرايت الضغط على عرفات**

والفلسطينيين بضغط قوى على قادة الخليج مجتمعين. ليس فقط بتحذيرهم من اتخاذ موقف سلبي من مؤتمر الدوحة الاقتصادي، إنما أيضا بمطالبتهم بأن يوازنوا تعاونهم الاقتصادي مع اسرائيل بتقديم مساعدات للفلسطينيين وان يتعاونوا مع الاسرائيليين والفلسطينيين معا ضد «الارهاب» أي في حماية «الأمن الاسرائيلي».

أية توصيات- أو بالأحرى وصايا- أخرى من أولبرايت إلى قادة المنطقة؟

من يدري ان اتفاقات التعاون الاستراتيجي والاقتصادي والأمني (المخابراتي) بين دول الخليج وأمريكا ليست كلها من قبيل النصوص العلنية. هذه الاتفاقات تقوم على تنفيذها لجان مشتركة (على طريقة اللجان المشتركة بين الولايات المتحدة واسرائيل) وفي اجتماعات تلك اللجان تتم أعمال التنسيق على أكمل وجه وفي سرية تامة. لكن هل تحجب هذه السرية شيئا عن اسرائيل؟.

إن اعتماد الولايات المتحدة -الذي أصبح شبه تام على قدرات المخابرات الاسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط والخليج يفرض اجابة بلا على هذا السؤال. لقد أصبحت اسرائيل أقرب أمنيا واستراتيجيا إلى بلدان الخليج من العراق وايران. **ولقد زاد اعتماد دول الخليج -من السعودية إلى عمان والبحرين -على معلومات المخابرات الاسرائيلية عن العراق وايران إلى حد لا تستطيع معه النظم الحاكمة الخليجية أن تستغني عنها.**

وليس غريبا بعد هذا ان تكون النظم الحاكمة في دول الخليج قد انزعجت من الضربة الخطيرة التي اصابت اسرائيل بهزيمة وحدة الكوماندوز البحرية التي تعد من أعلى المستويات العسكرية للقوات الخاصة الاسرائيلية -في مواجهة المقاومة المسلحة في جنوب لبنان بمؤازرة من الجيش اللبناني. فان


هنري كيسنجر

هذه الهزيمة مشحونة بمعان كثيرة مقلقة لهذه النظم. **أولها ان اسرائيل قابلة للهزيمة وبدون قوة عسكرية نظامية ضخمة، وأن اسرائيل تمر فعلا بأزمة ثقة في قدرتها العسكرية تمنعها حتى من تنفيذ تهديدها بأن تعيد قواتها إلى المناطق التي انسحبت منها في الضفة الغربية وقطاع غزة وأن المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي ليست فقط عمليات انتحارية ارهابية يمكن التنديد بها لأنها موجهة ضد مدنيين وأهداف مدنية، بل أن جانبا مهما منها يصطدم بالآلة العسكرية الاسرائيلية.** بل أن أحد أخطر معاني هزيمة «الكوماندوز» الاسرائيليين **ان المخابرات الاسرائيلية عجزت عن تغطية عمليتهم ومساندتها بمعلومات دقيقة عن المقاومة.**

الخطر اذن ليس عراقيا أو ايرانيا فقط. الخطر فلسطيني ولبناني وسوري، باعتبار دور سوريا في ابقاء خيار المقاومة المسلحة حيا ضد اسرائيل.

لهذا فالحديث عن «التفاؤل» بنتائج أولبرايت- على الأقل باعتبارها مجرد جولة أولى، ومع تجاهل تهديدها بأنها قد تكون الأخيرة- يصبح ضروريا للتماسك الذاتي للمتمسكين بالسلام الأمريكي وشروطه الاسرائيلية، فلابد من الثقة باسرائيل، لأنها انعكاس للثقة بأمريكا.. حتى حينما تظهر دلائل قوية على أن اسرائيل لم تعد تثق بنفسها كما كان من قبل وإلا فإن أمريكا- وفقا لتهديد أولبرايت في ختام زيارتها- ستوجه اهتماما بعيدا عن الشرق الأوسط. وليحدث ما يحدث فيه. حتى ولو كان الحرب على أوسع نطاق.

ولعل أولبرايت لم تكن صادقة في شئ قدر ما كانت صادقة في ذلك التهديد باهمال الشرق الأوسط. ولقد مهدت لمحادثاتها في المنطقة بتسريب رأى إلى أحد الصحفيين المقربين إليها- هو **توماس ليبرمان أحد** الذين عملوا في الشرق الأوسط وبالتحديد في اسرائيل مراسلا لصحيفة «نيويورك تايمز» ليصبح بعد ذلك من كتاب الأعمدة في الصحيفة اذ كتب فريدمان وأولبرايت في المنطقة يقول **أن عملية السلام الامريكية في الشرق الأوسط لم تعد ضرورة تمليها المصالح الأمريكية-في المنطقة على نحو ما كان الأمر في سنوات الحرب الباردة.** وقتها كانت المنافسة مع الاتحاد السوفيتي تجبر الولايات المتحدة على أن يكون لها وجود قوى في المنطقة تحاول من خلاله الحيلولة دون انفجار المنطقة ومعها مصالح أمريكا ومركزها ونفوذها. أما وقد انتهت الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتي فان عملية السلام **قد تحولت إلي مجرد «فعل من أفعال العطف» على المنطقة. فالمصالح الأمريكية مضمونة ومصانة ولا يوجد منافس حقيقي لأمريكا في المنطقة.**

فاذا كانت الادارة الأمريكية الحالية تتصرف فعلا على أساس أن عملية السلام يمكن أن تنهار دون أن تخسر أمريكا شيئا مصالحها في الشرق الأوسط.. وطبعا دون أن تفقد اسرائيل شيئا من الأراضي التي تحتلها تفرض هيمنتها المباشرة أو غير المباشرة -من خلال واشنطن - عليها فان معنى هذا أنها **تتعامل مع العالم العربي وكأنه جثة هامدة.**

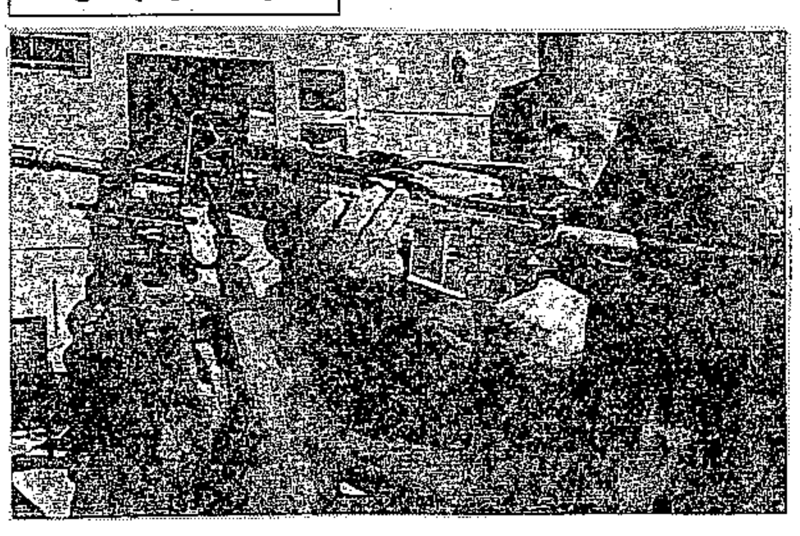
وإذا كان هذا صحيحا- كما تدل عليه الدلائل من رحلة أولبرايت والطريقة التي انتهت بها، ثم ما قاله الصحفي الأمريكي فريدمان- فمعنى هذا أن أمريكا **لا ترى ولا تسمع إلا اصدقاءها من الحكام العرب.. لا ترى ولا تسمع المقاومة. ابتداء من المقاومة المسلحة إلى قاومة التطبيع ،هى حتى اللحظة الراهنة أضعف الايمان.. لا ترى ولا تسمع صوت الشعوب العربية. أمريكا لا ترى ولا تسمع.. ولكنها فقط تتكلم.**

*** أكدت عشرات المرات أن التفجيرات الانتحارية ليست معادلا أخلاقيا لنسف منازل الفلسطينين واعتقالهم وتعذيبهم.. ولم تقل ما هو المعادل الأخلاقي لغارات الطائرات الاسرائيلية شبه اليومية على جنوب لبنان!.**

*** لم يجرؤ أي من حكام الخليج على اقتراح قمة الدوحة الاقتصادية دون مشاركة اسرائيل.. لأنهم أصبحوا أكثر اعتماداً في أمنهم على المخابرات الاسرائيلية ضد العراق وايران.**

*** أهم ما في جولتها.. تهديدها للعرب بالتخلي عن «عملية السلام».**

جولة أولبرايت



نظير مجلي

رسالة حيفا

حتى أولبرايت مقتنعة بأن.. نتنياهو لا يريد السلام

* خلال اللقاء الأول ما بين الرئيس الفلسطيني **ياسر عرفات** ، ووزيرة الخارجية الأمريكية ، **مادلين أولبرايت** في رام الله (١١ سبتمبر / أيلول ١٩٩٧) ، وبعد أكثر من ساعتين من الحوار الساخن .. هي تدفعه إلى إتخاذ اجراءات شديدة وقاسية لما يسمى بمكافحة الارهاب وهو يرد بأنه يكافح الارهاب باخلاص لأن الارهاب يضر بمصالح الشعب الفلسطيني قبل أن يكون معاديا لاسرائيل ويطالبها بوقف تهويد ، أمسكت **أولبرايت** يد **عرفات** بيديها الاثنتين وقالت له: «أرجوك **أيها الرئيس** . أنا أعرف أن **نتنياهو لا يريد العودة إلى طاولة المفاوضات ، وحجته في ذلك الأمن**. فتعال نسحب منه هذه الذريعة . ساعدني على نسف هذه الحجة».

أحد الفلسطينيين الذين كانوا شهودا على تلك اللحظات قال لنا: «ذهلنا من هذا التوجه» . فسألناه: «هل أنتم مقتنعون بصدق **أولبرايت** في هذا التوجه ؟» فأجاب : في السياسة لا يمكن التحدث عن الصدق. أنت تحاسب كل رجل سياسة على تصريحاته

ولكن أقوال **أولبرايت** تعني شيئا ما. تعني على الأقل الاعتراف الأمريكي الرسمي بأن نتنياهو لا يريد السلام. وعلينا نحن ان نلاحق الادارة الامريكية على موقفها هذا.

في ذلك الاجتماع، تساءل **عرفات أمام أولبرايت** : ما الذي يريدونه منا. هل تعلمين ان **نتنياهو يريدنا أن نكون مثل جيش لحد في لبنان**؟ انه لا يفهم اننا لسنا كذلك لا يفهم اننا قيادة ثورة أو ثورتنا لم تنته بعد. ولن تنتهي من دون اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.واضاف **عرفات لأولبرايت : في أوسلو نحن تنازلنا كثيرا** لمساعدة الحكومة الاسرائيلية على التراجع عن مواقفها السابقة العدوانية- الاحتلالية- المنكرة لحقوق شعبنا. وبدأنا نقيم اللبنات الأولى في كيان الدولة الفلسطينية المستقلة. ونحن نريدها دولة الشعب الفلسطيني كله وليس دولة «فتح وحدها» . نريدها دولة ديمقراطية فعلا، دولة تحترم التعددية وحقوق الانسان. لكن **نتنياهو يريدنا عصابة بطالبنا باجراء اعتقالات تعسفية عشوائية بطالبنا بالقضاء على** «حماس» . بطالبنا بتصفية المعارضة - وهنا وجه كلامه إلى **أولبرايت** مباشرة لتفترض جدلا أننا رضخنا له ، ونحن شعب لا يعرف الرضوخ-فهل تضمنين لنا أنت أن لا تهاجمنا وزارتك في تقريرها السنوي عن دور حقوق الانسان؟.

في نهاية المباحثات مع أولبرايت اتفق على اقامة اطار أمريكي فلسطيني يتابع النشاط الفلسطيني لمكافحة الارهاب، وتم اخراج اسرائيل من الصورة لأن شيئا لا يعجبها. واعتبر ذلك مكسبا فلسطينيا أمام الضغط الاسرائيلي. ولم تخف اسرائيل مرارتها من هذا.

في هذا السيناريو ، عدد من الاشارات التي تدل على التوازنات الجديدة في منطقتنا في ظل حكومة**نتنياهو** . لكن هذه ليست كل الحكاية. فمن المعروف أن**أولبرايت خرجت من المنطقة من دون تحقيق نتائج جدية** . فقد منحت الطرفين فرصة اسبوعين ، ليعمل كل من جانبه ما ينبغي عمله لتقدم عملية السلام. فلسطين في مجال مكافحة الارهاب. واسرائيل في مجال «الامتناع عن القيام باجراءات من جانب واحد». فاذا نجحا تبدأ لقاءات جديدة في واشنطن على مستوى رؤساء وفود التفاوض (**داني نافيه**، سكرتير

حكومة اسرائيل رد. صائب عريقات ، وزير الحكم المحلي الفلسطيني / ثم وزير الخارجية الاسرائيلي/ **دافيد ليفي** ، ونائب الرئيس عرفات ،محمود عباس (أبو مازن).

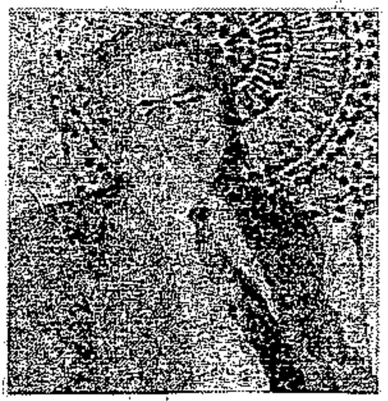
الأمريكان يشيرون إلى أن السلطة الفلسطينية تعمل بشكل جيد في مكافحة الارهاب، مع أنها لم تدخل في صدام شامل مع«حماس» كما كانت تطالب اسرائيل.

بينما قبل أن تغادر أولبرايت المنطقة، وهي مينا زالت في عمان ، علمت بأن المستوطنين اليهود ينوون الاستيلاء **على بيت عربي في حي رأس العامود في القدس الشرقية المحتلة(بلغها النبأ يوم السبت ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٧ .ولكنها لم تفعل شيئا لمنع هذا الاجراء الاستفزازي** ، وكما هو معروف دخل المستوطنون ذلك البيت في اليوم التالي. وخلال الاسبوع بطوله دخلت حكومة اسرائيل في مفاوضات حول الموضوع، ليس مع الفلسطينيين أصحاب الشأن. بل مع المستوطنين، وتوصلت معهم إلى«**حل وسط** يقضي بخروج العائلات الاستيطانية اليهودية من ذلك البيت، وبدخول عشرة تلاميذ من المدارس الدينية اليهودية مكانهم. أي أنها **استبدلت المستوطنين اليهود بمستوطنين يهود آخرين**. وقد أعربت الأدارة الأمريكية عن رضاها من هذا الحل« الوسط »!!.

اذن، **الادارة الأمريكية تعرف أن نتنياهو لا يريد السلام، بحجة الارهاب الفلسطيني. وتعرف أن الفلسطينيين ليسرا معنيين بهذا الارهاب ولا يساندونه ولكنها لا تعبر عن موقف جدي ونزيه لمواجهة هذا الواقع**. بل تواصل الضغط على الفلسطينيين حتى يساعدوها (!!) على سحب البساط من تحت اقدام نتنياهو، «وهات يا كديش تيجيك الحشيش ».

لكن القضية لا تقتصر على هذا الواقع. فعلى الأرض تجري أمور بالغة الخطورة من شأنها أن تسحب البساط من تحت اقدام كل السياسيين. ليصبح حتى الكلام للحجر وللبندقية وللعبوات الناسفة وللعمليات الانتحارية.

فالوضع في الأراضي الفلسطينية متوتر. هناك من يصفه برميل البارود المقترب من الانفجار: حصار اسرائيلي خانق. اعتقالات اسرائيلية واسعة . اهانات واذلال على الحواجز . مصادرة استيطانية ... واستفزازات استيطانية وفقدان الأمل ، يوما بعد يوم، بعملية السلام برمتها.


محمود عباس (أبو مازن)

وفي إسرائيل نفسها ، ازاء الشعور بالاحباط واليأس لدى قوى السلام والمعارضة ، هناك **انتعاش مذهل لدى أوساط اليمين واليمين المتطرف** ... داخل الحكومة وخارجها المشاريع الاستيطانية تزدهر وتتفشى كالفطريات، ليس فقط في القدس بل في جميع أنحاء الضفة الغربية(وأيضا في **هضبة الجولان السورية**) والحكومة ترصد ميزانيات بعشرات الملايين من الدولارات لهذا الغرض. وهم يتحدثون صراحة: «**هذا هو الوقت لفرض الأمر الواقع**». والوزيراريل **شارون** يعتبر طليعيا في قيادة مشاريع فرض الأمر الواقع، ويعمل في ذلك يدأ بيد مع المليونير الامريكي اليهودي،ايرفين **موسكوفيتش** الذي يمول مشاريع شراء البيوت والأراضي الفلسطينية في القدس والخليل وغيرهما.

وليس فقط الاستيطان . فانهم يعرفون ان **السياسة الاسرائيلية تهدد بتفجير الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية** وبدلا من العمل على سحب الفتيل ومنع التفجير. أعطى **نتنياهو أوامره** لقوات الجيش أن تكون مستعدة، لأي طارئ، بما في ذلك الدخول في اشتباكات عسكرية، مع الشرطة الفلسطينية. ووضع الخطط لاحتمال اعادة احتلال المدن الفلسطينية المحررة.. «حتى لا يظل الفلسطينيون وباقي العرب والغرب، يهددوننا بانتفاضة جديدة».

في هذا الوضع، وبهذه السياسة ، بات **نتنياهو** يحرج الجميع: الادارة الأمريكية، الدول العربية التي ما زالت تقيم علاقات مع اسرائيل أو تلك التي لا تقيم علاقة لكنها تعتبر في خندق واحد مع الولايات المتحدة، ويحرج حتى بعض حلفائه في الحكومة أمثال« شاس » و« يهدوت هتوراة » ،الحزبين المتدينين اللذين هاجما الاستيطان في رأس العامود بشدة وطالبا نتنياهو باخلاء المستوطنين فورا. ويحرج أيضا أوساطاً واسعة في أجهزته الأمنية وقيادة الجيش والشرطة.

الادارة الأمريكية من جهتها تقول لاصدقائها العرب أن وضعها صعب. وأنها لا **تستطيع الضغط على نتنياهو . فهذا غير مقبول في واشنطن** ، خصوصا وان الكونجرس يناصر الموقف الاسرائيلي . وهذا يضر في المعركة الداخلية في اسرائيل، اذ أنه يؤدي إلى اتساع حلقة القوى المؤيدة **لنتنياهو**.

والعالم العربي لا يفلح في اتخاذ موقف موحد ازاء الموقف الاسرائيلي **ولايجرؤ على اتخاذ موقف ضاغط أو مؤثر على الادارة الأمريكية** . فالعرب يناقشون ، منذ سنة، القرار حول عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادي. وفي نهاية المطاف قرروا الا يتفقوا في موقف واحد وان يكون لكل طاولة الحق في اتخاذ الموقف المناسب المستقل.

والفلسطينيون أيضا في وضع صعب. فمن ناحية يعانون أوضاعا قاسية ويتعرضون مباشرة للعسف الاسرائيلي والحصار وحجز الأموال ،ومن ناحية لا يريدون أن يخسروا ما حققوه حتى الآن من عودة إلى الوطن وبدء وضع الاسس لاقامة دولتهم المستقلة، ومن ناحية هناك خلافات فلسطينية داخلية تتفاقم مع كل قرار للقيادة بالصبر على الاجراءات الاسرائيلية ومحاولة إلجام النضالات الجماهيرية.

أما في اسرائيل ، فان المراهنة على سقوط حكومة نتنياهو في الكنيست ، أي بواسطة فقدان اكثريته البرلمانية لم تعد واقعية .والمعارضة السياسية بغالبيتها مشكلة من حزب العمل . وهو حزب سلطوي ، سيطر على الحكم في اسرائيل معظم سنوات قيامها . ولم يعتد بعد على العمل كمعارضة مقاتلة، خصوصا رئيسها **اهود براك** ، الذي كان رئيسا لاركان الجيش وما زال يتصرف وكأنه في نفس المنزلية ،والرئيس السابق لحزب العمل **شمعون بيريز** ، المعروف بقدراته القتالية في الحلبة السياسية منذ سقوطه عن الحكم وهو يحاول اقامة حكومة وحدة قومية تدخله إلى **حكومة نتنياهو**. وبهذا يكسب حكومة نتنياهو الشرعية ولا يساعد على إسقاطها.

ويبقى الشارع هو المقرر، في اسرائيل وفي فلسطين، وقد بدأ تحرك في الشارعين ضد هذا الواقع. لكن مدى تأثيره لن يظهر في المدى القريب.

فشل سياسة الإملاء على الفلسطينيين



حنا عميرة

رسالة القدس

اختتمت السنة الرابعة للتوقيع على اتفاق أوسلو في ايلول الماضي، بحدثين يثيران الانتباه وقد يؤثران بصورة كبيرة على المجرى اللاحق للعملية التفاوضية خلال الفترة القادمة.

الحدث الأول ويتمثل بفشل ما يسمى مهمة الانقاذ الامريكية لعملية السلام، التي قادتها وزيرة الخارجية الامريكية **مادلين أولبرايت**، وهدفت تدرتها-كوسيط غير محايد-كسر الجمود الحاصل في العملية التفاوضية، والخروج من الأزمة الراهنة- ليس على المسار الفلسطيني لوحده، وإنما على المسارين السوري واللبناني أيضا.

وتكمن أهمية هذا الحدث في انه يعكس فشل سياسة الاملاء على الجانب الفلسطيني، ويشير إلى محدودية قدرة **بنيامين نتنياهو** على التقدم إلى الأمام في سياسته القائمة، على إصدار الأوامر والتعليمات للجانب الآخر، الذي يتوجب عليه الانصياع لمبدأ- نفذ ثم ناقش- والأمن الاسرائيلي أولا وأخيرا- .. وكأن القضية الفلسطينية قد تحولت بمجملها إلى قضية أمنية اسرائيلية.

الحدث الثاني، ويتمثل في **اعلان المصادر العسكرية الاسرائيلية مؤخرا، بأن الجيش الاسرائيلي يستعد لاشتباكات مع** السلطة الوطنية الفلسطينية، وانه قد أعدت خطط للعمليات وأجريت تدريبات خاصة لقوات الاحتياط وحرس الحدود لمواجهة كافة الاحتمالات، ولاسيما حدوث تسخين للأوضاع ولفترة طويلة نسبيا، بسبب الجمود في عملية السلام.

وهذا يعني أن ما اصطلح على تسميتها مبادئ اوسلو الأساسية مثل مبدأ الاعتراف المتبادل، والمصالحة التاريخية والتفاوض بنية صادقة، واجراءات بناء الثقة التدريجية، وأسلوب الحل التراكمي، لم يتبق منها سوى تفسير نتنياهو للاتفاق الذي يطرحه كما يلي: السلطة وبقاؤها مقابل الأمن الشرعي الاسرائيلي، وذلك بدل مبدأ الأرض مقابل السلام أو حتى الأرض مقابل الأمن المتبادل!.

وكان من الطبيعي أن يرفض الجانب الفلسطيني فلسفة نتنياهو الأمنية، **التي تستهدف زج السلطة الوطنية الفلسطينية: في مواجهة شاملة مع جماهيرها، تحت يافطة «مقاومة الارهاب» وتحويل هذه السلطة إلى أداة أمنية اسرائيلية مهمتها القمع والاعتقال،** بدون قيود المحكمة العليا أو منظمات حقوق الانسان، كما هو الحال في اسرائيل، وفق ما اعلنه نتنياهو نفسه. لقد جاء هذا الرفض ليؤكد أن فلسفة أوسلو الأمنية وفق هذا المفهوم، هي في طريقها إلى الانهيار الكامل.

لكن السؤال المطروح: هل فقط عن طريق استخدام القوة العسكرية يمكن الاطاحة نهائيا باتفاق أوسلو والعملية التفاوضية الجارية أم أن هناك وسائل أخرى غير استخدام الجيش والدبابات واعادة الاحتلال، يمكن ان تؤدي إلى نفس الهدف؟!.

هذا تساؤل هام، يتطلب من الجانب الفلسطيني التفكير به جيدا، حتى يتمكن من الرد الصحيح على التحديات الماثلة أمامه، وخاصة اذا ما أمعن جيدا النظر في الخطوات السياسية الاخيرة لحكومة نتنياهو التي جمدت تنفيذ الاتفاقات.

فاعلان هذه الحكومة في السابع من أيلول، **عدم استعدادها لتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من إعادة الانتشار، وعدم تسليم أي مناطق اضافية للسلطة الوطنية الفلسطينية، بالاضافة إلى سياسة الحصار المستمرة وحجز الأموال والمستحقات**، يوقف من الناحية العملية التسوية المرحلية على أقل من قدم واحدة، وهذا وضع لا يمكن الاستمرار فيه أو المحافظة عليه، ليس بالنسبة للسلطة الفلسطينية لوحدها، وإنما بالنسبة للحكومة الاسرائيلية أيضا. لهذا فصحيح القول بأن سياسة هذه الحكومة عرجاء وقصيرة النظر، وأنها ذات قدرات محدودة جدا في التقدم إلى الأمام أو العودة إلى الخلف، وهذا سبب كاف

للأزمة العميقة التي تعاني منها.

ومهما تعالت التفسيرات الاسرائيلية التي تتذرع بالأمن، وكثر الضجيج حولها، من أجل تبرير أهداف محددة، فانها لا تستطيع اخفاء حقيقتها التي باتت واضحة للعيان، والتي تستهدف خدمة أهداف محددة، تتمثل بالامتناع عن تنفيذ الاتفاقات المعقودة والاستحقاقات المترتبة عليها، والتي بمجموعها تشكل جوهر التسوية المرحلية، وبدونها لا يتبقى من هذه التسوية سوى بداياتها، وبدونها أيضا يصبح الحديث عن مفاوضات المرحلة النهائية مجرد رياضة كلاسية وعرض لمهارة نتنياهو في العلاقات يؤديه أمام وسائل الاعلام.

لقد صيغت هذه السياسة منذ وصول تحالف الليكود إلى السلطة، وقبل أكثر من عامين من الانفجارين الانتحاريين، في الثلاثين من تموز «يوليه» والرابع من أيلول «سبتمبر» في القدس الغربية، واعتمدت على أسس وأهداف، ليست لها أية علاقة، بما يقال حاليا في اسرائيل، عن تأييد السلطة الفلسطينية للارهاب وعدم مقاومتها للنشاطات الارهابية.

فمنذ اللقاء الأول بين الرئيس **عرفات** ورئيس الوزراء الاسرائيلي **نتنياهو** في أيلول «سبتمبر» من العام الماضي، وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب ذلك، قال نتنياهو: «**نحن نريد تحقيق السلام بأسلوبنا وطريقتنا، نحن نريد هذه العملية بشكل مختلف ومغاير**».

وهذا الشكل المختلف والمغاير حدده رئيس الوزراء الاسرائيلي، في أكثر من مناسبة بأنه يستهدف «**تخفيض سقف الترقعات الفلسطينية**» أي تخفيضها إلى أقل من أوسلو، وذلك بعد الاجتياز عليه بحقنه بمصل الأمن التوسعي الاسرائيلي.. وبمناسبة مرور سنة على تشكيل حكومته، اعتبر نتنياهو أهم انجاز لهذه الحكومة «**وقف الهرولة الاسرائيلية إلى حدود عام ٦٧، ووقف عملية تقسيم القدس**».

في شهر تشرين ثاني من العام الماضي، وقبيل استقالته من منصبه، اعترف الميجور جنرال **اورن شاحور**، الذي كان يشغل منصب منسق وزارة الدفاع الاسرائيلي من مناطق الضفة.

أما الوجه الثاني لهذه السياسة، فقد تمثل كما هو معروف **بتصعيد سياسة المصادرات والاستيطان، وهدم البيوت، والحصار، واجراءات تهويد القدس، وفرض الوقائع الاحتلالية على الأرض من جانب واحد**


الشرطة الفلسطينية تداهم منازل أعضاء في «حماس»

والتي كان آخرها الاستيطان في **جبل أبو غنيم** وبعده بدء عملية الاستيطان **في رأس العامود** في ضواحي مدينة القدس، من خلال الاستيلاء على بيت عربي هناك وقد جرى توقيت ذلك بعد يومين فقط، من انتهاء زيارة وزيرة الخارجية الامريكية للمنطقة.

وبالمحصلة العامة فان هذه الحكومة تلجأ لاجراءات هدم الثقة بدل بنائها! وتتفاوض بنية تخفيض سقف الترقعات الفلسطينية بدل احترام الاتفاقات المرتعة، وتستبدل أهداف ومرجعية عملية السلام بمرجعيتها الأمنية!.

واذا كان قادة أجهزة الأمن الاسرائيلية، يحذرون من انفجار كبير نتيجة لجمود في عملية التسوية، فعن أي أمن يتحدث نتنياهو! انه يتحدث عن أمن أرض اسرائيل الكبرى، وعن سياسة **اباحة الاستيطان**، والسيطرة على هذه الأرض، بدل **الحل الوسط** والمصالحة التاريخية التي اتفق عليها في أوسلو.

لقد افترض نتنياهو أنه يستطيع الاطاحة باتفاق أوسلو، من خلال استجابة الطرف الاخر لشروطه واملاءاته وسياساته الأمنية. ولكن لخيبة أمله الكبيرة، فان شيئا من ذلك لم يتحقق كما لم تنجح مهمة الانقاذ الامريكية في انقاذ سياسته من أزمتها المتفاقمة والمستفحلة، ويبدو أن هذا هو السبب الرئيسي في الحديث الدائر الان، داخل الأوساط الرسمية الاسرائيلية عن الحلول العسكرية.

ومن هنا صمود الشعب الفلسطيني، وسلطته الوطنية، وتعزيز جبهتها الداخلية يكتسب أهمية بالغة في هذه المرحلة.. التي تستدعي عدم الاكتفاء بالبحث عن مخارج تفاوضية فقط، إنما **عن مخارج تعدل الموازين تمهيدا لاعادة المفاوضات إلى مسارها الصحيح!**.

واذا كان فشل سياسة الاملاء على الفلسطينيين، أصبح يشكل أحد أسباب الازمة في سياسة نتنياهو، فان اتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، للبحث عن مخارج جديدة لتعديل الموازين القائمة، وعلى مختلف الاصعدة الداخلية والعربية والدولية، والتركيز على خطة سياسية واضحة في هذا الاتجاه، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم هذه الازمة واندحار سياسة التوسع والعدوان.

أوراق سورية تثير قلق أمريكا وإسرائيل

حسين العودات

رسالة دمشق

ترى السياسة السورية أن الأوراق التي تملكها ليست قليلة ولا ثانوية الأهمية على عكس ما يبدو في الظاهر، حيث تحاول السياستان الأمريكية والاسرائيلية أن تهمشا المسار السوري، وتتجاهلانه في الوقت الحاضر على الأقل، بما يوحي بأن لا مخاطر عليهما من هذا التهميش، أو من تأجيل العودة للمفاوضات السورية الاسرائيلية إلى وقت آخر. كما أشار مصدر سوري مطلع.

ويرى المصدر المطلع على أبعاد السياسة السورية **أن سورية تملك أوراقاً هامة تقلق الولايات المتحدة واسرائيل، وعلى رأسها العلاقات السورية الايرانية، والوضع في جنوب لبنان، والعلاقات السورية الفرنسية والأوروبية عموما**، فضلا عن بعض النجاحات التي تحققت في مجال تجديد بعض أسلحة الجيش السوري وتطوير بعض الصناعات الحربية السورية التي لا يستهان بها، إضافة إلى العلاقات الواقعية والطيبة التي تقيمها سورية مع معظم البلدان العربية وخاصة مع **مصر والعربية السعودية**، مما يساهم في إعاقة أي تدهور عربي كلي، ويحقق بعض التعاون العربي في الصراع العربي الاسرائيلي.

إن إيران -كما يرى المصدر، **تشكل هاجسا للسياسة الأمريكية والاسرائيلية**، وذلك في أمرين رئيسين: أولهما أن السياسة الايرانية الجديدة هي أكثر اعتدالا وواقعية، وأكثر استعدادا، مما سبق لاقامة علاقات حسن جوار مع البلدان العربية، ومن ثم علاقات تعاون قد تتطور مستقبلا إلى نوع من أنواع التحالف، مما يهدد استقرار المصالح الأمريكية وسياسة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، خاصة اذا ما قاد تعاون إقليمي بعض الدول العربية الصغيرة وخفف ارتباطها وتبعيتها للولايات المتحدة. والأمر الثاني أن ايران أصبحت تملك صواريخا وأسلحة متقدمة، وتسير صناعاتها الحربية الأخرى سيرا حثيثا نحو التطور والنمو. **وتعتبر الولايات المتحدة واسرائيل أن الموقف الايراني تجاه اسرائيل ثابت وصارم، وبالتالي فإن تعاون ايراني عربي وتنامي القوة العسكرية يشكل تهديدا حقيقيا لاسرائيل. وهذا أمر واضح للعيان. تكرره** اسرائيل يوميا وتعبر الولايات المتحدة عن خشيتها منه في كل مناسبة. ولأن العلاقات السورية الايرانية تكاد تكون علاقات تحالف منذ قيام الثورة الايرانية، فإن سورية تستقوي بهذه العلاقة ولها آمال كبيرة في لعب دور بإنجاح علاقات عربية ايرانية جديدة قد تكون نواة لتكتل اقليمي جدي وقوي يستطيع الدفاع عن مصالحه وتحقيق أمنه. أمام التهديدات الأمريكية والاسرائيلية والتركية.

أما في **جنوب لبنان عموما**، فالوضع عامة يشكل موقف قوة لسورية حسب مصدرنا. فرغم **العدوان الاسرائيلي اليومي على الجنوب اللبناني، فإن الخسائر الاسرائيلية تتفاقم وتقلق المجتمع الاسرائيلي برمته** مما زاد عدد التيارات المطالبة بالانسحاب غير المشروط من جنوب لبنان، حتى أن أريل **شارون**، السياسي المتعصب والصهيوني الأعمى، الذي كان وزير دفاع اسرائيل عند غزو لبنان -أصبح يطالب بالانسحاب من الجنوب اللبناني من طرف



حافظ الأسد

واحد، فضلا عن الأصوات الأخرى التي تمثل تيارات سياسية متنوعة (من اليمين واليسار) التي ارتفعت في الشهر الأخير مطالبة بالانسحاب غير المشروط، بعد الخسائر البشرية الكبيرة التي مني بها الجيش الاسرائيلي، وفشل معظم عملياته، ومنها عملية الانزال التي كلف بها خيرة جنوده والتي فشلت فشلا كليا، وقتل فيها إثنا عشر جنديا، وما زالت أشلاء بعضهم لدى المقاومة اللبنانية، وهكذا تجد اسرائيل نفسها في جنوب لبنان كمن غرق في الرمال المتحركة، فالحركة تميته والسكون أيضا.

والجديد في موضوع لبنان، هو دخول الجيش اللبناني طرفا في الصراع، حيث شارك في مقاومة بعض عمليات العدوان، وكانت مواقعه هدفا لغارات اسرائيلية وقدم عدة شهداء، وهكذا لم يعد طرفا ثالثا، بل حليفا جديا وشريكا للمقاومة في نضالها، وهذا لم يكن في حسبان أحد. وفي الوقت نفسه لا تتصور الحكومة الاسرائيلية، وهي الأكثر صلفا وتطرفا، أن تنسحب من الجنوب اللبناني بدون أي ثمن، بل وتخشى أن يشجع ذلك المقاومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على النضال لتحقيق مكاسب جديدة وسيكون الانسحاب سابقة يمكن أن تحتذى ولأن **كل الجهات المعنية تعتبر الوضع اللبناني متداخلا مع الوضع السوري وترى في الموقفين موقفا** واحدا، **وهذا جميعه يعطي السياسة السورية**

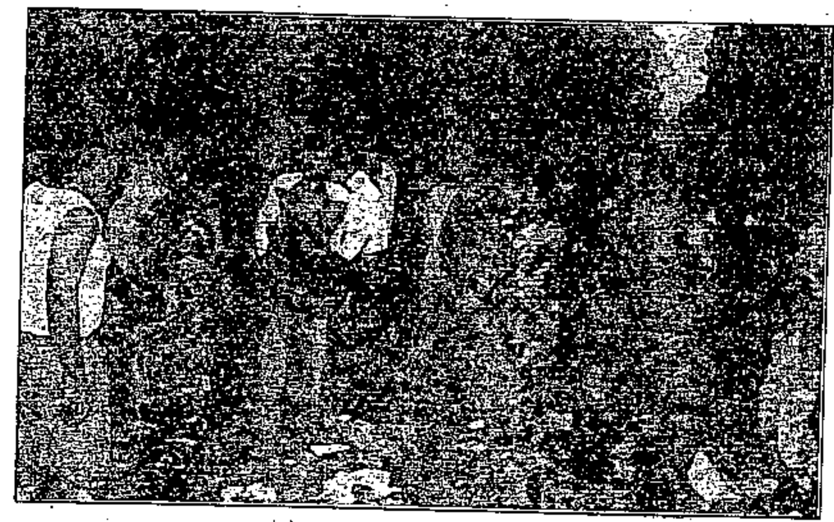
*** العلاقات السورية الايرانية**

*** الوضع في جنوب لبنان**

*** العلاقات مع مصر والسعودية**

*** تجديد سلاح الجيش السوري**

*** الموقف الاوروبي**



آثار الانزال الاسرائيلي الفاشل في جنوب لبنان

قوة لا يستهان بها.

يتابع المصدر انه منذ **اتفاقية أوسلو** عملت السياسة السورية بهدوء وصبر وفاعلية ضمن اطار عام وعلى خطين رئيسيين، فالاطار العام هو ما اكدته للجميع وما زالت تؤكده من أن السلام خيار استراتيجي سوري، على أن يكون سلاما عادلا وشاملا ومتوازنا، أساسه إعادة الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧ بكاملها مع القبول بمستلزمات السلام الشامل والمستقر. أما الخطان فهما: الأول وضع البلدان العربية أمام مسئولياتها دون استفزاز ودون مطالبتها بما لا تستطيعه أو ما يخرج عن اطار القرارات العربية والشرعية الدولية مع عدم التفريط بالقضايا الأساسية على الأقل والتشاور مع هذه البلدان **وخاصة مع مصر والعربية السعودية من موقع الشقيق والشريك والحليف**. وهذا ما يحرج أي بلد عربي يخرج أو يحاول أن يخرج عن هذه القرارات وتلك الشرعية، ويجعله يفكر أكثر من مرة إذا أراد أن يدير ظهره لها. والخط الثاني مع بلدان أوروبا وخاصة مع فرنسا، التي تود أن تلعب دورا في المنطقة يتناسب مع علاقاتها التاريخية. وهذا ما يتماشى مع السياسة السورية التي تسعى لكسب حليف عالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد ألمح الرئيس **شيراك** خلال زيارته لسورية إلى أن العلاقات الفرنسية السورية تكاد تكون ... وهذا ما أسعد السوريين ولا **شك أن الموقف الأوروبي، برأي المصدر المطلع،** **هو ورقة رابحة بيد سورية وبيد العرب**، خاصة وأنه لم يخرج عن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وبالتالي لا يشكل إحراجا للأوروبيين.

إن هذه الأوراق، حسب مصدرنا، هي مصادر قوة لا يستهان بها، وتنفي أي افتراض يقول بضعف الموقف السوري، وتشكل رصيدا هاما للسياسة السورية قد يحقق نتائج ايجابية اذا احسن استخدامه، ولا يضعف مرور الوقت من قوة هذه الأوراق بل على العكس يزيدها قوة، ويستطرد مصدرنا بقوله إن السياسة الأمريكية تدرك ذلك، حتى لو حجب تحالفها المطلق مع اسرائيل، وقوة اللوبي اليهودي في الادارة الأمريكية جزءا من رؤيتها. وهي إن لم تدركه الآن فستدركه في وقت قريب جداً.



شارون.. الانسحاب من لبنان

لعل هذه الأوراق الرئيسية هي التي تفسر اطمئنان السياسة السورية النسبي، وعدم تنازلها عن حقوقها وخاصة حقها بالسيادة على الأراضي المحتلة، وهو ما يجيب على تساؤلات عديدة في الشارع العربي مؤداها (على ماذا يراهن السوريون).

هل الوضع السوري كله يعتمد على مصادر قوة؟

يجيب مصدرنا طبعا لا. فهناك نقاط ضعف عديدة دولية واقليمية ومحلية. فهناك الهيمنة الأمريكية عالميا والمتحالفة مطلقا مع اسرائيل رغم كل الاحاديث الكاذبة عن الوسيط النزيه وعدم التدخل والضغط. وهناك الانهيار العربي والتشتت والفرقة التي جرت الوبال على القضية العربية برمتها، وأخيرا هناك الصعوبات الداخلية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعاني منها سورية، والتي لا تلقى-حتى الآن- من الحكومة الجدية المطلوبة والمواجهة الشاملة، وخاصة ضعف ادارة الدولة وتسرب الفساد إلى أوصالها، وضعف مؤسسات المجتمع المدني بكل ما تعنى هذه الكلمة من معنى، مما قد يؤثر على الوحدة الوطنية برمتها.

بسبب الخلافات العربية
الأرض لا تلعب مع أصحابها!



حنان حماد

كشفت فعاليات **مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي** الذي شهدته القاهرة في الفترة من الحادي عشر وحتى السادس عشر من شهر سبتمبر الجاري عن الهشاشة الشديدة لأي محاولة لعقد ما يعرف بالمصالحة العربية في الوقت الراهن حتى على مستوى ممثلي الشعوب، وليس فقط على مستوى الحكومات التي أدمنت الخلاف. **ويبدو أن أطرافا عربية تستبيح لنفسها** اهدار **أي فرصة لاظهار المجموعة العربية داخل أي كيان دولي ككتلة واحدة ذات مواقف منسجمة ومؤثرة**، واذا ما نجحت بقية الاطراف في ادارة المواجهة مع العدو المشترك تتصاعد «**أصوات عربية بالسباب المتبادل**» بصورة تحول أي مواجهة عربية اسرائيلية إلى مواجهة عربية عربية لتصل حجم الخسائر القومية إلى حده الأقصى حتى وإن دارت فعاليات اللقاء على أرض عربية.

قبل ساعات من بداية المؤتمر عقدت المجموعة العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لقاء تنسيقيا مثمرا. لولا أنه جاء متأخرا بعض الشيء، برئاسة **رئيس الاتحاد البرلماني العربي الدكتور جلال السعيد**. توحد البرلمانيون حول مؤازرة الاقتراح اللبناني بالدعوة إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم٤٢٥ **الصادر عام ١٩٧٨** والخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية فورا دون قيد أو شرط والحفاظ على استقلال لبنان وسيادته على أراضيه كبند اضافي على جدول أعمال المؤتمر البرلماني الدولي بالقاهرة. أربعة مقترحات مقدمة العربية إلى برلمانات الكويت والعراق وليبيا ولبنان إلى جانب اقتراح خامس من برلمان ايران.

استجاب أصحاب المقترحات العربية الأربعة الأخرى إلى مناشدة رئيس الوفد المصري **كمال الشاذلي** بالالتفاف حول اقتراح واحد فقط حتى يتسنى للمجموعة العربية **النجاح** في الدفع به داخل المؤتمر، لأن المؤتمر يختار بندا اضافيا واحدا من بين عشرة بنود تقدم بها ممثلو دول عربية وأوروبية وامريكية لاتينية ليصدر بشأنه قرار.

وتتبدى **أهمية اتفاق العرب في هذا الاجتماع اذا نظرنا إلى أهمية الاقتراحات الأخرى من وجهة نظر أصحابها. فقد تنازل الكويتيون عن اقتراحهم باخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل** على الرغم من «هواجس الكويت التي لن تبرأ من إمكانية أن يكون في حيازة العراق أسلحة للدمار الشامل قد تواجه إليهم مرة أخرى. وعلى الرغم من أن رئيس مجلس الأمة الكويتي حاول أن يعبر عن «مخاوف قومية» من امتلاك اسرائيل لهذه الأسلحة إلا أن حديثه عن أن بلاده تعرضت لعدوان ومحيت من الوجود لفترة على يد دولة عربية وبتأييد من دول عربية كان المبرر الأكبر لاقتراح الشعبة البرلمانية الكويتية. لكنه انتهى بقوله: «قد يكون من المناسب أن نعطي لبنان في ظل هذه الظروف الفرصة كي يسمع العالم ما يجري على أراضيه من عدوان وكي يسمع العالم أن لبنان قادر على رد الصاع صاعين بدليل سقوط ١١ قتيلا على يد المقاومة اللبنانية، وأن نؤيد الاقتراح اللبناني فاننا

تعتبر مناسبة أيضا لاثارة خلو الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل».

وعلى الرغم مما أثارته **كلمة السعدون** من مناوشات كلامية بينه وبين رئيس الوفد العراقي **عزيز خدوري نجح جلال السعيد** في الخروج بالاجتماع بسلام. قال خدوري إنه على أهمية الاقتراح الكويتي الخاص بأسلحة الدمار الشامل إلا أن إسرائيل هي التي تمتلكه ولا يجب أن ننسى أن الكويت هي سبب توتر الأوضاع في منطقة الخليج بالسماح للقوات الأجنبية للبقاء واقتناء الكويت لأسلحة مدمرة لا تحتاجها ولا تعرف كيفية استخدامها.

كما أيد رئيس البرلمان السوري **عبد القادر قدورة** رئيس الوفد الفلسطيني **تيسير قبعة** التصويت لصالح المشروع اللبناني، وليس المشروع الايراني المتعلق بالانتهاكات الاسرائيلية للمقدسات الاسلامية في القدس والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة. وقبل الجانبان- الفلسطيني والسوري- بما قاله رئيس الاتحاد العربي بشأن اعتبار قرار مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في العاصمة الكورية سول إلى جانب الحق الفلسطيني في القدس أمر كاف والاكتفاء بمناشدة المشاركين في المؤتمر تفعيل قراراته السابقة. ووافق **الوفد العراقي على التنازل عن اقتراحه الخاص برفع الحظر المفروض على العراق معلنا «نقبل ما يتفق عليه العرب»**.

وبعد أن حصل الوفد الليبي على دعم المجموعة الافريقية لاقتراحه الخاص برفع الحظر والغاء كافة الاجراءات المفروضة ضد بلاده أقر بأحقية الاقتراح اللبناني الذي تزامن طرحه مع اعتداءات اسرائيلية يومية على أراضيه. وذلك مقابل وعد من المجموعة العربية بأن تكون الأسبقية في المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني الدولي للاقتراح الليبي عند مناقشة البند الاضافي الذي تدعمه المجموعة العربية.

وعلى قدر ما نجح العرب في توحدهم حول بند إضافي واحد وهو الخاص بقرار مجلس الأمن بسحب القوات الاسرائيلية الفوري من الأراضي اللبنانية نجحوا أيضا في اقناع ثلثي أعضاء المؤتمر في التصويت لصالح اقتراحهم. ويعود عدم توفيقهم في اضافة البند إلى جدول أعمال المؤتمر أمام حصول الاقتراح الاسترالي الخاص بالاستغلال الجنسي للأطفال على أغلبية الأصوات إلى التأخر في التنسيق مع المجموعات الجغرافية الأخرى، وخاصة المجموعة الافريقية. فعندما تنازل الوفد الليبي عن اقتراحه، الذي كان الافارقة أيدوه فعلا، تشتت الصوت الافريقي ولم يرتكز على الاقتراح العربي الذي دعمته ليبيا نفسها.

في كل الأحوال قال **نائب رئيس الوفد اللبناني الدكتور على خليل لـ« اليسار » أن كم الأصوات التي حصل عليها الاقتراح العربي في ظل وجود عشرة مقترحات ببنود اضافية يعد انجازا طيبا ولا يعتبر فشلا على الاطلاق.**

تقارب مع إيران

الانجاز الثاني الذي حققته المجموعة العربية في هذه المرحلة الأولى من عمر المؤتمر هو **قدرتهم واستعدادهم الشديد للتنسيق بين جيرانهم في ايران** . كما ترجم الوفد الايراني التوجه الجديد في بلاده للتقارب مع العرب. ونجحت الاتصالات بين الجانبين في اقناع الوفد الايراني للتنازل عن اقتراحه وتأييد الاقتراح اللبناني، الذي أصبح الاقتراح العربي والإسلامي الوحيد. وردا على مبادرة ممثل المجموعة العربية بالاتصال بالوفد الايراني أعلن الأخير رغبته في تأسيس منظمة برلمانية إسلامية تجمع العرب وجيرانهم من المسلمين.

وبذلك كانت الأرض ممهدة أمام العرب والايرانيين لشن هجوم مكثف وحاد على السياسات الاسرائيلية والتي من شأنها تعطيل المسيرة السلمية والاستمرار في بناء المستوطنات في القدس والأراضي العربية المحتلة. وانضم اليهم الوفد الفرنسي الذي حمل ممثلوه في كلماتهم أمام المؤتمر الحكومة الاسرائيلية مسئولية انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط.

توحد العرب حول تحرير لبنان وتفرقوا حول رئيس الاتحاد و«بيان السلام».. والعراق والكويت تبادلا السبات بسبب «الاسرى»!

الشاذلى يلوح بالحرب

قال رئيس الوفد المصرى ووزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى **كمال الشاذلى** أمام المؤتمر أنه على إسرائيل أن تلتزم بالسلام وإلا فلتتحمل بديل ذلك وهو العنف والحرب. كان الشاذلى ، أيضا ، قد لوح في اجتماع المجموعة العربية عشية المؤتمر باستعداد مصر إلى الحاق هزائم عسكرية باسرائيل مماثلة لهزيمة ١٩٧٣ اذا اقتضى الأمر. وطالب **سرور** وفد الكنيست أن يعمل داخل بلاده من أجل تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين قبل أن يطالب بمعاملة ودية من جانب الوفود العربية. وفي كلمته باسم المجموعة العربية شن رئيس البرلمان المغربى الدكتور جلال السعيد هجوما كاسحا على الاعتداءات الاسرائيلية على الأراضي اللبنانية والتي كانت مذبحة قرية قانا الشهيدة والتي راح ضحيتها حوالى مليون طفل وامرأة ورجل أحد حلقات سلاسل هذه الاعتداءات الوحشية. **وأمام تكرار الهجوم العربي على حكومة اسرائيل تحولت جلسات المؤتمر إلى مواجهات ساخنة بين البرلمانيين العرب ووفد الكنيست الاسرائيلي** الذي زعم أن سوريا تحتل أجزاء من لبنان دون أن تواجه أى انتقاد من أحد وأن هجمات حزب الله والمقاومة اللبنانية على الأراضي الاسرائيلية تصيب مواطنين مدنيين.

وأثار رئيس الوفد الاسرائيلى **مائير شتريت**، وهو نائب رئيس الكنيست ، في لقاء عقده مع د. **فتحى سرور** بصفته رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي شكوى أعضاء الوفد من حدة هجوم الاطراف العربية على اسرائيل وأيضا من تجاهل الوفود العربية لهم داخل المؤتمر . كما طالب بعقد مناظرة تذاع في التلفزيون بينه وبين رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان المصرى د **محمد عبد اللاه** حول مسار عملية السلام في الشرق الأوسط. ورد الجانب المصرى برفض عقد أى لقاءات أو مباحثات ثنائية مع الوفد الاسرائيلي.

في الوقت نفسه واصل الجانبان السوري واللبناني رفضهما المشاركة في لقاءات لجنة الشرق الأوسط التي تضم ممثلين عن المجموعات الجغرافية وتعقد لقاءات مع أطراف الصراع في المنطقة. واتهم رئيس البرلمان السورى الدكتور **عبد القادر قدورة** اسرائيل بأنها تحاول الوقيعة وإثارة الخلافات بين الاشقاء العرب من خلال نشر الاكاذيب. وقال إن بلاده تأكدت من عدم صحة ما ذكره مسئولون اسرائيليون بشأن اتفاقهم مع الأردن على اقامة سد داخل الأراضي السورية المحتلة.

وأكد رئيس وفد مجلس النواب اللبناني الدكتور على الخليل تمسك بلاده بتلازم

الايرانيون ينسقون مع العرب.. ويدعون لمنظمة برلمانية مشتركة

الوفد الاسرائيلي يتباكى على أطفال إسرائيل والكويت

اتهام اسرائيل بمحاولة الوقيعة بين العرب

سوريا ولبنان رفضا المشاركة فى لجنة الشرق الأوسط

الوفد المصرى يرفض اجراء أى لقاء ثنائى مع وفد اسرائيل

المسارين اللبنانى والسورى ومواجهة كل الطروحات الاسرائيلية التى تستهدف احداث فتنة داخلية وفك المسارين اللبنانى والسورى، مثل طرح لبنان أولا. واتهم **خليل** اسرائيل بمحاولة تعطيل اتفاق «تفاهم نيسان» والذى اعترفت فيه اسرائيل بالمقاومة اللبنانية.

بعد أن استشعر العرب أنهم ادوا **«واجبهم القومى» تجاه قضية الصراع العربى الاسرائيلى بدأوا فى التفرغ لخلافاتهم التى لم يعجزوا -طبعا- عن ايجاد أسباب لهم ولم يراعوا عند إثارتها مسألة «اللباقة فى الحوار»** حتى ولو على سبيل الحفاظ على المظهر العربى أمام ما يزيد عن ١٥٠٠ برلمانى دولى. فسفى كلمة ألقاها رئيس الوفد الكويتى **أحمد السعدون** اتهم العراق بتضليل العالم بشأن قضية الأسرى الكويتيين وأيضا بشأن حيازته لأسلحة الدمار الشامل. وارتفعت حرارة المواجهة العربية/ العربية الى درجة تبادل الشتائم فقد صرخ المندوب العراقى أثناء القاء **السعدون** لكلمته قائلا «كذاب» فرد عليه السعدون «اسكت يا أجرب». فلجأ العراقى إلى الطرق على المائدة للتشويش على الكويتى. وعندما حصل الأول على حق التعقيب اتهم الكويت بانتهاك حقوق الانسان وتقسيم المجتمع إلى طبقات وقال أن «البدون» يهربون إلى العراق وأن «الكويت بلد لديه المال لكن ليس عنده خير».

وهنا كانت الفرصة مهيأة للوفد الاسرائيلى فى أن يلفت إلى نفسه «الشق العربى» ويتلاعب على أوتار الخلافات العربية. وعندما تباكى ممثل الكنيست على «أطفال المستوطنين الاسرائيليين» وعلى «المدنيين الابرياء» الذين يعانون فى شمال اسرائيل من «الكاتيوشا» تباكى أيضا على أطفال الكويت ونسائها الذين «تيتموا» وترملوا واغتصبوا على يد القوات العراقية»!.

استمد الخلاف بين البرلمانيين العرب إلى **بقية مواقفهم داخل أعمال المؤتمر**. ثارت الخلافات بشأن البيان الصادر باسم المجموعة العربية بشأن عملية السلام بالشرق الأوسط والذى علق عليه المراقبون بأنه بيان ضعيف. أعلن الوفد العراقى تحفظه على البيان الذى اكتفى بانتقاد موقف حكومة الليكود. وقال ممثل الوفد إن العراق يرفض المسيرة السلمية برمتها. كما اتخذ الوفد السودانى اتجاها متشددا أيضا. قالت النائبة **خديجة كرار** إن وفد بلادها غير معنى بتعديل البيان لكن اذا كان علينا مناشدة المجتمع الدولى، كما جاء فى هذا البيان العمل على دفع عملية السلام فهل هذا المجتمع هو الغرب الذى يلتزم دائما وأبدا بتدعيم اسرائيل؟ وكيف نناشد راعى عملية السلام أى أمريكا ومادلين **أولبرايت** واضحة خلال جولتها الحالية فى المنطقة فى أن هدفها هو الضغط على الفلسطينيين لصالح إسرائيل؟».

ولعل هذين الموقفين، العراقى والسودانى، هما ما دفعا رئيس البرلمان السورى عبد القادر قدورة إلى الاحتجاج غاضبا على ما اعتبره مزايدة من جانب بعض الاطراف. قال قدورة «الكل مع السلام ولا يستطيع أحد القول بأنه ليس مع السلام. قد يعترض البعض على الطريقة الحالية لكن لا داعى للمزايدة».

كذلك ثارت الخلافات بشأن المرشح الذى تؤيده المجموعة لمنصب رئيس الاتحاد البرلمانى الدولى خلفا للدكتور فتحى سرور. ففى اجتماع عقدته المجموعة العربية أبدت ممثلة الوفد الاردنى النائبة **توجان الفيصل** احتجاجا على ما اعتبرته فرض التعتيم والغموض على المرشح الذى تؤيده المجموعة. وبصفة عامة انحصر الخلاف بين العرب على المرشحين الهندى والارجنتينى. ثم جاء قرارهم بترك حرية التصويت لكل وفد. وتسبب تشتت الصوت العربى ومعه الصوت الافريقى وكل مجموعة دول العالم الثالث فى هزيمة كبيرة لرئيس البرلمان الارجنتينى **ادارورد منعم**، الذى لم تخف سورية تأييدها له بسبب أصله السورى. واضطر منعم إلى الانسحاب بعد الجولة الأولى من التصويت الحسم عضو البرلمان الاسبانى **ميجيل** الجولة الثانية بسهولة ضد المرشح الهندى **بورنواجيتدك سنجما**.

وبهذه النتيجة تبدأ نظرية المؤامرة التى تفسر أن تقدم الهندى للترشيح تم بايعاز من المجموعة الأوروبية لتفتيت الاصوات العربية وسائر أصوات العالم الثالث بينه وبين المرشح الارجنتينى وفى هذا دعم لموقف المرشح الاسبانى. **وان كان العالم الثالث فقد فرصة أن يكون رئيس الاتحاد من بينه ومن بين أبنائه فان الفائز الاسبانى لا يخلو من ميزات لعل أهمها نضاله الطويل ضد الديكتاتور فرانكو وأيضا مواقفه اليسارية لصالح الطبقات الأكثر فقرا وثقافته الواسعة وخبرته وعلاقاته الدولية الكبيرة** والتى تكونت أثناء نفيه خارج بلاده لمدة بلغت ١٣ **عاما** وأخيرا أنه له ابن وابنة من أم مصرية تزوجها أثناء إقامته فى مصر فى عهد **عبد الناصر**. وان كان البعض يأخذ على **مارتينز** تصويته فى انتخابات الاتحاد السابقة إلى جانب المرشح الشيلى وضد المرشح المصرى د. سرور فان ذلك لا يعنى عداء للعرب كما يزعم البعض إنما هو موقف مفهوم باعتبار شيلى ناطقة بالاسبانية وأيضا أن مرشحها السابق مناضل يسارى ضد الدكتاتورية فى أمريكا اللاتينية.

وفى خلفية هذه الخلافات العربية/ العربية أصدر الاتحاد البرلمانى الدولى قرارا اعتبر فيه سياسات الاستيطان الاسرائيلية وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطينى معوقا كبيرا لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الأراضى الفلسطينية. كما دعا الاتحاد الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى إلى العودة إلى مائدة المفاوضات والسير قدما فى المسيرة السلمية. ووافق على تقرير لجنة الشرق الأوسط التى عقدت اجتماعات عدة ضمن فعاليات المؤتمر



فتحي سرور.. والشاذلي.. ومحمد عبد الله..

البرلماني الدولي الثامن والتسعين بالقاهرة، اعتبرت اللجنة التي تضم ممثلين للمجموعات الجغرافية المختلفة أعضاء الاتحاد أن الوقت الراهن غير مناسب للدعوة إلى عقد لقاءات ثنائية بين الوفدين البرلمانيين المصري والاسرائيلي على غرار اللقاء الذي تم بين الجانبين أثناء فعاليات مؤتمر الاتحاد السابق في العاصمة الكورية سيول.

كان الوفد الاسرائيلي أثار دهشة أعضاء اللجنة عندما طالب باصدار توصية تناشد دول العالم بتقديم مساعدات اقتصادية للسلطة الفلسطينية والمساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية في أراضي الحكم الذاتي. وردا على هذه الدعوة انتقد الجانبان المصري والفلسطيني فرض الحصار وسياسات تجويع الشعب الفلسطيني وطالبا السلطات الاسرائيلية الافراج عن أرصدة السلطة الفلسطينية ومستحقاتها من الضرائب والرسوم.

من جهة اخرى وافق الاتحاد بأغلبية كبيرة على طلب مصري فرنسي بتأجيل البت في طلب المجلس الوطني الفلسطيني بالانضمام إلى الاتحاد كعضو كامل إلى الاجتماع القادم للاتحاد والذي ينعقد العام القادم في ناميبيا. وفي حين يعتبر هذا القرار في صالح الجانب الفلسطيني بالمقارنة بتقرير اللجنة المختصة ببحث هذا الطلب والذي اعتبرت فيه المجلس الوطني الفلسطيني غير مستوف للشروط عضوية الاتحاد. وقد صرح السكرتير العام للاتحاد بيير كورنيير أن قرار اللجنة يعتبر نهائيا ولا يغيره قرار الاتحاد بالتأجيل. وبذلك يعتبر قرار التأجيل اجراء شكليا فرضته ظروف عقد المؤتمر البرلماني على أرض عربية. كان كورنيير أشار في لقائه بالصحفيين في وقت سابق أن المجلس التشريعي الفلسطيني أكثر استيفاء للشروط حيث يتمتع بصلاحيات تشريعية وبالتالي تكون فرصته أكبر حال تقدمه بطلب عضوية الاتحاد.

وعلى صعيد أخر طالب الاتحاد برلمانات العالم بممارسة ضغوط فعالة على حكومات بلادها لاقناعها بالتوقيع على المعاهدة الدولية لحظر استخدام الالغام الأرضية ضد الافراد العام القادم دون تأجيل. قال مقرر لجنة القانون الدولي البرلماني المختصة بوضع هذه التوصية أن ضحايا الالغام الارضية غالبا ما يكونون من الأطفال والنساء. وفي حين رحب ممثل هيئة الصليب الأحمر الذي شارك في اجتماع الاتحاد بصفة مراقب بالتوصية فقد أعرب عن رغبته في أن يتبنى الاتحاد في اجتماعاته القادمة توصيات تستهدف حماية الاطفال والنساء من الصراعات المسلحة.

وفي نهاية أعمال دورة الاتحاد تم الاعلان العالمي للديمقراطية والذي ركز على أن الديمقراطية مبدأ يتعين مراعاته وشكل من أشكال الحكم الذي يطبق وفقا لنظم تعكس تنوع الخبرات والخصوصيات الثقافية. كما أكد الاعلان أن تحقيق الديمقراطية يستلزم شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة المجتمع وأن الوصول إلى السلطة يتطلب المنافسة السياسية المفتوحة والمشاركة الشعبية الحرة دون تمييز ووفقا لسيادة القانون وأن العنصر الأساسي في ممارسة الديمقراطية اجراء انتخابات حرة نزيهة على فترات منتظمة في ظل المساواة والحرية والشفافية التي تحفز على المنافسة السياسية وينبغي أن يكون تنظيم الاحزاب السياسية وتنفيذ أنشطتها وشئونها المالية وتمويلها ومبادئها الاخلاقية قائما على مبدأ الحياد لضمان سلامة العملية الديمقراطية. **ويربط الاعلان بين العملية الديمقراطية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية الاساسية للطبقات الفقيرة والمعدمة وبالتالي يضمن انخراطهم في العملية الديمقراطية.**

يقر الاعلان أيضا بوجوب حرية الرأى والتعبير دون تدخل والسعي وراء المعلومات والافكار وتلقيها وطرحها من خلال أي وسيلة من وسائل الاعلام وبصرف النظر عن الحدود.

وفيما يتعلق بالبندين الاساسيين للمؤتمر وهما «**العمالة والعولمة**» و«**الديمقراطية الدائمة**» أصدر المؤتمر قرارين: الأول يعرب فيه الاتحاد عن ادراكه لأن العولمة تتشكل في سياق اقتصادي عالمي يتميز بتصاعد معدلات البطالة في معظم البلدان الصناعية والبطالة الجماعية وتدهور الظروف المعيشية للعمال في عدد من البلدان ،وخاصة النامية، كما يعرب عن قلق الاتحاد إزاء مرحلة التحول التي تمر بها اقتصاديات هذه الدول والمنافسة الشديدة على المستويين الدولي والاقليمي والعجز المالي الداخلي والخارجي وتفاقم مشكلة الديون واستشراء الفقر. وطال قلق الاتحاد أيضا وجود ٤٢ مليون من العمال المهاجرين وهو أكبر عدد لهم على مدار التاريخ. **ولذا أوصى التقرير بشدة بمراعاة التوازن الاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية وبين مصالح القوى الرئيسية وحقوق البلدان الاخرى بما يضمن الاستقرار ويكفل العدالة. ويدعو القرار إلى اتخاذ إجراءات لمحاربة الفقر في العالم وحماية الاطفال من الأعمال الاجبارية والعبودية والاعمال الخطرة والتي لا تتناسب مع عمرهم أو تحرمهم من فرص التعليم والاعمال التي تنطوي على استغلال جنسي لهم**. وكانت التوصية باصدار تشريعات تحمي الاطفال من الاستغلال في الأعمال الجنسية والرقيق الأبيض هي أيضا من توصيات البند الاضافي في أعمال المؤتمر.

البند الأساسي الثاني وهو عن **ضمان الديمقراطية ودعم العلاقة بين البرلمان والشعب** هي موضوع قرار أوصى فيه الاتحاد بضمان البث الاعلامي المحايد والحر والموضوعي لسير العمل البرلماني وطالب برلمانات العالم باقامة علاقات تمتاز بالشفافية وسياسة اعلامية مفتوحة.



بين مجمع البحوث الاسلامية

ووزارة الداخلية

في عام ١٩٩٧ وقبل انتهاء الألفية الثانية بثلاث سنوات عادت محاكم التفتيش وساد منطق العصور الوسطى من جديد، حيث اعد مجمع البحوث الاسلامية بالازهر بقيادة كل من الشيخ **سامى الشعراوى** أمين عام المجمع والشيخ **عبد المعز الجزار** الأمين العام المساعد له قائمة بمصادرة ١٩٦ كتابا، الكثير منها لا علاقة له بالدين ولكنه يهاجم الحكومة على حد قول شيوخ المصادرة، وضمت القائمة كتبا في شتى ميادين الابداع والكتابة.

وفي وقت تعالت فيه الاتهامات ضد الأزهر بتخلفه وتخلف مستويات التعليم فيه، اختار مجمع البحوث الإسلامية أن يعمل مرشدا للمباحث حيث تخصص المجمع في كتابة التقارير المباحثية عن الكتاب والمفكرين يتهمهم بالالحاد والكفر والخروج على تعاليم الحكومة ورفع هذه التقارير إلى مباحث أمن الدولة، ومنها إلى نيابة أمن الدولة فالمحكمة مطالباً بمحاكمة كاتبيها. وهو ما حدث أخيراً مع كتاب «**رب الزمان**» للدكتور سيد القمني وكتاب «من معالم دعوتنا» للكاتب **عبد الله السماوى**.



رجاء العربي.. النائب العام

وعلى الفور ودون انتظار لحكم قضائي قامت كل من شرطة المصنفات الفنية والمطبوعات ومباحث أمن الدولة بمصادرة كتاب «رب الزمان» ومصادرة أصوله وزنكات الطباعة من المطبعة كما قامت بمصادرة ٣ آلاف نسخة من كتاب «من معالم دعوتنا» كانت بحوزة المؤلف كما تمت مصادرة رواية «الفراش» لعلاء حامد على الرغم من أن وزير الداخلية كان قد صرح قبل ثلاثة شهور أن ادارة مكافحة جرائم المصنفات الفنية والمطبوعات ملتزمة بالشرعية وبالقوانين وعدم جواز المصادرة الا بحكم قضائي وفقاً للدستور. وذلك إثر حدوث ضجة كبيرة بعد تردد أخبار تفيد أن وزارة الداخلية وشرطة المصنفات الفنية وبناء على تقارير من المجمع نفسه قد صادرت ٥٠ كتابا من الاسواق.

الحكومة تشجع المصادرة

فالقضية لا تقف عند ولع بعض الشيوخ الاصوليين المتشددين بالمصادرة،بل تتعدى ذلك إلى أن أجهزة الحكم تشجع مناخ المصادرة وترحب به وتدعمه بل وتحث عليه في بعض الاحيان، وذلك في محاولة للحفاظ على ما هو سائد وضرب خصومها السياسيين. وقد صرح الشيخ **سامى الشعراوى** لمجلة المصور بأن الجهات التي ترشح لنا الكتب التي يكتبون بشأنها تقارير المصادرة هي **بعض دور النشر والداخلية وأمن الدولة وأحيانا المحاكم أو الغيورون على دينهم».**

وكتب **عبد الله السماوى** في جريدة العربي. عندما واجهتني النيابة بشيخين من مجمع البحوث الاسلامية أحدهم هو الشيخ **عبد المعز الجزار**. اضطر الشيخان إلى الاعتراف أمامي وأمام رئيس النيابة« بان مباحث أمن الدولة هي التي امرتهما بالطعن في كتابي» ورغم أنهما لم يستطيعا الرد على الحجج التي ساقها كما قال إلا ان كتابه ما زال مصادراً حتى الآن.

الأمر لم يتوقف عند التحريض على المصادرة بل إن الحكومة حاولت عدة مرات ان تسن بعض القوانين للحد من حرية الفكر والابداع ولكنها كانت تتراجع أمام ضغوط الصحافة وجماهير المثقفين. ففي شهر نوفمبر من العام الماضي صرح**اللواء حسن الألفي** بأنه يجرى الآن وضع مشروع قانون لحماية المجتمع من الافكار المضللة وان الذي سيعد القانون وينفذه هي أجهزة وزارة الداخلية.

وفي الخامس من شهر ديسمبر من نفس العام نشرت الاهرام أن الحكومة تعد لمشروع قانون يستهدف التصدى للتيارات التي تحاول النيل من قيم المجتمع وتقاليده والتصدي للفئات المنحرفة التي تهدف إلى اثارة الفتنة والصراعات المذهبية والاساءة إلى قيم المجتمع والدين الاسلامي الحنيف.

وهكذا نرى ان الحكومة وفي ذروة اشتعال الصراع بينها وبين الارهابيين وجماعات الاسلام السياسي قد اختارت التحالف ضد المبدعين والمفكرين سندها الوحيد في المعركة.

وفي ظل هذا المناخ يبدو أن الوقت قد اقترب لنجد طابوراً طويلاً من الكتاب والمفكرين والمبدعين يقفون واحداً تلو الاخر أمام المحكمة في محاولة لإثبات براءتهم من تهمة انهم قرروا ان يفكروا أو يبدعوا. ففي مناخ من رضى الحكومة يبدأ هؤلاء الشيوخ بمصادرات فردية واحدة تلو الأخرى حتى اذا احسوا بضعف الدولة والمواطنين قرروا أن يصادروا الجميع لصالحهم.

فيقومون بمصادرة كل من يقدم على عملية التفكير أو يحوم حولها ولو من بعيد. ولمزيد من التحرز فانهم يصادرون كل من يفكر حتى ولو في مشاكله الشخصية خشية

خالد البلشي



د. حسن حنفي

الإسلام لا يعرف المصادرة ولا الحجر على الفكر

أن يطالبهم بس بن ذلك.

أسباب المصادرة

يظهر هذا واضحا في المعايير والأسباب التي يحتكمون إليها في عمليات المصادرة.

الشيخ **سامي شعراوي** والذي تدور حول تعيينه أمينا عاما لمجمع البحوث الاسلامية الكثير من الشبهات، حيث ينص قانون الازهر على أن الذي يعين في الوظيفة لابد أن يكون حائزا لاحد المؤهلات العلمية من الازهر أو احدى الكليات أو المعاهد العليا التي تهتم بالدراسات الاسلامية، وأن يكون له انتاج علمي بارز في الدراسات الاسلامية أو يكون قد اشتغل بالتدريس لمادة من مواد الدراسات الاسلامية في كلية أو معهد من معاهد التعليم لمدة ادناها خمس سنوات، أو شغل احدى الوظائف الاسلامية في القضاء أو التشريع مدة ادناها ٥ سنوات. وغالبية هذه الشروط لا تنطبق على الشيخ بأي حال من الأحوال.

يرد الشيخ على سؤال عن زيادة عدد المصادرات إلى ١٩٦ ويقول: «والله لو كانت ١٩٦ الفا ما دامت على غير الخط الذي نحن عليه اسلامياً فلن نتراجع عن مصادرتها نحن نحمي الابداع من تلويثهم ونحمي كيان الدولة من ارهابهم».

بل ويصم الشيخ كل من يعارضونه بالالحاد ففي اجابة عن سؤال حول قضية د. **حسن حنفي** يقول «العلمانيون والملاحدة هم الذين يريدون ايقادها ناراً والمجمع ليس له دور اطلاقا».

أما الشيخ **عبد المعز الجزار** الأمين العام المساعد للمجمع والذي من سلطته الرقابة على الافلام أيضا والذي يقول عن الممنوعات في الأفلام الممنوعات معروفة: «واحدة «مشلحة» أو واحد بيبوس واحدة ولكن نحن لسنا ضيقي الأفق». ويضيف « أن من وظائف الازهر الاشراف على المطبوعات التي ترد إلى الادارة والتي تصدر من مصر إلى الخارج أو تأتي لنا من الخارج، ولابد أن تكون هذه المطبوعات هادفة وليس فيها ما يخالف القرآن والسنة والعقيدة الاسلامية ولا يخالف الاتجاه العام للدولة بمعنى أنه توجد كتب تحث على الارهاب أو تدعو له بمعنى أن بها **تشكيكا في الحكام والقيم**، ولأن الدولة عبارة عن مجموعة قيم نحن حريصون على وجود هذه القيم فالذي يسب الدولة هو مخالف فقد اتفق الفقهاء على أن **الحاكم لو كان ظالماً يجب أن ندعو له بصلاح الحال.**

أما عن المعايير التي تعتمدها اللجنة في المصادرة فيقول الشيخ **عبد المعز الجزار** «**ربما كان اسم الكتاب أحد أسباب طلبنا للمصادرة**» .ويقول «ممنوع أن يتعرض كاتب لاي شخصية حتى ولو كانت تحية كاريوكا حتى ولو قال تحية كذا وكذا أقول أسف لن ينشر».

ويقول «الذي ينادي بحرية التأليف وعدم تدخل الازهر ليس معقولا . فهل نترك كل واحد يخرف كلمتين ويطبعهم ويتخيل أنه ليس بعده ولا قبله مثل الدعارة الحلال ومجتمع يثرب والتحليل النفسي للانبياء. كتاب الدعارة الحلال من عنوانه يصنع بلبلة فهل توجد دعارة حلال أو دعارة حرام».

ويقول **سامي الشعراوي** نحن حماة الحرية والرأي والفضيلة ، نحمي الرأي الذي يبني ويجمل فهل «الدعارة الحلال» ابداع متى كانت الدعارة حلال يا سيدي؟».

يبدو ان المجمع وشيوخه لم يكلفوا انفسهم حتى عناء النظر إلى عنوان كتاب عبد الله كمال كاملا وهو «**الدعارة الحلال مؤسسة الزواج السري في مصر والسعودية وايران**» حيث يتكلم الكتاب عن الزواج العرفي واختلاف العلماء حوله.

***

المثقفون يستنكرون

فاذا كان موقف شيوخ المصادرة واضحا فما موقف الكتاب والمثقفين من قرارات مجمع البحوث الاسلامية ورؤيتهم للتحالف القائم بين شيوخ المصادرة المتشددين والحكومة في شكل بعض مؤسساتها مثل أجهزة وزارة الداخلية وخصوصا وان دكتور **سيد القمني** ينتظر حكماً من المحكمة يتقرر على أساسه مصيره هل سينجو أم سيلحق **بنصر أبو زيد** وفرج فوده وغيره من المفكرين الذين حاولوا زعزعة أسس الجمود من حولنا.

كان أول رد فعل هو البيان الذي وقعه عدد كبير من المثقفين عبروا فيه عن انزعاجهم الشديد من الاستدعاء الذي وجهته النيابة إلى د. **سيد القمني** لمساءلته عما ورد في كتابه «**رب الزمان**» بناء على بلاغ من مجمع البحوث الاسلامية. وطالبوا في البيان مجلس الشعب بالنهوض بمهامه الاساسية لتدعيم المواد الدستورية التي تكفل حرية الفكر والابداع والتعبير والاعتقاد بنصوص قانونية واضحة تنفي عن أية جهة فيما عدا السلطة القضائية حق الابلاغ أو التحقيق أو المصادرة ضد النتاج الفكري والعلمي.

المجمع يتجاوز صلاحياته

وعن موقفها تجاه التطورات الأخيرة تقول **فريدة النقاش** رئيس تحرير مجلة أدب ونقد: المشكلة في هذا الموضوع ان مجمع البحوث الاسلامية يتجاوز صلاحياته في مراقبة طبعات القرآن الكريم وفحص مدى دقتها وصحتها، ولكن المناخ الذي نعيش فيه حيث يطغى المد الاصولي في ساحة الفكر والتعبير والعمل السياسي معاً يسلح الازهر ومؤسساته بجرأة على ممارسة صلاحيات ليست لهم بحكم القانون.

وفي اعتقادي ان جذر هذه القضية يكمن أساساً في المادة ٢ من الدستور المصري التي تقول ان دين الدولة هو الاسلام وان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وكان السادات قد غير هذه المادة في دستور ٧١ وبدلاً من أن تكون مصادر التشريع أصبحت المصدر الرئيسي له.

بعض مؤسسات الدولة ساندت جماعات

الاسلام السياسي ومالت لفكرها ضمنيا فلم يكن من حق النيابة العامة طبقا لقانون الازهر أن توافق على تقديم هذه الكتب للمحاكمة حيث هناك نص في القانون يقول ان الازهر ومؤسساته معنيين فقط بالقرآن وطبعاته . وبالتالي قبول النيابة للبلاغات هو في حد ذاته عمل غير مفهوم لا يستند إلى القانون.

والنيابة العامة تعمل هنا وكأنها ممثلة للدولة الفعلية وسياسات الحكم بدلاً من وظيفتها الأصلية وهي تمثيل المجتمع كله والدفاع عن مصالحه الفعلية والحكم هو أحد مكونات المجتمع وليس كل مكونات المجتمع. وهذه القضية تطرح علينا بعمق وبالحاح مسألة اندماج المؤسسات العامة في النظام القائم، وبدلا من أن تصبح مؤسسات للمجتمع تصبح مؤسسات للحكومة.

وهناك بعض المؤسسات في الدولة تلعب على أرضية المنافسة مع جماعات الاسلام السياسي بشتى تياراتها وهو تعبير عن افلاس حقيقي في مواجهة الازمة التي يعبر عنها النفوذ الاصولي في المجتمع بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية المختلفة.

وفكرة المصادرة بكل صورها قائمة أساسا على حماية الحكم، بدعوى حماية الدين تحمي الحكم، وذلك لان حرية الافكار والبحث لو اصبحت قانوناً سوف يخضع كل شئ للفحص الحر بما فيه المؤسسة السياسية وهذا في غير صالح المؤسسة السياسية اللاديمقراطية في مصر والقائمة على المصادرة.

والمسألة كلها مصالح يجري التستر عليها باسم الدين ،وهكذا قتل فرج فودة لانه كشف حقيقة الترابط الوثيق بين الشيوخ وبين المصالح الاقتصادية التي غررت بالمواطنين متمثلة في شركات توظيف الأموال. وكذلك كانت قضية نصر أبو زيد هي قضية فضح المصالح الحقيقية لهؤلاء الشيوخ والذين اسميهم حراس المقدس المزيفون. وهذه الابحاث وضعت للمواطن العادي اساسا متينا لكشف العلاقة بين ما يسمون انفسهم رجال الدين والمصالح الاقتصادية الكبيرة. وكشفت التداخل بين رأس المال الذي يستفيد منه هؤلاء والمضاربات في جزر البهاما وعلاقاتها الوثيقة برأس المال الصهيوني بينما هم يدعون أنهم يقاومون الصهيونية باسم الدين الاسلامي

المسألة هي الخوف من الفكر الحر والنقد الحر في كل شئ.

الخطأ الاساسي في القانون نفسه

أ.د. محمد سيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

فريدة النقاش

المسألة في جوهرها مصالح يجري التستر عليها باسم الدين

ومركز القاهرة لحقوق الانسان يقول: أنا ضد مصادرة أي كتاب أيا كان وأعتقد أن هذا الاجراء يضاعف الصعوبات التي تشهدها حرية الرأي والتعبير كما يضاعف من الصعوبات التي تواجه تأسيس تفاهم وطني مصري ومجتمع قادر على التواصل والحوار طبقا لاسس ديمقراطية.

والحقيقة ان هذا يعد خروجاً بالازهر عن مهامه الاساسية المنوط به القيام بها في فترة توجه للأزهر سهام الاتهامات الخارجية بضعفه العلمي وتردي التعليم فيه وتخلفه . وهذه الفترة يجب أن توجه الجهود فيها إلى تنمية الجوانب الخلاقة في العملية التعليمية والحرص على تنوير التعليم وفتح باب الاجتهاد بشكل يجعل الازهر منارة حقيقية من خلال الاتصال بالاتجاهات الفكرية المختلفة ومدارس الفكر الديني سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي. وهذه هي المهام الحقيقية التي يجب على الازهر القيام بها بدلا من توجيه طاقاته إلى عمليات المصادرة.

وأرى أن الأمر بلغ درجة من التعقد جديرة بان تدفعنا جميعا للحوار المباشر دون استخدام لغة عقيمة في الحوار وتوجيه التهم لبعضنا البعض واعتقد انه مطلوب مبادرة كبرى من المثقفين للحوار مع الازهر في كافة المجالات ويكون من مرشحاتها اقناع رجال الدين للتخلي عن المصادرة التي تضعف من هيبة الازهر وتضعف من تطور المجتمع الفكري والثقافي أي أن الهدف يكون مساعدة الازهر على الترحل إلى وجهة نظر المثقفين المصريين التي ترفض فكر المصادرة . وأعتقد أنه قد آن الأوان لانشاء هذا الحوار فالفترة الماضية شهدت حروباً فكرية وكلامية وتبادلاً للاتهامات أدت لترسيخ فجوة التفاهم بين المثقفين والمؤسسة الدينية.

وموضوع المصادرة له جانبان جانب قانوني وجانب سياسي وأعتقد أن الخطأ الأساسي في القانون نفسه **فالقانون المصري حافل بالنصوص التي تنال من حرية الرأي والتعبير وتنال من الأسس الديمقراطية للمجتمع والتي تستخدم كأساس لعمليات المصادرة بشكل كبير وعنيف دون المرور بالأسس المعروفة.** المطلوب من الناحية القانونية تنقية القانون المصري من كل القوانين الاستثنائية التي تؤدي إلى عمليات المصادرة والحد من الحريات أو تحد من حرية الفكر والابداع . فيجب أن تلغى جميع هذه القوانين والتي تضع الاساس لعملية المصادرة.

من المؤكد أن هناك بعض الأسس القانونية التي تحكم حرية الرأي والتعبير وهي أسس معروفة في القانون الدولي مثل حالات الحض على كراهية الاديان والعنف والدعوة للاباحية وبالتحديد عندما تصل هذه الدعوات لدرجة من الشدة تؤدي لتسييد العنف ولكن هذا يجب الا يحدث الا بأمر قضائي.

من الناحية السياسية **من الواضح الانشقاق الكبير بين كل من العلمانيين والمفكرين من ناحية ورجال الدين من ناحية** والذي وصل لدرجة عالية من الاستقطاب الأمر الذي يشكل خطورة بالغة على مستقبل النظام الديمقراطي في مصر.

المطلوب بيان الحدود بين الاختلاف والتباين الفكري وبين أشكال العنف المختلفة. ولكن لا نسمح مطلقا باشكال العنف الرمزي أو المعنوي التي تؤدي إلى تأجج العداء والصراعات الشديدة بين الاتجاهات المختلفة وذلك دون حجب الحق في الصراع الفكري والصراع المجتمعي.

ولابد من ازالة اللبس بين الجانب القانوني والجانب السياسي ويجب على القانون أن ينظم عملية الحوار دون أن يتجاوز هذا إلى عمليات العنف والمصادرة على الاخر.

وأنا أعتقد أن الديمقراطية تصنع من خلال عملية نشطة من الحوار المتبادل والمفاوضات حول مفهوم الحرية والتسامح والاستعداد لتقبل الرأي الاخر مما يضع أسساً متينة لعملية الديمقراطية ودون محاولة نفي الآخر.

وسلوك الدولة في هذه القضية سلوك سلبي أقرب إلى مفهوم الحياد وعدم الانحياز لأي طرف من الاطراف وهي تترك كل طرف يسير الأمور بمفاهيمه . وهو سلوك يتمثل في



محمود أمين العالم

لا ينبغي أن تكون هناك سلطة على الفكر والابداع إلا سلطة الثقافة نفسها

عدم الرغبة فى دخول مرحلة صعبة من المفاوضات حول أسس الديمقراطية ومفهوم الحرية وازالة القوانين المقيدة للحريات والقوانين الاستثنائية المختلفة مثل قانون الطوارئ والتى تزيد من حدة الممارسات القمعية.

والدولة لا تريد «دوشة» ولا تريد تغييراً يثير الحوار حول شرعيتها وطبيعة وجودها. فتترك كل طرف يتصرف طبقا لاجتهاداته بما فى ذلك النيابة العامة والتى تشعر أن لديها أساساً متيناً عبر قوانين وتراكم تشريعى سارى منذ القديم. حيث أن **القوانين المقيدة للحريات والتى وضعت منذ عهد الدولة العثمانية ما زالت قائمة حتى الآن.** على الرغم من أنها أصبحت قوانين قديمة وبالية وغير صالحة للتطورات العالمية والمجتمعية الجديدة وغير صالحة للتطور التاريخى فهى قوانين عفا عليها الزمن ولا تصلح للحياة الحديثة والعالم الحديث والمفاهيم الحديثة بأى شكل من الأشكال هذه القوانين والتى لا تصلح بأى حال للحياة الحديثة لابد من إلغائها وازالة هذا التناقض بين القانون والحياة المعاصرة وازالة اللبس بين دور النيابة ودور القضاء واقرار وضع جديد بما ينص على ضمان الحرية والبعد تماما عن المصادرة.

الدولة ليست طرفا فى الخلافات الفكرية

ويقول د. حسن حنفى استاذ الفلسفة بكلية الاداب جامعة القاهرة بالرغم من تحسن صورة مصر بعد الاصلاح الاقتصادى والاصلاح السياسى وما تتميز به من هامش ديمقراطى وسياسة خارجية تعيد مصر إلى دورها المركزى فى المنطقة العربية يفاجئ العالم بمصادرة أكثر من ١٩٠ كتاباً من مجمع البحوث الاسلامية نتخير ما كتاب.

الاسلام لا يعرف المصادرة ولا الحجر على الفكر

ولا الرقابة على معتقدات ولكنه يعرف البرهان والحجة والرأى والرأى الاخر. والدليل: مثال الرد على المنطقيين، نقد المنطق، الرد على بن الراوندى الملحد، مناقضات الجرير والفرزدق، تنبيه الغبى فى تكفير ابن عربى والرد عليه فى تبرئة بن عربى، لماذا أنا ملحد ولماذا أنا مؤمن مما يساعد على حيوية الفكر والتعددية الفكرية.

وقد تمت هذه المصادرات بمجرد عناوين الكتب دون وعى كاف بمضمونها ولغاتها ومصادرها ومجال النقاش نبذه الكتب فى الدوائر العلمية والجامعات المصرية ومراكز الابحاث وليس فى أجهزة الاعلام.

وليست الدولة طرفاً فى الخلافات الفكرية ولا العلمية بين المفكرين والعلماء، بكل اجهزتها مثل النيابة العامة والمؤسسة القضائية وأجهزة الأمن بل وظيفتها تهيئة المناخ الفكرى الحر من أجل نقاش علمى جاد بين أهل الاختصاص الواحد.

وعلم تاريخ الاديان علم أسسه المسلمون القدماء مثل **الشهرستانى وابن حزم وابن تيميه والغزالى والرازى** ومقارنة المذاهب والفرق عرفه أيضا علماء الكلام، ودراسة تاريخ النصوص الدينية فى اطار الحضارات القديمة فى الجزيرة **العربية** جنوبا وشمالا معروف منذ القرن الماضى فى المجامع العلمية العراقية والسورية فى بغداد ودمشق مثل **محمد كرد على** ودرسه فى الازهر الشيخ «عبد الله دراز» ومحمد البهى ومحمد يوسف موسى وفى دار العلوم أحمد شلبى ويقوم هذا الفرع على الاتصال بين الفرق والمذاهب فى التاريخ والتأثير والتأثر مثل التوحيد فى مصر القديمة وفى شمال الجزيرة العربية وجنوبها وعند الحنفاء وفى الحضارات فى العراق دون أن يكون فى ذلك أى مساس بالدين أو العقائد.

لا يوجد نصر على الساحة الخارجية فى السياسة الدولية دون أن يكون هناك نصر مماثل على الساحة الداخلية فى تأكيد حرية الفكر والاعتقاد وحرية البحث العلمى واستبعاد الدولة كطرف فى الخلافات الفكرية.

هذه الممارسات تضعنا فى موقف الشعوب المتخلفة

أما أ. صلاح فضل رئيس لجنة الحريات باتحاد الكتاب فيقول إن فتوى مجلس الدولة التى اتاحت للازهر أن يمثل المرجعية الاخيرة فيما يطلق عليه الشأن الاسلامى وهى التى تفتح بابا لهذه الوصاية على الفكر والثقافة والتى لا يعرفها الاسلام ولم يشهدها تاريخيا وهى فتوى معيبة دستوريا وثقافيا لعدة أسباب.

السبب الأول: **ان مصطلح الشأن الاسلامى** مبهم وغامض يمكن تفسيره بانه يتصل بالتحقق من صحة النصوص الدينية ومراجعة المصحف كما كان عليه الأمر من قبل ويمكن تفسيره بشكل فضفاض يشمل كل مظاهر الحياة.

ثانياً: التعرض للمفكرين وابداعاتهم الثقافية واعمال الكتابة بمنطق الوصاية عليها واظهار حكم الدين فيها لا يزيد عن مجرد كونه **رأياً اخر ولا يمثل أية سلطة دينية أو ادبية.**

ثالثا: ان لجوء أجهزة أمن الدولة لمجمع البحوث الاسلامية وتحريضه على النظر فى بعض الكتب يمثل تجاوزا من جهاز الشرطة لدوره فى حفظ الامن لا فى مراقبة الضمائر ومراقبة المفكرين **ولابد أن تنتبه قيادات الشرطة إلى أن استخدام هذا الدور لتحجيم رموز حركة التنوير والتحرر الفكرى وتخويفهم من شأنه أن يضاعف من أثر التيار الارهابى المتطرف ويصعب موقف الدولة فى مقاومته.**

رابعاً: ان **النص الدستورى** الصريح فى كفالة حرية الرأى والتعبير يبطل تماما شرعية هذه المصادرات ويجعلها غير دستورية.

خامساً: ما تنجح فى تحقيقه هذه الممارسات هو تشويه سمعة مصر فى الداخل والخارج واظهارنا فى موقف الشعوب المتخلفة التى ما **تزال تخشى من مثقفيها وتطارد مبدعيها بحجة الحفاظ على العقائد والاخلاق وهى حجة طالما استخدمت فى العصور الوسطى للابقاء على حالات التخلف.**

وفى النهاية فان مصر تستحق وعياً اخر أصلته ثقافتها الممتدة وفهما جديدا لفاعلية الكتابة فى تغيير الحياة وتفاديا حاسماً لاصطناع هذه الفتن التى لا تزيد الناس ايماناً بقدر ما تخلق سلطة جديدة لا يعرفها الاسلام ولا يسعد بممارساتها المجددون والمهتمون.

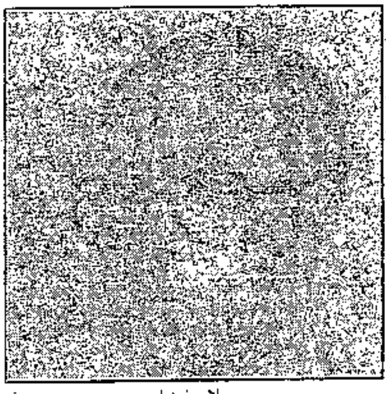
ولابد لكل الفئات والمؤسسات ان تقاوم بشدة هذا التيار الجاهل المتجاوز لحدوده ونقول لعلماء مجمع البحوث الاسلامية ان دوركم

الحقيقي هو بحث أسباب تخلف المسلمين وكيفية النهوض بمستويات حياتهم الفكرية والابداعية ونقول لاجهزة الأمن حافظوا على الأمن ولا شأن لكم بالافكار أو الكتب.

مصالح السلطة السياسية وشيوخ المصادرة متوافقة

ويقول المفكر الكبير **محمود أمين العالم** رئيس تحرير مجلة قضايا فكرية إن هذا اجراء ضد الدستور لان مجمع البحوث الاسلامية ليس سلطة من حقه ان يصدر قرارا ويحرص عليه فهو سلطة يحث من حقه ان يبدى الرأى وعلى ذلك **فقرار النيابة العامة بشأن مصادرة بعض الكتب والتحقيق مع الكتاب قرار خاطئ من الاساس.**

القضية أكبر من هذا الاجراء فالقضية مناخ أخذ يسود في المجتمع **نتيجة استشراء الفكر الدينى المتعصب الجامد الذى كاد أن يصطنع لنفسه سلطة ثقافية تمهيدا لسعيه الحثيث لاقامة سلطته السياسية** فأصبحت الحاكمية لله ليس فى السلطة ولكنهم يحاولون تحقيقها فى المجتمع أولاً وخاصة فى الثقافة وبالتالى يمهدون الأرض الثقافية فى المجتمع لسيادة افكارهم تمهيداً لسلطتهم السياسية وهو شكل اخر من أشكال الارهاب الذى يمارسونه فى المجتمع. فهناك الارهاب المسلح الذى قتل **فرج فوده** وحاول اغتيال **نجيب محفوظ** والذى يحاول فرض سلطانه فى مختلف الميادين بحد السلاح وقتل الابرياء والمدنيين. أما بهذه الممارسات فانهم يمارسون اغتيالا معنويا للمجتمع لتسجيل فكرهم المتعصب الجامد.



د. صلاح فضل



اللواء حسن الألفى

فى تقديرى أنه لا ينبغى **ان يكون هناك أى سلطةعلى الرأى على الفكر أو الابداع الا سلطة الثقافة نفسها لا السلطة السياسية ولا السلطة القانونية ولا السلطة الدينية**. لان الثقافة والابداع أمور تتعلق بما ينبغى أن يكون، تطل على المستقبل وتسعى لتجاوز السائد والمسيطر والمهيمن من أجل تقديم رؤى جديدة تحرك الحياة وتطورها فى طريق المستقبل ولهذا فالسلطة الوحيدة التى ينبغى أن تناقش الثقافة هى الثقافة نفسها.

السلطة السياسية من مصلحتها أن يظل السائد الآن كما هو، وعلى ذلك فهى ترى أن مصادرة كل فكر جديد هو ابقاء للسائد. فهى لا تتصدى لأى محاولة تصادر هذا الفكر لان فى ذلك تكريس لمصلحتها ومن هنا يتضح التداخل أو الترافق فى المصالح بين رجال الدين الذين يوصون بالمصادرة ورجال الداخلية الذين يمارسونها.

القانون يجسد مصلحة القوى السائدة والمهيمنة، وبالتالى من الطبيعى أن يقف ضد أية محاولة تسعى لتجاوز هذا السائد أو تغييره ،والفكر الدينى المتعصب يقيس كل شئ من منظور رؤية حرفية لاتجدد الرؤى الدينية ولا تؤولها لتجدد الحياة.

هذه الأشكال من المصادرة واغتيال الفكر وحرية التعبير والابداع هو اغتيال للمجتمع نفسه لانه تجسيد لطاقات التحرك والتجدد والتغيير فى المجتمع والمعركة ضد قرارات المصادرة والمنع والمحاكمة والاغتيال ليس قضية ثقافية فقط وانما هى قضية اجتماعية هى قضية كرامة اجتماعية فى جوهر ثقافة الانسان ومن أجل هذا **ينبغى أن تتحرك كل القوى المدنية فى المجتمع وليس الثقافية فقط فى مواجهة هذه الاتجاهات العنصرية الجامدة سواء كانت تمارس نفسها باسم الدين أو السياسة أو حتى القانون.**

ويدعم هذه الآراء لعدد من المثقفين الحكم الذى صدر منذ أيام فى قضية مصادرة كتاب د. **سيد القمنى**. فقد انتصر القاضى «**سلامة سليم**» رئيس محكمة جنوب القاهرة لحرية التفكير والابداع . وكتب للدكتور سيد القمنى النجاة من مصير مجهول كان ينتظره حين حكم «بالغاء» الأمر الصادر بضبط كتاب «رب الزمان» والافراج عن هذا الكتاب وما سبق ضبطه من ادوات طبعه. وقرر ان الامر يدور فى حدود الرؤى والاجتهادات الشخصية والعلمية.

واشار الحكم ان وجود تعارض بين الاجتهادات فان السبيل لرفعه هو الحوار العلمى الرصين والاجتهاد من كل طرف وفتح جميع نوافذ الفكر كى تتجلى الحقائق وتصغر العقول فى سبيل فهم حقائق وقيم ديننا

أجهزة الحكم تشجع مناخ المصادرة وترحب به وتدعمه

القانون المصرى حافل بالنصوص التى تنال عن حرية الرأى

اغتيال الفكر وحرية التعبير هو اغتيال للمجتمع نفسه

القضاء يحكم بالافراج عن كتاب د. سيد القمنى

الحوار العلمى الرصين والاجتهاد هو الحل



اقصاء خميس
وتعيين سعودى

الدولة تغيّر من قيادة الرأسمالية الصناعية!

يكتسب التغيير الذى حدث على رأس اتحاد الصناعات المصرية فى الشهر الماضى أهميته من الدور الذى يلعبه اتحاد الصناعات اليوم كأكبر ممثلى الطبقة الرأسمالية فى مصر وكمتحدث معترف به لشريحة من أهم شرائح الرأسمالية وهى الرأسمالية الصناعية. كان قرار الدولة باقصاء **محمد فريد خميس** عن رئاسة الاتحاد **لصالح عبد المنعم سعودى**- صاحب شركة سوزوكى- مفاجأة للبعض. حتى أن بعض رجال الأعمال كانوا قد استبقوا الأحداث ونشروا التهانى لخميس لاعادة تعيينه لفترة ثانية وهو الأمر الذى لم يحدث. ولكن فى حقيقة الأمر كان التعديل أمرا متصورا فى ضوء الاشاعات التى تحدثت عن عدم رضاء القيادة السياسية ورئاسة الحكومة عنه لأسباب مختلفة، وفى ضوء ما كان يتردد عن أن موقفه المتشدد من مسألة تغيير قانون اتحاد الصناعات- لاعطائه مساحة أكبر من الاستقلالية عن الدولة - كان يثير حنق وزارة الصناعة عليه- **وبسبب عدم الشفافية التى تسود الحياة السياسية المصرية يظل من الصعب علينا أن نجزم بالسبب الحقيقى وراء تغيير خميس.**

سامر سليمان

لكن اذا كان ليس باستطاعتنا الجزم بأسباب هذا التغيير، فانه من الممكن هنا رصد وتحليل وتفسير التحولات التى لحقت باتحاد الصناعات فى عهد خميس، والتى جعلت منه واحدة من أهم المنظمات الممثلة للرأسمالية المصرية بعد أن كان مجرد جهاز بيروقراطى تابع لوزارة الصناعة منذ الستينات وحتى أوائل التسعينات. كما يعد هذا التغيير فرصة لنا لكى نلقى الضوء على هذه المنظمة الهامة التى لم تلق أى اهتمام بحثى على الرغم من صعودها المطرد فى السنوات الأخيرة.

ولكن قبل الدخول فى الموضوع يجب التأكيد على حقيقة مؤسفة وهى أن حقل دراسة منظمات الرأسمالية لا يزال حكرا على منظور جماعات المصالح الذى **يدرس هذه المنظمات كجماعات ضغط** شأنها شأن النقابات وجمعيات «المجتمع المدنى». وهنا يغيب المنظور الماركسى الذى **من المفترض أنه** يدرس هذه المنظمات فى ضوء ارتكازها على **شرائح مختلفة للطبقة الرأسمالية**. وبايجاز شديد، فان القصور الأساسى للدراسات التى عالجت موضوع جمعيات رجال الأعمال من منظور جماعات المصالح هو أنها اكتفت برصد زيادة عدد ووزن تلك الجمعيات وتأثيرها المتنامى على صنع القرار. وهذا بالطبع من نافل القول. ولكن الذى يحتاج فعلا إلى تحليل وتفسير هو لم تأثير منظمات بعينها دون البعض الآخر. وهنا **لامناص من تقسيم الطبقة الرأسمالية إلى شرائح مختلفة ودراسة القدرات التنظيمية والتمثيلية لكل شريحة.** ومشكلة معظم الدراسات عن الرأسمالية المصرية أنها تتعامل مع هذه الطبقة بمستوى عال من التجريد يمنعها من إدراك انقساماتها الداخلية. فقبل أن نتعرض لمنظمات رجال الأعمال سيكون من الأصوب البدء بدراسة الشرائح المختلفة للرأسمالية على المستوى الاقتصادى لبيان وزنها وتطورها قبل أن نصعد إلى المستوى السياسى لدراسة المنظمات التى تمثلها.

أفول الكوربوراتية فى منظمات رجال الأعمال

تتميز ساحة تمثيل الطبقة الرأسمالية بتعدد لم تعرفه من قبل، فقد شهد عقد الثمانينات والتسعينات ظهور العديد من المنظمات الجديدة مثل **منظمة رجال الأعمال المصريين** وجمعيات المستثمرين فى المدن الجديدة مثل **جمعية مستثمرى العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر** وغيرها، هذا بالاضافة إلى **جمعية النداء الجديد** التى تضم بعض رجال الأعمال وأنصار الليبرالية من الباحثين والمفكرين. وهكذا لم تعد المنظمات **«الكوربوراتية»** التقليدية لرجال الأعمال تحتكر تمثيل الطبقة الرأسمالية. **والمقصود هنا بالمنظمات «الكوربوراتية» تلك المنظمات التى تسيطر عليها الدولة، بدرجة أو بأخرى، وتكون عضويتها إجبارية**. كما تحتكر تمثيل الفئة الاجتماعية المعنية. وفى مجال تمثيل الرأسمالية، تتمثل هذه المنظمات الكوربوراتية فى **اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية**. ومن الجدير بالاشارة أن رجال الأعمال هم الفئة الوحيدة التى سمح لها أن تتجاوز الظاهرة الكوربوراتية وأن تنشئ منظمات متعددة ومستقلة تدافع عنها. فما زالت الدولة تحظر بشكل قطعى مثل هذه التعددية للفئات الاجتماعية الأخرى وبالذات للطبقة العاملة.

نشأة اتحاد الصناعات

نشأ اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٩٢ لكى يمثل الرأسمالية الصناعية الناشئة. واستطاعت تلك المنظمة فى فترة قصيرة نسبيا أن يكون لها نفوذ سياسى ملحوظ وأن تعمل

بنشاط في مجال الدفاع عن الرأسماليين الصناعيين. ويكفي أن نذكر هنا أن أحد رؤسائها وهو **إسماعيل صدقي** قد شغل منصب رئيس الوزراء في مرحلة ما قبل ١٩٥٢.

ولكن في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينات تعرضت هذه المنظمة لضربة قاسية من السلطة الناصرية وذلك حين أممت الدولة الصناعات الكبيرة ومن ثم قضت على البنية التحتية للرأسمالية الصناعية. بالاضافة إلى ذلك **أخضعت الدولة اتحاد الصناعات لاشرافها**. وبمقتضى قانون الاتحاد الذي صدر في تلك الفترة **أصبحت عضوية تلك المنظمة اجبارية لكل المنشآت الصناعية التي يزيد عدد عمالها عن خمسة وأصبح لوزير الصناعة الحق في تعيين ثلث أعضاء الغرف الصناعية والاتحاد، بالاضافة إلى رئيس الاتحاد كما أن قرارات الاتحاد لا يمكن نفاذها إلا بعد اعتمادها من وزير الصناعة**. وأصبحت تلك المنظمة منذ ذلك الحين جهازا تابعا لوزارة الصناعة مهمته تنفيذ سياسة الدولة أكثر من كونها منظمة تمثل الرأسمالية الصناعية. وينطبق ذلك أيضا على الاتحاد العام للغرف التجارية.

وكان من الطبيعي في السبعينات والثمانينات- وبعد سياسة الانفتاح التي بعثت الرأسمالية من جديد -أن يبحث رجال الأعمال عن تمثيل حقيقي لهم عن طريق إنشاء منظمات جديدة مستقلة عن الدولة مثل **جمعية رجال الأعمال المصريين**. وكان واضحا في الثمانينات أن هذه المنظمات وبالذات الأخيرة تقوم بالتمثيل الفعلي للرأسمالية المصرية الأمر الذي يتضح في اعتراف الدولة الضمني أن تلك المنظمات هي المخولة للحديث عن مطالب رجال الأعمال. وظلت المنظمات الكوربوراتية على تبعيتها للدولة وعلى غيابها الفعلي عن ساحة تمثيل الطبقة الرأسمالية طوال الثمانينات.

ولا شك أن عقد التسعينات الذي شهد مجئ **محمد فريد خميس** على رأس اتحاد الصناعات في عام ١٩٩٣ يعد نقطة تحول في تاريخ هذه المنظمات. فعلى الرغم من أن القانون الناظم للاتحاد لم يلحق به أي تعديل، إلا أن الدولة في تلك المرحلة بدأت إعطاء الاتحاد استقلالية نسبية عنها بحيث **تحولت المنظمة من جهاز تابع للدولة إلى منظمة تمثل إلى حد كبير الرأسمالية الصناعية الخاصة**. وقد تجلى هذا الاتجاه من جانب الدولة في تعيين رجل أعمال- خميس- على رأس الاتحاد للمرة الأولى منذ الستينات. إذ أن شاغلي هذا المنصب كانوا قبل ذلك من رجال

محمد فريد خميس

تحويل اتحاد الصناعات من جهاز تابع للدولة إلى منظمة تمثل الرأسمالية الصناعية الخاصة



القطاع العام.

فلماذا قررت الدولة في تلك المرحلة بالذات تعيين رجل أعمال في ذلك المنصب ولماذا خميس بالذات؟.

لاشك أن تعيين رجل أعمال في هذا المنصب كان يعكس رغبة من قبل الحكومة في تفعيل وتنشيط اتحاد الصناعات ومنحه استقلالية عن الدولة. فليس من المعقول أن يكون على رأس منظمة تمثل الرأسمالية الصناعية حقا موظف من القطاع العام.

وهذه الرغبة في التفعيل يمكن تفسيرها بعاملين: أولا: كما ذكرنا من قبل، شهدت الثمانينات نموا ملحوظا في عدد ووزن منظمات رجال الأعمال التي تتمتع باستقلالية عن الدولة **وإذا كانت الدولة هي التي سمحت لهذه المنظمات بالظهور والعمل فانها لم تكن راضية في بعض الأحيان عن مواقفها وكانت تدخل أحيانا في صدامات مستترة معها**. فالدولة المصرية- وعلى عكس ما هو شائع في بعض أوساط اليسار- تتمتع باستقلالية عن الرأسمالية ولم تقع حتى الآن تحت سيطرة تلك الطبقة على الرغم من أنها بالتعريف دولة رأسمالية، مهمتها الأساسية الابقاء على علاقات الاستغلال الذي تفرضها الطبقة الرأسمالية على الطبقات العاملة(١). **ولذلك قامت الدولة بتنشيط اتحاد الصناعات الذي تحظى بالسيطرة عليه حتى توازن الدور المتنامي لجمعيات رجال الأعمال.**

السبب الثاني، وذلك في نظرنا هو الأهم، إن تفعيل اتحاد الصناعات ينضوي تحت استراتيجية الدولة في الثمانينات والتسعينات في تنشيط الرأسمالية الصناعية وهو الأمر الذي انعكس في النمو السريع الذي شهدته هذه الشريحة في تلك المرحلة. فالدولة اتخذت عدة سياسات في الثمانينات لصالح الرأسمالية الصناعية الأمر الذي ينفي أنها واقعة تحت السيطرة التامة لما يسمى «بالرأسمالية الطفيلية». والحقيقة أن القوانين الضريبية والجمركية والسياسة الائتمانية في تلك الفترة تؤكد ذلك. كما أن كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى النمو السريع للقطاع الصناعي الخاص بالمقارنة بالقطاع الخدمي والتجاري والزراعي(٢)، على عكس ما هو شائع لدى الباحثين اليساريين. ولكن لن نستطيع الاسترسال هنا في هذه النقطة لأن لذلك حديثا آخر. موجز القول أن النمو السريع الذي حققته الرأسمالية الصناعية على المستوى الاقتصادي أعقبه ميل من هذه الشريحة إلى ترجمة ذلك في نمو القدرات التنظيمية والتمثيلية لها على المستوى السياسي. وتضافر ذلك مع رغبة من جانب الدولة في السماح لها بذلك وهو الأمر الذي برز في تصريحات بعض المسئولين منهم وزير الصناعة السابق(٣). وكما قلنا في البداية، نحن نتعامل مع منظمات رجال الأعمال كشكل سياسي يعكس (وإن كان بشكل غير ميكانيكي وغير مباشر) وزن الشرائح التي يمثلها على المستوى الاقتصادي، مما يعني أن **النفوذ المتنامي لاتحاد الصناعات مستمد بالأساس من صعود تلك الشريحة على المستوى الاقتصادي في الثمانينات.**

ولكن لماذا اختارت الدولة **فريد خميس** بالذات؟.

الحقيقة أن خميس توفرت فيه مجموعة من الخصائص التي جعلته الأنسب لذلك المنصب. فهو يعد من أكبر الرأسماليين الصناعيين في مصر، بل هو من أهم منتجي

السجاد على المستوى العالمي. بالاضافة إلى ذلك فإن مجموعة النساجون الشرقيون التي يمتلكها تعد أكبر مصدر في مصر، وهو ما يعني أنه يجسد استراتيجية الدولة في الثمانينات والتسعينات التي يمكن ايجازها في الشعار المشهور «**التصدير أو الموت**». على أن الأهم من ذلك كان قربه من الأوساط الحاكمة، وهو بالمناسبة يشغل منصب أمين مساعد الحزب الوطني لمدينة القاهرة.

وقد **وافق فريد خميس** على تعيينه كرئيس للاتحاد بشرط أن يتم تغيير قانون الاتحاد بقانون جديد يزيد من استقلالية هذه المنظمة عن الدولة. ثم قام بعد ذلك باصلاحات واسعة على سبيل المثال البدء في إنشاء مقر جديد للاتحاد وتعيين مدير جديد له وتطعيم الاتحاد بعناصر ادارية جديدة توازن البيروقراطية القديمة التي لا تختلف كثيرا عن الهياكل المترهلة في ادارات الدولة. ولكن الأهم من ذلك هو أنه **حصل على تمويل من هيئة المعونة الأمريكية لاصلاح الاتحاد. واتخذ هذا التمويل شكل دعم فني واداري من قبل المركز الدولي للمشروعات الخاصة الذي أعد «خطة استراتيجية» لاعادة هيكلة الاتحاد وتحويله من جهاز بيروقراطي إلى منظمة فعالة لرجال الصناعة.**

صعود اتحاد الصناعات

وهناك العديد من المؤشرات التي تشير إلى أن اتحاد الصناعات بعد هذا التغيير أصبح له بالفعل وجود على ساحة تمثيل الرأسمالية جنبا إلى جنب مع المنظمات الأخرى مثل جمعية رجال الأعمال المصريين. من هذه المؤشرات قيام الحكومة بالتشاور معه في القرارات والقوانين التي تخص السياسة الاقتصادية والصناعية. ويمكن أن نذكر أيضا **المواقف المستقلة التي اتخذها الاتحاد لأول مرة في تاريخه والتي كانت تختلف إلى حد ما عن سياسة الدولة مثل موقفه من اتفاقية الشراكة التي عارض فريد خميس بعض بنودها علنا على صفحات الجرائد(٤).**

بالاضافة إلى ذلك فإن الاتحاد وللمرة الأولى منذ الستينات أصبح يحظى باعتراف العديد من رجال الصناعة باعتباره ممثلهم الشرعي. فقبل ذلك كان وجود الصناعيين في تلك المنظمة قدرا مفروضا عليهم وكانوا يدفعون الاشتراكات باعتبارها جزءا من الضرائب التي تدفع للدولة. ويؤكد خميس أنه في المرحلة الماضية كان بعض كبار رجال الصناعة يجهلون أنهم أعضاء في هذا



سليمان رضا



عبد المنعم سعودى

الاتحاد(٥).

ولم يقتصر تنشيط الاتحاد على دوره في مجال تمثيل رجال الصناعة لدى الدولة والضغط عليها من أجل تحقيق مصالحهم ولكن امتد هذا التنشيط إلى واحدة من أهم وظائف منظمات رجال الأعمال وهي **تحقيق تماسك ووحدة الطبقة الرأسمالية وتجاوز انقساماتها من أجل الدفاع عن مصالحها المشتركة**. بعبارة أخرى، لكي يمثل الاتحاد الصناعيين لدى الدولة يجب أن يكون هناك في الأصل موقف موحد لهؤلاء الرأسماليين من القضايا المختلفة. وكان دور الاتحاد هنا هو تقريب وجهات النظر داخل هذه الشريحة. وكانت أهم القضايا التي مارس الاتحاد فيها هذا الدور هي **مسألة تحرير التجارة التي كانت تثير خلافات وصراعات حادة داخل الرأسمالية الصناعية**. فغرفة صناعة الكيماويات- على سبيل المثال- تدافع عن إبقاء الجمارك المرتفعة على الكيماويات المستوردة لحماية صرفيها، بينما ترغب غرفة صناعة الورق- التي تدخل المواد الكيماوية في صناعاتها كعنصر من عناصر الانتاج- في تخفيض الجمارك على الكيماويات لتقليص تكلفة انتاجها. وفي هذه الحالات كانت قيادة الاتحاد تتدخل للوصول إلى حل وسط بين الغرف المتصارعة. وكان لذلك بلا شك دور هام في مجال تحقيق التماسك داخل الشريحة الصناعية من الرأسمالية.

وعلى الرغم من أن الدولة كانت هي صاحبة القرار بتنشيط اتحاد الصناعات وأنها قد اتفقت مع الاتحاد على منحه استقلالية أكبر، إلا أن **حدود تلك الاستقلالية لم تكن** محل اتفاق بين الطرفين، الأمر الذي أدى إلى دخول خميس في خلاف علني مع وزير الصناعة. وكان موضوع الخلاف الرئيسي هو **أن مشروع قانون الاتحاد الذي أعده الاتحاد نفسه لم يعط لوزير الصناعة الحق في تعيين رئيس الاتحاد ووكيله، وإن أعطى له الحق في تعين ربع أعضاء مجلس الادارة ،وهو الأمر الذي رفضه وزير الصناعة.**

وإذا صح الاحتمال القائل بأن إقصاء خميس يرجع إلى هذا الموقف، ففي هذه الحالة يكون سعودي قد تم اختياره للابقاء على هامش استقلال الاتحاد عن الدولة في الحدود التي تراها الحكومة مناسبة. ولكن على أية حال لا يجب علينا المبالغة في أثر هذا التغيير. لقد قلنا من قبل إن مجئ خميس قد عكس رغبة من الدولة في تنشيط اتحاد الصناعات ليلعب دورا موازيا لجمعيات رجال الأعمال الأخرى وليزيد من الكفاءة التنظيمية لرجال الصناعة. وليس هناك مؤشرات تدل على أن اتجاه الدولة هذا قد تغير.

هوامش

١) أنظر مؤلفات نيكوس بولانتزاس عن الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية.

٢) لمزيد من التفاصيل أنظر دراسة كاتب هذا المقال:

Soliman, Samer, State and Industrial Capitaists in Egypt. The American University in Cairo. 1997.

٣) الأهرام الاقتصادي ٤/ ١١/ ١٩٩٦.

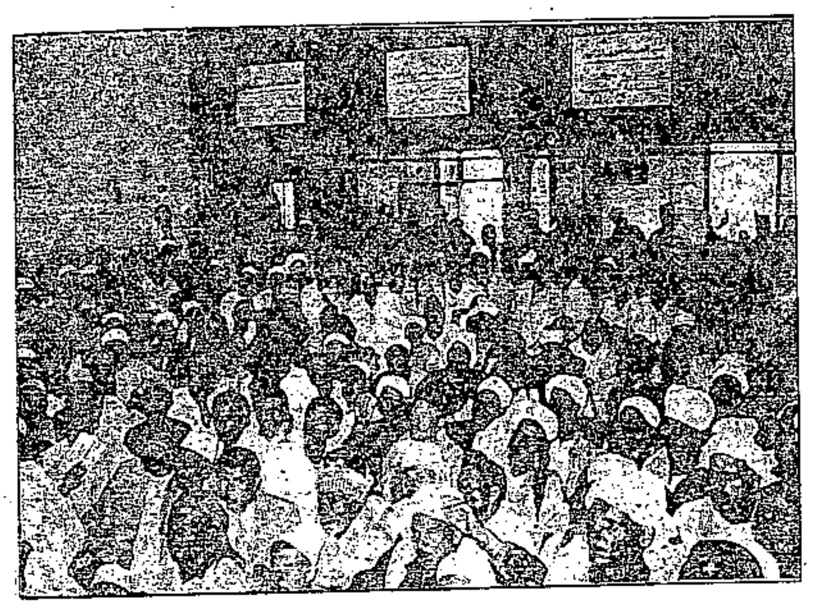
٤) الأهرام ٥/ ١٠/ ١٩٩٥

٥)مقابلة شخصية مع رئيس الاتحاد.



«أن الدولة مسئولة عن بؤس الفلاح، لأنها وحدها تستطيع علاج حالته، لكن الحكومة والبرلمان يتشكلان من كبار الملاك.. ومن ثم، يجب تغييرهم».

الأب هنرى عيروط- كتاب «الفلاحون».



برنامج نضالى للحركة الفلاحية

عريان نصيف

مرحلة جديدة- وهامة- فى النضال الفلاحى.

لاشك أن أكتوبر ١٩٩٧ ، سيكون تاريخا له أثره الواضح على الواقع الفلاحى والزراعى المصرى.

ففى هذا الشهر -الذى يبدأ اليوم- سيتحدد الوضع النهائى لقضية العلاقة الايجارية الزراعية- كمحور أساسى للمسألة الفلاحية- على ضوء توازنات القوى الاجتماعية والسياسية.

وأيا كان الأمر، فإن الحركة الفلاحية تدخل- بدءا من هذا التاريخ -مرحلة جديدة وهامة، تحتاج إلى أن يكون لها برنامجها النضالى الديمقراطى.

فالنضال الفلاحى المصرى لم يكن أبدا مجرد تحركات وقتية غضبية ، ولكنه استند دائما- فى كل مرحلة- على رؤية واضحة وهدف محدد وبرنامج يتواصل السعى من أجل تحقيقه.

* فثورة الفلاحين ضد المماليك -التى استمرت بقيادة «همام» ثلاثين عاما -رغم المواجهات العنيفة والحصار الشديد لها- كان شعارها واضحا ومحدداً عودة مصر للمصريين والأرض للفلاحين».

* والثورة العرابية- التى كان قائدها مصر على أنها حركة فلاحين-كان برنامجها معلن فى مواجهة كل القوى الرجعية الداخلية والخارجية، الغاء السخرة القضاء على احتكار «البانوات» لمياه النيل، وحماية الفلاحين من المرابين.

* وحركة النضال الفلاحى فى نهايات الأربعينيات وبداية الخمسينيات- والتى عمت ريف مصر فى وجه بحرى والصعيد واستشهد خلالها **عنانى عواد وغازى أحمد** والعشرات من القيادات الفلاحية الطبيعية كان هدفها انتزاع حقوق الفلاحين الأجراء من الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضى.

* والنضال الفلاحى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى والذى سقط فى معاركه الشهداء **صلاح حسين والدسوقى أحمد وعبد الحميد عنتر** وغيرهم من القيادات الفلاحية ، كان يسعى إلى حماية وتطبيق قانون الاصلاح الزراعى وتحويله إلى واقع حقيقى فى خدمة الملايين من فقراء الفلاحين.

.. واليوم، لابد أن يكون للحركة الفلاحية فى مرحلتها الجديدة برنامجها النضالى الديمقراطى.

تدهور الواقع الفلاحى/ الزراعى فى ربع قرن ١٩٧٢-١٩٩٧

من الصعب وضع رؤية برنامجية -مرحلية أو استراتيجية- للحركة الفلاحية فى المرحلة المقبلة، دون تحديد موضوعى للواقع الفلاحى / الزراعى اليوم، ولعل الصورة تكون أكثر اتضاحا من خلال عرض تطور- أو تدهور -هذا الواقع فى الربع قرن الأخير.

أولا- التعاون الزراعى

كانت الحركة التعاونية الزراعية- حتى منتصف السبعينيات- تشكل ٥٠٤٩ جمعية على مختلف مستويات البنيان التعاونى، تضم فى عضويتها ٣ مليون و ٨٣٠ ألف فلاح، وتؤدى دورها تجاه ملايين المزارعين بتقديم كافة مستلزمات الانتاج المدعومة لهم.

.. واليوم فى ١٩٩٧

١- تم رفع الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعى (الأسمدة -المبيدات- التقاوى.. الخ) وترك الفلاحين لاستغلال السوق السوداء ومافيا الاستيراد ، مما أدى إلى الارتفاع الكبير والمتوالى فى أسعارها حتى بلغ نسبة تقرب -بشكل عام- من ١٠٠٠٪.

٢- تصفية الدور التعاونى على كافة المحاور التمويلية والخدمية والتسويقية.

٣- تفريغ الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى- منذ عودته بعد أن كان الرئيس السادات قد قام بحله تحت دعاوى متهافتة- من أى مضمون حقيقى أو دور فاعل للفلاحين والزراعة.

ثانيا- الائتمان الزراعى

استفاد الفلاح المصرى والانتاج الزراعى من التيسيرات الائتمانية التى استمرت منذ بدايات الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات. بتقديم القروض المالية اللازمة للانتاج الزراعى بضمان المحصول وبسعر فائدة منخفض لم يتجاوز ٦٪ وأصبح بعد عام ١٩٦١ رمزيا.

.. واليوم فى ١٩٩٧

١- عودة أغلب القروض بضمان الأرض وليس بضمان المحصول.

٢- تغليب القروض الاستثمارية -حقيقية كانت أو وهمية- على القروض الزراعية.

٣- تحرير سعر الفائدة على القروض -بمختلف أجالها- المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعى وبنوك القرى، حتى وصلت إلى حوالى ١٨٪ يتم التعامل بالنسبة لها بالحسابات الربوية المركبة.

٤- ادخال الكثيرين من الفلاحين والفلاحات من صغار الحائزين الذين يتعاملون مع بنك التنمية إلى السجون -أو تهديدهم بذلك- وبالحجز على حيازاتهم للاسراع بسداد مديونياتهم رغم التشكك حول دقة حساباتها.

ثالثا- العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية

كان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ -الخاص بالاصلاح الزراعى حريصا على صيانة حق الملكية لملاك الأراضى وعلى حصولهم على ريع هذه الملكية- رغم انتفاء أى دور انتاجى لهم- ولكنه كان حريصا أيضا على أن يحمى حق المستأجرين المنتجين فى البقاء فى الأرض- مجال عملهم ومصدر دخلهم الوحيد على العكس من مجال الملاك- طالما لم يخل أى منهم بالتزاماته القانونية. ولقد ترتب على ذلك أن أصبح الريف المصرى يحظى بقدر كبير من الاستقرار النسبى الاقتصادى والاجتماعى، بما انعكس- ايجابيا- ليس فقط على حياة الفلاحين وعلى الانتاج الزراعى بل وعلى واقع المجتمع المصرى بأسره..

.. واليوم فى ١٩٩٧

تم- وفقا للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ -ما يلى:

١- رفع القيمة الايجارية دفعة واحدة- اعتبارا من عام ١٩٩٢- بأكثر من ٣٠٠٪.

٢- إقرار حق المالك- اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٧ -فى إخلاء المستأجرين من الأرض.

ومع ادراكنا -وفق الاحصاءات الرسمية- الواقع التالى:

* عدد العقود الايجارية مليون و ١٨٨ ألفا ، ٧٣ عقداً.
* مساحة الأرض المؤجرة مليون ، ٢١٧ ألفا و٦٨٢فدان.

لتبين حجم المخاطر- بناء على هذا القانون- على الملايين من المستأجرين وأسرهم وعلى الانتاج الزراعى واتساع الفجوة الغذائية، وعلى الواقع الاقتصادى والسياسى للمجتمع...

والنتيجة

وفقا للسياسات الزراعية فى الربع قرن الأخير، والمتمثلة فيما يلى:

* رفع يد الدولة نهائيا عن كافة مراحل عملية الانتاج الزراعى، بدءا من توفير مستلزمات الانتاج حتى تسويق المحاصيل محليا وكافة أبعاد عملية الاستيراد والتصدير.

*الانقضاض بكافة مكاسب وحقوق الفلاحين التى قررها الاصلاح الزراعى، أو حتى التى كانت مقررة قبل ١٩٥٢، وفقا لتوجيهات الصندوق والبنك الدوليين ودعما لثروة وأرباح كبار ملاك الأراضى ومافيا القطاع الخاص.

* فتح الباب على مصراعيه- تحت دعاوى تشجيع الاستثمار وتعمير الصحراء والاستفادة من المعونات الأمريكية والتعلم من التكنولوجيا الاسرائيلية- للأجانب- أفراداً وشركات ومؤسسات- لتملك واستغلال الأراضى المصرية الزراعية والقابلة للاستزراع.

فى الربع الأخير:

*** ٤٨٪ من الفلاحين يعيشون تحت خط الفقر.**

*** ٦ مليون فلاح معرضون للبطالة والضياع.**

*** مليون فدان من الأرض الخصبة تم تجريفها.**

*** ٦ مليون طن حجم الفجوة القمحية سنويا.**

بناء على هذه السياسات، تدهورت أوضاع الزراعة وأحوال الفلاحين، كما يلى:

١- تدنى الظروف المعيشية للفلاحين حتى وصلت نسبة من يعيش منهم تحت خط الفقر إلى أكثر من ٤٨٪ -وفق الدراسات العلمية والاحصاءات الرسمية المحلية والعالمية- **وارتفاع نسبة البطالة الريفية إلى أكثر من ٢ مليون مواطن** (بالاضافة إلى البطالة الموسمية).

٢- اتساع الفجوة الغذائية وازدياد اعتمادنا على الخارج فى توفير مطالبنا الغذائية واحتياجاتنا للصناعة الوطنية . بالكميات والنسب التالية ، سنويا:

* حوالى ٦ مليون طن قمح ودقيق.
* ما يقرب من مليون طن سكر.
* أكثر من ٦٥٪ من احتياجاتنا من اللبن ومنتجاته.
* مليون قنطار تقريبا من القطن.

٣- فقد ما يقرب من مليون فدان من أراضى الدلتا والوادى الخصبة- لحساب مافيا التجريف والبناء -مع تصفية مشروعات الاستصلاح والاستزراع الكبرى- التى استغرقت مئات المليارات من الجنيهات وجهد وعرق عشرات الآلاف من المزارعين والخبراء العاملين منذ الخمسينيات والستينيات- وطرحها للبيع للمستثمرين الأجانب (كمديرية التحرير والصالحية).

٤- سيطرة الاحتكار على أهم المحاصيل الزراعية- أو المرتبطة بالزراعة- انتاجا وتعاملا واستيرادا وتصديرا (القطن -السكر- السماد- اللحوم.. الخ).

٥- هيمنة توجهات هيئة التنمية الأمريكية ، وتسلل الأنشطة الاسرائيلية تجاه السياسات الزراعية ومراكز البحوث وشباب الاخصائيين والخريجين.

.. والحل؟.

لاشك أن الحركة الفلاحية- وكافة القوى اليسارية والديمقراطية فى المجتمع- مطالبة اليوم- وعلى ضوء هذا الواقع المتردى والرؤية المستقبلية لتجاوزه -بأن تضع مستويين للبرنامج / الحل ، برنامج مرحلى لانقاذ الزراعة والفلاحين، وبرنامج طويل المدى للمسألة الفلاحية.. وهذا ما سنحاول تقديم اجتهادنا بالنسبة له.

البرنامج المرحلى

أولا- تيسير سبل الحياة والانتاج للفلاح.

١- قيام بنك تعاونى لخدمة الفلاحين والانتاج الزراعى، يكون متخصصا وقادرا على تمويل الحركة التعاونية الزراعية، بما يمكن

معه أن تصبح الجمعية التعاونية وحدة اقتصادية متكاملة مؤهلة لتوفير مستلزمات الانتاج بأسعار فى متناول الفلاحين، وتيسير استخدامهم للميكنة الزراعية وإقامة مشروعات لصالحهم، وتقديم القروض المالية اللازمة لزراعاتهم- أو لتمكين المستأجرين من شراء الأرض المؤجرة التى يرغب الملاك فى بيعها- بفوائد محدودة وآجال ميسرة.

٢- تنفيذ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧- الذى يقضى بإعفاء مالك الأرض الزراعية التى لا تزيد جملتها عن ثلاثة أفدنة من ضريبة الأطيان والضرائب الاضافية الملحقة بها- وعدم تعويق نفاذه تحت دعاوى إدارية بيروقراطية لا دخل للفلاحين بها.

٣- الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والعلاجية والتعليمية والثقافية والترفيهية فى القرية المصرية، مع ضرورة وسرعة نشر مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية- بأسلوب حقيقى وجاد- على جماهير الفلاحين المحرومين منها.

ثانيا- حماية الأرض والمياه

١- الجدية فى إيقاف نزيف إهدار الأرض الزراعية الخصبة بالتجريف والبناء مع وضع الحلول الموضوعية لقضية الاسكان الريفى.

٢- التعامل المتوازن مع قضية استثمار مياه النيل فى الزراعة، بما يراعى خطورة وضعنا المائى- الذى يقترب وفقا للدراسات العلمية من «المحدودية المائية» وينذر «بالفقر المائى»... وبما يحرص فى نفس الوقت على مصالح الفلاحين والانتاج الزراعى، وذلك بالاستفادة بالدراسات العلمية والميدانية الهامة التى قام بها العشرات من خيرة العلماء والخبراء المصريين حول توظيف المياه الجوفية والمطرية، وتعميم زراعة الأرز «المقاوم للجفاف».

٣- التوقف عن الضجة الاعلامية المفتعلة حول المشروعات الجديدة -فى جنوب الوادى وفى سيناء -للاستصلاح والاستزراع، والتعامل الجاد معها من خلال:

* دراسة التحفظات والاقتراحات العلمية التى يبديها كبار خبراء مصر فى مجال الرى والمياه.

* أن يتم إنجازها من خلال «الدولة» المصرية وليس المستثمرين الأجانب والشركات متعدية الجنسية.

* أن تشكل لجنة قومية حقيقية لمتابعة إنجازها ولضمان أن تكون ثمارها لمصر ولمستقبل أبنائنا.


د. يوسف والى.. الحكومة

ثالثا- صيانة الناتج الزراعى من الفقد والاحتكار

أ- التقليل من حجم الفاقد فى المحاصيل الزراعية:

من الطبيعى أن تكون هناك نسبة فاقد- لأسباب متعددة -فى المحاصيل الزراعية، أما أن تصل هذه النسبة إلى ما قدر المسئولون- علميا وحكوميا -قيمتها بعدة مليارات من الجنيهات سنويا، و أن **يصل الفاقد فى انتاج القمح -بسبب سوء التخزين فقط- إلى حوالى ٢٥٪ من حجم المحصول السنوى، فهذا ما يستدعى حركة جادة**- علمية ورقابية- لايقاف هذا الاهدار.

ب- صدور قانون منع الاحتكار

ان هيمنة مافيا الاحتكار فى مصر على السوق بشكل عام، والسوق الزراعى والغذائى على وجه الخصوص، يستوجب الاصرار على سرعة صدور قانون منع الاحتكار الذى وضع د. **أحمد جويلى** مشروعه الهام والايجابى منذ توليه مسئولية وزارة التموين، وما زال حتى الآن حبيسا فى «الادراج».

***

لعل البرنامج المرحلى السابق عرضه، يكون قادرا وفقا للواقع الحالى، على انقاذ الزراعة المصرية ووقف تدهور انتاجها، وعلى توفير الحدود المعقولة التى تمكن الفلاح المصرى من العمل والحياة.

أما المسألة الفلاحية / الزراعية كعصب رئيسى لكافة محاور الحياة فى مصر وكجوهر أساسى لقضية الثورة المصرية، فاننا نطرح -للحوار- البرنامج الاستراتيجى التالى، حول قضاياها ومحاورها طويلة المدى:


محمد عراقى.. أمين الفلاحين(التجمع)

البرنامج طويل المدى للزراعة والفلاحين.

أولا- تنفيذ شعار «الأرض لمن يفلحها».

ومن المهم أن ندرك -فى هذا الشأن -أن هذا الشعار:

***ليس جديدا على حركة الثورة المصرية**، فمنذ نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، رفع هذا الشعار- ومورس النضال السياسى والاعلامى من أجل نفاذه- ليس فقط من جانب المنظمات الشيوعية واليسارية، بل أيضا من خلال العديد من الاتجاهات الاصلاحية والاشتراكية/ الديمقراطية والكثيرين من المفكرين الليبراليين.

وهو ليس شعارا اشتراكيا بطبيعته، بقدر ما يستهدف -فى الأساس- تصفية بقايا العلاقات الاقطاعية والمتخلفة فى المجتمع، وتوفير الفرص الأوسع أمام الاستثمار الزراعى كعلاقة انتاجية أكثر تقدما.

ولقد تم تنفيذه فى الكثير من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المختلفة بما فيها الدول الرأسمالية التقليدية كاليابان، التى قامت فى الأربعينيات بالغاء ملكية الملاك الغائبين (الذين لا يقومون بأى دور فى العملية الانتاجية الزراعية)، وتمليك أراضيهم -بشروط ميسرة -لمستأجريها العاملين عليها.

ونفاذ هذا الشعار كفيل -فى وقت واحد- بما يلى:

١- الحل الجذرى لمشكلة العلاقة الايجارية.

٢- زيادة الانتاج الزراعي.

٣- التناقض مع شعار «النضال ضد القوى الطفيلية غير المنتجة» في المدينة.

ثانيا: قيام المزارع التعاونية الاختيارية.

ولعل ذلك التوجه يكون أدعى للأخذ به في السياسات الزراعية الحالية التي رفعت يد الدولة تماما عن العملية الزراعية، وتركت الفلاحين-ملاكا ومستأجرين- نهبا لمافيات الاحتكار والسوق السوداء وجماعات التصدير والاستيراد.

فتلك المزارع التي تقوم على مبدأ.. «التجميع الزراعي الاختياري مع الاحتفاظ بالملكية الفردية»، ستكون قادرة -وخاصة مع تهميش الدولة لحركة التعاون الزراعي- على ما يلي:

* التغلب على مشاكل التمويل والائتمان، والحصول على مستلزمات الانتاج.

* استخدام الميكنة والزراعة الآلية في المساحات الواسعة المجمعة.

* التسويق المجزي للمحاصيل بعيدا عن تحكم السماسرة واحتكارات السوق.

* تشغيل العمالة الزراعية والتقليل من حجم البطالة الريفية.

ثالثا- التنسيق الزراعي العربي

إن التحرك الجاد والفعلي والمشترك في سبيل تنمية التنسيق العربي في المجال الزراعي والغذائي، قد أصبح ضرورة موضوعية

الحلول الحقيقية للمشكلة الفلاحية الزراعية

*** تنفيذ شعار «الأرض لمن يزرعها».**

*** اقامة المزارع التعاونية الاختيارية.**

*** التنسيق والتكامل الزراعي العربي.**

*** كل الدعم لاتحاد الفلاحين المصريين**

وحالة خاصة في مواجهة تحديات «الجات» ومخاطر ما يسمى «المعونات الأمريكية» وبديلا حقيقيا للمشروعات التطبيعية المشبوهة كالشرق أوسطية.

رابعا -الدعم بكل صوره، والتطوير بمختلف آلياته، للحركة الديمقراطية المنظمة في المجال الفلاحي/ الزراعي، والعمل على أن تصبح -حقا وفعلا- مؤسسات جماهيرية فلاحية ،وخاصة:

* الحركة التعاونية الزراعية واتحادها العام المركزي.

*النقابة العامة لعمال الزراعة ولجانها المحلية.

* أي منظمات ديمقراطية قائمة- أو قد تقوم مستقبلا- داخل الحركة الفلاحية (كلجان حماية المستأجرين).

مع العمل على أن يصبح «**اتحاد الفلاحين المصريين**» هو الوعاء النقابي الطبيعي للفلاحين، القادر على مسئولية التعبير الحقيقي عنهم. والنضال الديمقراطي للدفاع عن مصالحهم ولحماية حقوقهم.

وأخيرا

فالمشكلة الفلاحية والزراعية في مصر تتسم بأنها قضية تتشابك فيها المصالح الاجتماعية والطبقية، وبالتالي تختلف الرؤى الفكرية والسياسية والحركية تجاهها.

ومع خطورة القضية ،وبدء مرحلة حاسمة وهامة من مراحلها، فاننا نطرح هذه الرؤية البرنامجية- على كافة القوى الفلاحية واليسارية والديمقراطية- آملين أن يدور حولها أوسع وأعمق حوار- على صفحات مجلة«اليسار» -مستهدفا حماية حقوق الفلاحين ونمو الانتاج الزراعي وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن.





الأرض لمن يزرعها هدف لا يغيب

فريدة النقاش

يتوقع كثيرون أن يشهد الريف المصري مع بداية هذا الشهر مواجهات دامية أشد عنفا من كل ما سبق خلال العام، اذ تنتهي السنوات الخمس التي حددها القانون ٩٦ لسنة ٩٢ مهلة يحق بعدها للملاك أن يطردوا المستأجرين من الأرض.

وكما أثبتت وقائع الشهور الماضية فان الحكومة لن تتدخل جديا لوضع الحل الوحيد الواقعي لتجنب الانفجار وهو ما اقترحه حزب التجمع من إلغاء طرد المستأجرين ورفع الايجار دوريا بنسب معقولة. وانشاء صندوق قومي يقرض المستأجرين لشراء الأرض التي يرغب أصحابها في بيعها وتقسيط ثمنها بفوائد ميسرة وعلى مدى طويل حتى يكون بوسع الفلاحين الفقراء مواصلة العمل والعيش معا.

وتجربة الحكومة مع العمال الذين جرى الاستغناء عنهم بعد خصخصة مصانعهم. هي عبرة للفلاحين الذين سيجدون أنفسهم مثل العمال بلا أرض ولا عمل ويضافون إلى جيش البطالة والفاقة على هوامش المدن لتنشأ عشوائيات جديدة.

ولما كانت قضية الأرض والفلاح محورا رئيسيا من محاور الصراع في مصر الحديثة كلما يتحدد بمقتضاه محتوى الاستقلال الوطني وآفاقه، فان تعامل اليسار والحركة الوطنية معها كمجرد مشكلة بين الملاك والمستأجرين -وهو ما حدث حتى الآن منذ صدور القانون ٩٦ لسنة ٩٢- لن يصل بنا إلى نتيجة حقيقية وسوف تشتعل البيوت في الريف وتنطفئ دون حصاد يكون مرتكزا لتطوير حركة جماهيرية فلاحية ناهضة تلهمها استراتيجية واضحة المعالم لقضية الأرض والفلاح في مصر.

لقد انغمس اليسار والحركة الوطنية عامة **في ردود الأفعال ومعالجة المشكلات من يوم ليوم، والبحث عن حل آني لكل ما ينشأ ويتفاقم من جراء هجوم الرأسمالية الوحشية التابعة التي تحركها روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشره مراكمة الأرباح بأي ثمن دون أدنى حرص على الاستقلال الوطني.**

وقد دارت نقاشات مريرة بين القوى اليسارية في كل مراحل تطورها ومنذ نشأتها في بداية القرن حول طبيعة المرحلة والسلطة القائمة، وحين استقر أغلبها على تشخيص ما نحن فيه باعتباره مرحلة تحرر وطني، جرى تغليب هذا التشخيص في البيانات المحفوظة -دون خطة شاملة مع برامج تفصيلية. وهكذا كانت ردود الأفعال سمة رئيسية في قضية الأرض والفلاح وغيرها من القضايا الرئيسية التي تشكل مضمون التحرر الوطني في الاطار العالمي الجديد.

لقد أسس المماليك في ريف مصر شكلا غير متكرر من النظام الاقطاعي قائما على **الملكية الغائبة للأرض**، حين عاشوا هم في المدن دون أن تكون لهم علاقة بالأرض والفلاحين وفوضوا الجباة لتوريد الأرباح لهم. وحين كان الفلاحون يعجزون عن الدفع كانت الحملات العسكرية تقوم بالواجب وهو ما فعلته قوات الاحتلال بعد ذلك. وتتجدد هذه الصيغة الآن في صورة الملاك الغائبين الذين تساندهم السياسات التابعة في طرد المستأجرين، لا ليزرعوا هم الأرض ولكن ليبيعوها بأسعار السوق طمعا في ربح أكبر بصرف النظر عن تطور البلاد وقواها المنتجة.. فهذه ليست قضيتهم.

ويحكى أن **الجنرال «دونزلو»** الذي حكم مصر الوسطى من أسيوط أثناء الحملة الفرنسية كتب لأحد ضباطه يقول:

«إنني أدرك أن مصر كلها غير منظمة، لكن تغييرها ليس مهمتنا، فأهم **شئ لدينا هو تحصيل أكبر قدر من الضرائب، وعليك أن تضغط على جامعي الضرائب وأن تتصرف بحزم عند الضرورة، ولا تلقى بالا إلى آهات الألم».**

وهكذا تفعل الحكومة.. أهم شيئ لديها هو الجباية وهي لا تلق بالا لآهات الألم.. والأخطر من ذلك كله أن «التغيير» ليس مهمتها.

أما اليسار الذي تعذبه آهات الألم فان الحلول التي طرحها فضلا عن أنها ردود أفعال، لم تنشئ تصورات جديدة مستقبلية تكافح كل القوى صاحبة المصلحة من أجلها. ودافع اليسار عن الوضع القائم قبل القانون مع تحسينات طفيفة تعالج الاثار السلبية علاجا جزئيا، وخضع ضمنيا لفلسفة المالك الصغير والفلاح الصغير والمنتج الصغير المرتبطة بمشاريع صندوق النقد الدولي للبلدان الفقيرة وهو ما يصفي مشاريعها الكبيرة ويحرم الاستثمارات الحكومية ويدفعها دفعا لبيع ما تملكه بدلا من اصلاحه وتطويره.

ولما كان التاريخ الاقتصادي- الاجتماعي للمجتمعات الطبقية يؤكد لنا في أشكاله المختلفة أن التناقض بين القرية والمدينة كان دائما محركا للصراعات الطبقية، **وقدم الفكر اليساري على امتداد العقود رؤاه النظرية والتنظيمية لحل التناقض بطرح التحالف الوثيق بين الطبقة العاملة والفلاح كأساس للسلطة الاشتراكية** التي سيكون عليها ازالة

كل شكل من أشكال استغلال المدن للأرياف كخطوة لا غنى عنها لاقامة المجتمع اللاطبقي بعد ذلك .. فإذا كان الأمر كذلك فإن الضرورة تقتضي تحويل الفلاح القديم الذي يستخدم الآلات القديمة إلى عامل زراعي حديث متعلم ومدرب، وعضو نقابة يتمتع بوعي شبيه أو قريب من وعي العامل الصناعي، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق في مساحة الملكية الصغيرة جدا التي ندافع عنها سواء كانت مؤجرة أو مملوكة للفلاح، ولا في المزرعة الصغيرة والمزارع الفرد وعائلته الذي تروج له المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدولي.

فأمام التطور المذهل في الثورة العلمية والتكنولوجية وعلوم الهندسة الوراثية والكيمياء، أصبحت المزرعة **الصغيرة مهددة تهديدا فعليا بالزوال والاندماج في مزرعة كبيرة حتى تقدم الأرض أفضل ما فيها، ويستخدم الفلاح التكنولوجيا الحديثة**.. ويتحول بذلك إلى عامل وينقسم الريف بين طبقتي المجتمع الرأسمالي أي البرجوازية الريفية والبروليتاريا الزراعية والتي هي الحلف الأقرب ذو الامكانيات الهائلة للطبقة العاملة في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية كهدف في المستقبل القريب. فنصر الفلاحين على هذا النحو يمهد الأرض للاشتراكية ويجعلها ممكنة أكثر من أي وقت مضى، حين يجد العامل الزراعي نفسه وبحكم وضعه الاقتصادي ومصلحته يسير جنبا إلى جنب العامل الصناعي، يكافحان معا من أجل الحقوق الاقتصادية والسياسية، وتتحقق مصلحتهما معا في تجاوز الرأسمالية.

ولم يتضمن أي من برامج القوى التي نشطت في ساحة القضية الفلاحية أخيرا تصورا مبدئيا للكيفية التي يمكن بها للفلاحين من المزارعين الصغار والاجراء في أراضيهم المفتتة أن ينشئوا معا مزارع كبيرة، تكون مشروعا جنينيا لتعاونيات ضخمة تتضمن في ذاتها برامج تدريبية لاستخدام التكنولوجيا الجديدة في الزراعة والري، تواجه وتنافس ما يتأهب رأس المال الأجنبي والمحلي لصنعه في توشكي والأراضي الصحراوية التي يجري استصلاحها. وتكون النتائج المرجوة من تعاونيات الفلاحين الكبيرة المدروسة دراسة علمية واقعية شاملة أساساً لحل علمي للنزاع بين صغار الملاك ومستأجري أراضيهم حل تقوم به لجان شعبية ينظمها الفلاحون أنفسهم وأصدقاؤهم من المثقفين والعمال بعيدا عن البيروقراطية الحكومية ولجانها ذات السمعة السيئة والتراث الطويل في النهب والارتزاق. إن ما يحتاجه الفلاحون هو مجموعة من المنظمين المدربين فلاحين ومثقفين، مجموعة قادرة على تنظيم المشروع وادارته بروح جديدة. ولا يعقل أن يبقى الاشتراكيون في هذا الزمن عاجزين عن اكتساب الخبرات التي توصل إليها الرأسماليون.

إن مثل هذه التصورات سوف تبعث الروح في عشرات من مراكز البحوث الزراعية التي يعمل فيها آلاف من أكفأ الباحثين والعلماء، الذين أصابهم الاكتئاب وحل بهم الكسل بسبب مظهرية وعدم جدية المشروعات الحكومية التي يفترض أنها سوف تضع نتائج بحثهم وعلمهم موضع التطبيق.

وقد استفادت مزارع خاصة كثيرة من نتائج العلم الزراعي المصري وتطبيقاته دون أن تستفيد الزراعة المصرية ككل لأن مشروعا متكامل الأركان لتطويرها لم يتبلور في أي مكان لا لدى الحكومة ولا اليسار. ولأن الجماهير الفلاحية التي ظلت مفتتة طيلة العشرين عاما الماضية -عصر سياسة الانفتاح- لم تكتشف وتتوصل إلى ضرورة العمل الجماعي المنظم، إلا بعد أن وجدت السكين فعلا على رقبتها. وحين اكتشفت ضرورة هذا العمل الجماعي والمنظم لم يقدم لها أحد أو يساعدها على اكتشاف طريق جديد لكي لا تعود بعد محنة الطرد من الأرض- وهي الخطوة المنتظرة خلال أيام- إلى العمل بشكل منفرد مرة أخرى، كل فلاح مع مصيبته الخاصة.. مع أميته ومرضه وجهله وعمله بالفأس والشادوف وانتظاره في الأسواق المكتظة لعمال التراحيل في المدن بحثا عن عمل باليومية يساومه عليه المقاول.

لقد طورت قوى اليسار في كثير من بلدان العالم أساليب للعمل التعاوني والجماعي في أوساط الكادحين عامة في ظل الرأسمالية وحتى بشروطها ولكنها ربطت بينها وبين العمل الدءوب الفكري والتنظيمي الذي يرى في هذه الأشكال جنينا للمجتمع الاشتراكي المنشود. ونشرت في ربوعها وعيا اشتراكيا طبع التوحش الرأسمالي بروح انسانية وعلى ما يبدو فإن اليسار المصري قد وقع بدوره تحت التأثير الطاغي للدعاية المضادة للاشتراكية، الدعاية التي تقول بفشلها النهائي. وأصبح أسيرا مثله مثل الفلاحين أنفسهم بل وحتى القوى الشعبية الأخرى للحلول الجزئية الفردية قصيرة النفس والنظر، وأصبح مهموما أكثر من أي شئ بالابقاء على الوضع الراهن كما هو إلا أنه السئ الذي لا بديل له إلا الأسوأ دون خيال ونشاط ودأب لابتكار بدائل أفضل كخطوات في اطار سعي واضح الرؤية لبناء الاشتراكية في المستقبل.

ولقد نشأت منظمات جديدة كرست جهدها كله لقضية الفلاحين مثل اللجنة القومية للدفاع عن الفلاحين ومركز الأرض ودبت الحياة في أمانات ولجان الفلاحين بالأحزاب واتحاد الفلاحين المصريين الذي بقي تحت التأسيس لما يقرب من عشرين عاما، ولكن هذه المنظمات بما فيها أعرقها وأقدمها- اتحاد الفلاحين- ظلت فوقية ونخبوية وعجزت عن خلق روابط حقيقية وحميمة مع الفلاحين على امتداد مصر تلهمهم حلولا جديدة.

وبديهي أن في هذا العجز عنصرا موضوعيا رئيسيا هو المناخ السياسي العام الذي تحكمه ترسانة القوانين المقيدة للحريات، والتي حالت جزئيا بين المنظمات التقدمية والعمل في الريف، بينما استنزفت بعض المنظمات الطاقة المحدودة لعضويتها المحدودة في محاولة بث الروح في الأطر التنظيمية التي كان النظام قد أنشأها في مرحلة سابقة وفرض هيمنته عليها حتى قبل التراجع مثل الجمعيات التعاونية الزراعية التي جرى افراغها من مضمونها وسيطر عليها البيروقراطيون والمرتزقة فضلا عن أنها كانت وما تزال شكلا لتنظيم العمل والعلاقات المالية وتوزيع المبيدات والتقاوي وليست تنظيما سياسيا يستهدف تنمية وعي الفلاحين الفقراء بمصالحهم وتنظيم نضالهم للدفاع عنها.

وربما كانت المراهنة على دور مثل هذه المنظمات وآفاق تقدمها في ظل روشتة صندوق النقد الدولي وبرنامج الخصخصة قد عطلت قدرة الحركة الفلاحية الناشئة عن الاستفادة جديا من الهامش الديمقراطي المتاح والذي كان نضال الطبقة العاملة والمهنيين المتواصل والدءوب قد وسع رقعته منتزعا بعض الحقوق- ولو الجزئية- من براثن النظام الاستبدادي التابع.

قبل ما يزيد على أربعين عاما كتب **توفيق الحكيم** في مسرحيته الصفقة متنبئا بما سوف تؤول إليه القضية الفلاحية في مصر في ظل قانون الاصلاح الزراعي يؤسس لمجتمع رأسمالي متطور- كتب يقول على لسان صراف القرية «القبطي» المتنور الذي توسط بين الفلاحين وشركة تملك الأرض على طريقة الرسايا القديمة: «**قلت لهم إن الفلاحين أولى من غيرهم.. أنتم أحق بأرض اشتغلتم فيها طول عمركم، خدمتم بايديكم في طينها، وأخرجتم للشركة خيرها من سنين وسنين**».

ففي خاتمة المطاف ستكون «الأرض لمن يفلحونها بأيديهم».. وهذا هو شعار للاشتراكيين.. أو يجب أن يكون.

عماليات

هل ضاعت هيبة المنظمات العمالية الدولية؟

التدخلات الحكومية قضت على وحدة الطبقة العاملة..

محمد جمال إمام

استضافت القاهرة في النصف الأول من الشهر الماضي **اجتماعات المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب**. وقد مرت الاجتماعات دون أن يشعر بها معظم الناس بسبب ندرة ما كان ينشر عنها في وسائل الاعلام المصرية. فيما عدا القليل من الأخبار المتناثرة عن كلمة الافتتاح «الهامة» التي ألقاها رئيس اتحاد عمال مصر، وعن بيان التأييد الذي أصدره المجتمعون لسياسة رئيس الجمهورية، وهو بيان تقليدي يصدر عن أي اجتماع مجاملة لرئيس الدولة المضيفة، حتى ولو كان رئيس «**جمهورية القمر**». وفيما سبق لم يكن الاجتماع ينفض قبل أن يستقبل الرئيس **جمال عبد الناصر** أعضاء المجلس، وهو تقليد حرص رؤساء الدول العربية الأخرى على اتباعه عندما يعقد المجلس في عواصمهم ادراكا منهم لأهمية هذه المنظمة الجماهيرية. **والحقيقة أن هذا التدني في الاهتمام بمثل هذا الاجتماع الهام ليكشف عن تضاؤل الدور الذي أصبح الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يقوم به في حياة الطبقة العاملة العربية بصفة خاصة، والأمة العربية بأكملها بصفة عامة.**

ولد عملاقا

لقد ولد الاتحاد في دمشق في ٢٤ مارس ١٩٥٦ في خضم الفورة الثورية التي كانت تعم الأمة العربية في ذلك الحين. **ونجح فتحي كامل** رئيس الوفد المصري إلى المؤتمر التأسيسي للاتحاد في تجنب المحاولات العلنية المحمومة لفرض سيطرة مذهبية معينة عليه، مصرا على أن تكون له هوية عربية شاملة حتى يجتذب إلى صفوفه جميع المنظمات النقابية العربية بغض النظر عن توجهاتها المذهبية، وليكون أداة لتوحيد الطبقة العاملة العربية وليس لتجزئتها. كان منطلق **فتحي كامل** -رحمه الله- استقلاليا طوال عمره وكان يرفض الخضوع لأي نوع من السيطرة أو التوجيه الحكوميين لنشاطه أو تحركاته. وقد خامرته فكرة السعي إلى تكوين هذا الاتحاد منذ أن كان يحضر المؤتمر التأسيسي للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة في لندن في عام ١٩٤٩ واشتم رائحة المخططات الغربية الرامية إلى الهيمنة على الحركة النقابية العربية في إطار التوجهات السياسية الاستعمارية الموالية للصهيونية. وكانت قناعته الرئيسية ضرورة المحافظة على استقلالية إرادة الحركة النقابية، القطرية، والعربية عن أي تدخلات قد تجرها إلى التبعية الادارية والسياسية للحكومة، وقد كان في ذلك سبب جوهري للتخلص منه في أول فرصة ممكنة.

المهم أن الاتحاد دخل في سنته الأولى اختباره القومي الحاسم الذي أثبت جدراته وجدواه وأهميته، عندما وقع العدوان الثلاثي الشهير على مصر، فتصدى الاتحاد للقيام بدور هام في مقاومته، وتبنى القيام بقطع انابيب بترول التابلاين الامريكية التي تنقل البترول السعودي إلى البحر المتوسط عبر سوريا. ولفت هذا العمل القومي البطولي الأنظار إلى الاتحاد. ثم ما لبث أن دخل معركة شهيرة ثانية بعد سنوات قليلة، عندما قرر عمال الشحن والتفريغ في ميناء نيويورك مقاطعة السفينة المصرية «**كليوباترة**» وعدم تفريغ شحنتها استجابة لضغوط سياسة وصهيونية. وعلى الفور قرر العمال العرب مقاطعة شحن وتفريغ جميع الطائرات والسفن الأمريكية في جميع الموانئ الجوية والبحرية العربية من المحيط إلى الخليج. واضطر العمال الأمريكيون إلى التراجع وإلى تفريغ شحنة السفينة «كليوباترة». وفي أعقاب هذه المعركة المظفرة، أهدى الرئيس **جمال عبد الناصر** إلى الاتحاد أحد الأوسمة المصرية الرفيعة تقديرا من حكومة وشعب مصر للدور الحاسم الذي قام به في المواجهة العربية مع الصهيونية.

على أن اصرار بعض الدوائر الحكومية المصرية المحدودة النظر على التدخل في أمور الاتحاد وتوجيه سياساته وأنشطته، مع وجود أمانته العامة في القاهرة، ومحاولة توظيفه كأحد أدوات السياسة المصرية على الصعيدين العربي والدولي، شجع الحكومات العربية الأخرى، وقد تكاثرت النظم «الثورية» في العالم العربي، على محاولة التدخل في أمور الاتحاد بدورها واكتساب قدر متزايد من السيطرة عليه. وربما كانت أبرز معارك السيطرة على مقدرات الاتحاد تلك التي دارت في عام **١٩٧٢** ابان المؤتمر العام للاتحاد الذي كان مقررا له أن ينتخب أمينا عاما جديدا له، عندما أصرت الحكومة المصرية على أن يتولى «**عبد اللطيف بلطية**» هذا المنصب على غير رغبة اتحاد عمال مصر وبقية الاتحادات العمالية العربية الأخرى، ورغما عن إرادتها. وقد زاد الطين بلة عندما أصرت نفس الحكومة بعد عدة سنوات على تعيين «**بلطية**» وزيرا للعمل والسماح له بالاصرار على الاحتفاظ بموقعه في قيادة الاتحاد، وهو وضع غريب كل الغرابة على العمل النقابي في كل أنحاء العالم، وكان **بلطية قد استن هذا الشذوذ عندما كان رئيسا لاتحاد عمال مصر وأصر على الاحتفاظ بهذه الرئاسة بعد تعيينه وزيرا**

للعمل للمرة الأولى.

وبدأ نفوذ الاتحاد في التدهور جنبا إلى جنب مع احترام الجماهير العمالية له، حيث سمح لبعض الاتحادات الأعضاء بمخالفة دستوره والجمع بين عضويته وعضوية منظمات عمالية دولية أخرى. **ثم تسارع هذا التدهور بعد زيارة السادات للقدس واتفاقاته مع اسرائيل.** عندما بدأ الصراع على اقتناص الاتحاد لمصلحة الأنظمة «التربوية» المتنافسة في العالم العربي. **وها هو وقد أصبح مجرد تنظيم ورقي لا نفوذ له لا يستطيع تحريك الشارع العربي، أو الجماهير العمالية العربية، لنصرة أية قضية قومية عربية، وكم هي الأحداث السياسية والعمالية العربية المصيرية التي مرت على أمتنا منذ هذا التاريخ.** وخاصة تطورات القضية الفلسطينية التي كانت محور حركته السياسية لأكثر من عقدين من الزمان، دون أن نسمع له صوتا أو نرى له تحركا بخلاف إصدار بيانات الشجب والتأييد «المشتهرة عربياً».

الحال من بعضه

غير أن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب لا ينفرد وحده من دون التنظيمات العمالية الدولية بهذا التضعضع في المكانة. **فالحركة العمالية الدولية فقدت في السنوات الأخيرة، خاصة بعد سقوط حائط برلين الشهير، هيبتها ونفوذها، وخسرت مكانتها المتميزة في مواجهة المصالح الرأسمالية العتيدة.**

والمذكرة تقول بأن أول تحرك لتوحيد النشاط العمالي على صعيد دولي بدأ في عام **١٨٦٢** لمواجهة محاولات المصالح الرأسمالية البريطانية لضرب المقاومة لها باستجلاب عمال بدلاء من فرنسا. وفي ٢٨ سبتمبر ١٨٦٤، تم تأسيس **الدولية الأولى** في اجتماع عقد في لندن حضره ٢٠٠ ممثل نقابي من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا، وقام **كارل ماركس** بدور كبير في إعداد دستورها وبرامجها، ثم تولى تصريف أمورها بعد ذلك إلى أن انهارت تماما في النصف الثاني من العقد التالي. **ولم تكن الدولية اتحادا للنقابات بقدر ما كانت اتحادا دوليا للعمال**، إذ أسست لها فروعا في كثير من العواصم ومناطق التجمعات العمالية الكبرى في كثير من الدول الأوروبية حتى وصل حجم عضويتها في عام ١٨٦٧ إلى حوالي **٣٠٠ ألف عامل**، وهو رقم كبير جدا بمقاييس ذلك الزمان.

ورغم فشل هذه المحاولة الأولى، فإنها شجعت النقابات العمالية على تكوين اتحادات مهنية دولية فتأسس ٣٣ اتحادا مهنيا في الفترة من عام ١٨٨٩ إلى عام ١٩١٦.



جمال عبد الناصر

بدءا باتحاد عمال صناعة القبعات ثم اتحاد عمال التبغ واتحاد عمال صناعة الأحذية. وقد تزامن تأسيس هذه الاتحادات مع السعي الحثيث لتأسيس اتحاد دولي جديد يضم العمال من كافة اتجاهاتهم المهنية. وأخذت هذه المحاولات أشكالا عديدة، فكان هناك **الاتحاد الدولي لنقابات العمال** ذو الاتجاهات المعتدلة البعيدة عن الطابع المذهبي الاشتراكي، و**الدولية النقابية الحمراء** التي قامت كثمرة لانتصار ثورة أكتوبر السوفيتية. ودخلت الكنيسة الكاثوليكية إلى الحلبة، فأوعزت بتأسيس «**الاتحاد المسيحي لنقابات العمال**» (الذي أصبح يعرف فيما بعد باسم «الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية» ثم تغير اسمه إلى «الاتحاد العالمي للعمل» في السبعينات في محاولة لنزع الصبغة الدينية عنه ووقف التدهور السريع في أوضاعه نتيجة لاتصافه بهذه الصبغة) ليعمل في أوساط عمال العالم في إطار المبادئ المذهبية للكنيسة الكاثوليكية، نابذا فكرة الصراع مع المصالح الرأسمالية محبذا للتعاون والتفاهم والتسامح (تبلورت مبادئ هذا الاتحاد على مقولة شهيرة للبابا ليف الثالث عشر: «إنه لمن الخطأ الكبير التأكيد على وقوف إحدى الطبقات ضد الأخرى، ووجود نزاع بين الأغنياء والفقراء.. فالطبقتان تحتاج إحداهما للأخرى.. ولا يمكن أن يعيش الرأسمالي بدون العمال، ولا أن يعيش العمال بدون رأسمالي»)!

ومن الواضح أن بعض هذه المحاولات لم يكن برئ المقصد، ولا يهدف إلى خدمة قضية وحدة الطبقة العاملة العالمية في مواجهة وحدة المصالح الرأسمالية العالمية، وإنما كان البعض منه يرمى إلى تفريغ التحرك الوحدوي من مضمونه الثوري ومسخ توجهاته النضالية وتحويله إلى أداة تخدم المصالح الرأسمالية في نهاية الأمر.

احتدام صراع الهيمنة

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدرك العمال يقينا هول الثمن الذي دفعوه في هذا التناحر الشرس بين المصالح الرأسمالية المتنافسة، وضرورة قيام تنظيم عالمي حقيقي يوحد حركتهم في مواجهة هذه المصالح ويحول دون تحولهم مرة أخرى إلى تروس في آلة الصراع الجهنمي بينها.

وقد جاءت المبادرة من جانب **مؤتمر نقابات عمال بريطانيا** الذي قرر في مؤتمر له في عام ١٩٤٣ أن يدعو إلى مؤتمر نقابي عالمي، عندما تسمح ظروف الحرب، يشترك فيه ممثلون عن كافة التنظيمات النقابية في العالم. وتم تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر تضم ممثلين من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، عقدت أول اجتماع لها في لندن. وفي فبراير **١٩٤٥** وقبل أن تضع الحرب أوزارها، عقد المؤتمر العالمي لنقابات العمال في لندن، وشارك فيه ممثلو ٥٢ تنظيما نقابيا قطريا. وقرر هذا المؤتمر أن يعقد في باريس في ٢٥ سبتمبر من نفس العام **المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي لنقابات العمال** الذي شارك فيه ٣٤٦ مندوبا من ٥٦ دولة يمثلون ٦٧ مليون عامل، واتخذ الاتحاد من باريس مقرا له.

غير أن تأسيس هذا الاتحاد لم يأت على هوى بعض الدوائر، خاصة وقد تبدى داخله تأثير ملحوظ للاتجاهات الشيوعية والاشتراكية. وقبل أن تمضي سنتان من عمر الاتحاد، بدأ التحرك الجدي للاجهاز عليه ففي نوفمبر ١٩٤٧، طلب ممثل «مؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكية» (أحد المنظمتين اللتين اندمجتا فيما بعد لتكونا اتحاد العمال الأمريكي الحالي) أن يدرج في جداول أعمال المجلس التنفيذي للاتحاد بندا عن **مشروع مارشال الأمريكي** ورغم معارضة أغلبية الأعضاء لإدراج هذا البند، فقد سمح للمندوب الأمريكي بأن يوضح وجهة نظره في هذا الصدد، وتضامن معه المندوب البريطاني. وفي نهاية الأمر تم الاتفاق على تأجيل النظر في المسألة إلى اجتماع تال. ولما تأخر انعقاد هذا الاجتماع، قام البريطانيون بدعوة ممثلي المنظمات النقابية في ١٨ بلدا أوروبيا مستفيدا من **مشروع مارشال** إلى اجتماع عقد في لندن في مارس ١٩٤٨

لتنسيق الجهود لحمل الاتحاد العالمي على تأييد المشروع. واشتد الصراع بهذا الشأن إلى أن بلغ ذروته في اجتماع للمجلس التنفيذي للاتحاد عقد في يناير ١٩٤٩ انتهى بانسحاب المندوبين البريطانيين والهولنديين والأمريكيين. وآزرهم فيما بعد ممثلو المنظمات النقابية في ايرلندا والنرويج والدنمارك ونيوزيلندا وبلجيكا واستراليا والسويد وسويسرا. وعقب ذلك انتقل مقر الاتحاد إلى فيينا لبعض الوقت حتى استقر في براغ منذ عام ١٩٥٥ إلى أن أجهز عليه بعد القضاء على المنظومة الاشتراكية في أوائل العقد الحالي.

وفي نفس العام ١٩٤٩، قام أنصار مشروع **مارشال** بتكوين منظمة دولية منافسة هي **الاتحاد الدولي لنقابات العمال** واتخذوا لها مقرا في بروكسل. وقد حظى هذا الاتحاد منذ تأسيسه بتأييد واسع من الدوائر الغربية المهيمنة، وأتيح له المجال للنشاط في بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا التي كان معظمها لا يزال خاضعا في ذلك الحين للهيمنة الغربية أو لا يزال يرزح تحت نير الاستعمار، بحيث تضخمت عضويته وزاد نفوذه. فضلا عن حصوله على دعم مالي هائل من تلك الدوائر ساعده على اتساع الحركة ونشاط وشراء الذمم والاتباع. **ويكفي لتوضيح هوية هذا الاتحاد أن نشير إلى ما كشفت عنه حركات الشباب الأمريكي الرافض لحرب فيتنام في منتصف الستينات من هيمنة المخابرات المركزية الأمريكية على توجهاته وتحركاته**، **وإلى تاريخه غير المجيد في التضييق على حركات التحرير الوطني في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية** وتنبيه لكل قيادة نقابية أو سياسية من البلاد النامية تكشف الأيام فيما بعد عن عمالتها للمخططات الامبريالية، وإلى موقفه المتحيز كل التحيز للصهيونية ومناهضته البالغة الحدة للتحرك القومي العربي طوال الخمسينيات والستينيات. وإلى أن جورج ميني الزعيم الشهير للحركة العمالية قد انسحب باتحاده من عضوية هذا الاتحاد في منتصف الستينات بدعوى أنه لا يقوم بدور نشط في محاربة الشيوعية في أوروبا والبلدان النامية، فقد كان هذا هو الغرض الرئيسي من وراء قيام هذا الاتحاد في رأيه. **وربما تكشف نظرة فاحصة إلى أنشطة الاتحاد في الفترة الأخيرة عن ضحالة أفكاره ومخططاته في مواجهة مخططات العولمة الاقتصادية واستشراء الشركات عبر الوطنية والاستغلال البشع لما يسمى «العمالة السوداء»** أي عمال البلدان النامية الذين يقيمون في البلدان المتقدمة بدون تصريح رسمي فيقعوا ضحية استغلال اقتصادي بشع من أرباب العمال في تلك البلدان.

ومن أسف أنه لا يوجد على الساحة الدولية هذه الأيام سوى هذا الاتحاد.

أما المنظمات النقابية الاقليمية، فحال الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب كما رأينا. والحركة النقابية الافريقية التي كان جزء منها يموج بالثورية والنضالية طوال الستينات والسبعينيات، فقد أجهز عليه عندما قامت منظمة الوحدة الافريقية بالتدخل لتوحيد الحركة النقابية الافريقية في منظمة واحدة في منتصف السبعينيات تحت اسم «**منظمة الوحدة النقابية الافريقية**»، وكان من الطبيعي أن تكون منظمة مستأنسة تسير في اطار غير ثوري يتفق مع منطلقات المنظمة التي أسستها وقدم لها يد العون، بالاضافة إلى أنها تمكنت بعد عدة سنوات من الحصول على رضا الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة عنها، فبدأ يمد لها هو الآخر يد العون والمعونة، واليد العليا دائما ما تكون صاحبة الكلمة المسموعة.

ومن الجدير بالذكر أنه حدث في أواخر الستينيات أن قام الاتحاد العالمي لنقابات العمال والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب واتحاد نقابات عمال افريقيا والاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية بتوحيد حركتها قبيل انتخابات مجلس ادارة منظمة العمل الدولية فيما عرف وقتها بمجموعة **دوبروفنيك**، فتمكنوا من تقليم هيمنة الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة على فريق العمال في المجلس، ولم ينسها لهم الاتحاد الحر. وقد سمعتها بنفسي من **الأمين العام المساعد للاتحاد** في عام ١٩٧٥ عندما كنا نحاول تأمين فوز **صلاح غريب**، رحمه الله، رئيس اتحاد عمال مصر حينئذ بعضوية فريق العمال في مجلس ادارة المنظمة، اذ قال أن اتحاده لن يسمح أبدا بقيام أي تكتل من نوع «**مجموعة دوبروفنيك**» يتحدى نفوذه وهيمنته.

غير أن الثور الأبيض **أكل هو الآخر يوم أكل الثور الأحمر والأسود. عندما قبل زعماء المنظمات النقابية أن يتحولوا إلى مخالب قط في أيدي المصالح المذهبية والرأسمالية لكي يخضعوا مصائر العمال في كافة أنحاء العالم لأهواء تلك المصالح**، بدلا من أن يتكتلوا ليدافعوا عن مصالح العمال الحقيقية التي لا يضمنها شئ بقدر وحدة الارادة والنضال المشترك الذي لا يعرف التفرقة بسبب الانتماء العرقي أو الديني أو المذهبي.

هل الوحدة ممكنة؟.

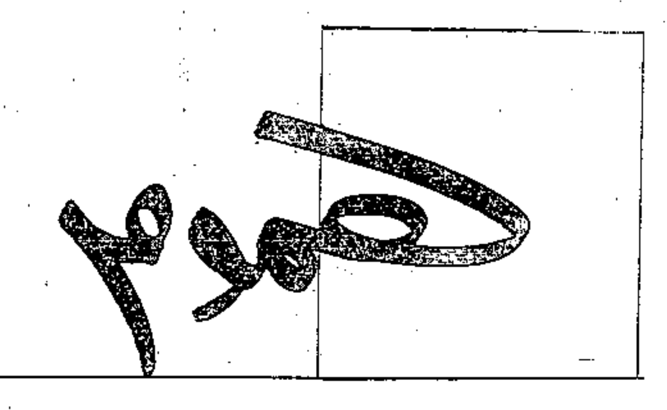
هل يمكن حقا أن يقوم تنظيم عمالي دولي موحد يضم المنظمات النقابية في كافة أنحاء العالم بغض النظر عن هويتها العرقية أو اللغوية أو الدينية أو توجهاتها المذهبية؟.

إن الأصل في العمل النقابي كما نعرف أنه عمل جماهيري تطوعي مفتوح أمام جميع العاملين في مختلف المهن والأنشطة الانتاجية في الوطن بغض النظر عن أصواتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية أو ميولهم المذهبية. **والهدف الأساسي لهذا النشاط التطوعي هو الدفاع عن مصالح العمال في الحصول على أجور عادلة تكافئ المجهود الذي يبذلونه في العمل والثمار التي تترتب على هذه الجهود**، وفي توفير ظروف عمل عادلة وكريمة ومأمونة، وكفالة التأمينات الاجتماعية والصحية الكاملة لهم، وتوفير ما يحتاجون إليه من الخدمات التدريبية والتعليمية والثقافية والاجتماعية. وكل ذلك من القواسم المشتركة التي لا خلاف عليها.

وفضلا عن ذلك، فان العمال يواجهون على الصعيد الدولي في زماننا هذا قواسم مشتركة أخرى من المخاطر. **فهناك الشركات عبر الوطنية (المتعددة الجنسية سابقا) العملاقة التي لا تعرف لها هدفا سوى تحقيق مصالحها المالية**، ولا تعترف بحدود ولا هوية وطنية، ولا بأن ثمة قيود يمكن أن تعوق حركتها لتحقيق أهدافها. وأكثر ما يجذبها إلى الانتقال من موقع إلى آخر توافر الأيدي العاملة الرخيصة والافتقاد إلى ضوابط تنظيمية تحمي هذه الأيدي من الاستغلال البشع الذي تمارسه عليهم ابتغاء تعظيم أرباحها، وهو ما نشهده على نطاق واسع هذه الأيام في الكثير من البلدان الاسيوية وفي أمريكا اللاتينية، دون أن يجد هؤلاء العمال ظهيرا يؤازرهم من أشقائهم في البلدان المتقدمة الذين ينقمون عليهم لأنهم أخذوا منهم فرص عملهم.

وهناك ضغوط المصالح الرأسمالية المؤتلفة للانتقاص من كافة المكاسب التي حققتها حركة العمال طوال ما يزيد عن قرن من الزمان، والعودة إلى العصر الذهبي للمبدأ الرأسمالي الأصيل «دعه يعمل، دعه يمر» وحرية رب العمل في الاستئجار والفصل.. تقليص التأمينات والمزايا الاجتماعية بالتدريج.. وتوسيع قاعدة البطالة لي ذراع العمال وكسر شوكتهم واجبارهم على القبول بتجميد أجورهم وعدم ربطها بتطورات مستويات المعيشة.. وتفكيك كافة القيود والضوابط التنظيمية.. وتكبيل حركة النقابات العمالية بالقيود.. إلى آخره.

وهناك عناصر أخرى لها أهميتها تكفي مع ما سبق ذكره إلى تكوين جبهة عمالية دولية موحدة تتكاتف للذود عن مصالح العمال في مختلف أنحاء العالم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية أو العقائدية. الا أن الأمر يحتاج قطعا إلى اخلاص النية واستيعاب دروس تجارب الماضي والتيقظ إلى سعة حيلة المصالح الرأسمالية في معركتها الأبدية مع العمال ومنظماتهم النقابية. ومن المؤكد أن هذا ليس بالأمر الهين أو اليسير. ولكن متى كان الدفاع عن الحقوق هينا ويسيرا؟!.



د. أحمد محمد صالح

ماما .. السعودية ودول الخليج

فشلت تماما فى الامتناع عن الكتابة فى هذا الموضوع الذى لم يشغل بال معظم المراقبين لأحوال وهموم الوطن . وقد عالجته وتناولته كثيرا منذ حادثة الطبيب المصرى الذى تم سجنه وجلده فى السعودية لدفاعه عن طفله الذى اغتصب جنسيا هناك منذ أكثر من سنتين تقريبا . ومن يومها ونحن نحذر ونحذر أنه سيأتى وقت على مصر تهان فيه كرامتها من العرب داخل أرضها نفسها . وقد كان .

ففى أثناء احتفال الجامعة العربية بمرور ٣٣ عاما على تأسيس السوق العربية المشتركة - على الورق - وصل عدد البلاغات التى تقدم بها مصريون فى أحياء **المهندسين والزمالك والعجوزة** وخاصة منطقة **شارع جامعة الدول العربية** إلى أكثر من ١٠٠ بلاغ ضد السائحين العرب، ومعظمها يشكو من سوء سلوكهم وإحضارهم فتيات الدعارة إلى الشقق المفروشة فى الأحياء السكنية . فضلا عن ٥٠ بلاغا خلال شهر واحد فقط هو يوليو الماضى لمحاولات اختطاف وتعرض لأنثى فى الطريق العام فى تلك المنطقة ، و٥٠ بلاغا تم تحريرها ضد مواطنين عرب من السعودية والكويت وقطر بتهمة التحرش بضباط ومندوبى الشرطة والاعتداء عليهم باللفظ والسباب ، ورحلت مباحث أمن الدولة ١٧ مواطنا عربيا من دول الخليج لشجارهم وسبهم رجال الشرطة واعتدائهم على مواطنين مصريين منها حادثة اعتداء على ابن شخصية سياسية.

(جريدة الدستور المصرية ١٣-٨-١٩٩٧) .

لذلك لم أستطع صبرا على مايكثر نشره هذه الأيام عن حوادث اعتداءات الزائرين العرب على المواطنين ، بل وعلى الدولة نفسها ، فهم يعتدون على رموز هيبة الدولة، على حماة القانون من رجال الشرطة المصرية ويرفعون عليهم **الأحذية** ، حيث نشر ذلك فى أهرام يوم ٢٧-٧-٩٧ (يعني يضربوا ضباط الشرطة المصريين بالجزمة داخل أرض مصر فماذا يفعلون فى المصريين العاديين هناك فى بلادهم !!) . ودائما تصف الصحف المعتدى الهمجي بأنه مواطن عربى ولاتذكر جنسيته ، ثم نقرأ أنه تم ترحيله وإخلاء سبيله بكفالة ٥٠٠ جنيه ومنعه من دخول البلاد ، وبعد هذا الحادث بأسبوع واحد نشر يوم ١٣-٧-٩٧ بالأهرام أن مواطنا عربيا اعتدى بالضرب على ضابط مرور بالمهندسين، وأن هناك مواطنين عربيين آخرين اعتديا بالضرب على أمين شرطة بالدقى . ثلاثة أحداث فى أقل من أسبوع.

وغالبا هذا المواطن العربى يكون من الخليجيين وبالأخص من السعوديين أو الكويتيين ، فهم جميعا لديهم ورم نفسى اسمه مصر ، يأتى الواحد منهم إلى مصر فيشترى فتاة صغيرة فقيرة ويتزوجها وهو يعتقد أنه يمارس الجنس مع مصر كلها . ويأتى إلى مصر ويمارس البلطجة فى شوارعها ويعتدى على المواطنين وضباط الشرطة ، وهو يعتقد أنه يضرب كل المصريين على قفاهم لأنه الكفيل الذى يستقدمهم ليعملوا عنده ويستعبدهم واهما نفسه أنه سيد المصريين.

ولايوجد بلد فى العالم يحترم نفسه ويحترم قوانينه إلا ويطبق قانون عقوباته على أى حدث وقع فى حدود أرضه ، ولايوجد بلد فى العالم يرحل المجرم بحجة أنه عربى خليجى، وبعد ذلك نشتكى من البلطجة ، وينسى المسئولون أنه يجب محاكمة ومعاقبة المجرمين مهما كانت جنسياتهم مادام ارتكبوا هذا الجرم داخل الأراضى المصرية . ونذكر الآن المسئولين ببعض العينات من مسلسل إهانات المصريين ونهديها إلى الذين مازالوا يشككون فى حوادث المصريين هناك والسلوكيات الهمجية لبعض العرب هنا ، ويهللون فى مقالاتهم على إنها حوادث فردية . ونذكر أولا ببعض العينات من مسلسل إهانات المصريين فى دول الخليج:

١- تنشر **العربى** فى عددها رقم ٧٣ نوفمبر ١٩٩٤ مأساة المحاسب المصرى **جمال محمد عبد الوهاب** فقد تم احتجازه وتعذيبه فى سجون السعودية لحساب أحد الأمراء.

٢- تنشر جريدة **العربى** فى ٥ ديسمبر ١٩٩٤ مأساة المواطن المصرى **الصاوى قطب الرجال** من الشرقية فهو مسجون فى السجون السعودية دون تهمة محددة ، حيث تصادمت سيارته مع سيارة سعودى ومات مرافقيهم ولبس المصرى كل القضية لصالح السعودى.

٣- ويكتب فى **العربى** يوم ٩٥/٢/٢٢ عن مصرى كان عليه الاختيار بين شيئين إما تقديم زوجته هدية محرمة للسعوديين أو الدفاع عن شرفه ومن ثم التعذيب فى سجون المملكة هو وزوجته وأولاده.

٤- **الأهرام** يوم ٢ أبريل ١٩٩٥ كتب

الأستاذ **عبده مباشر** عن مظاهرة بعض المصريين العاملين في العراق بتلقائية وبساطة تعبيرا عن فرحتهم بفوز الفريق الوطني المصري وصعوده لتمثيل مصر . فهي لم تكن مظاهرة سياسية أو عدائية ولم يكن الفريق العراقي طرفا في المباراة . ومع هذا ركب عراقي شاحنته واندفع بكل قوة ليصدم المتظاهرين المسالمين فسقط الضحايا تحت عجلات الشاحنة وتكسرت عظام المصريين .

٥- في **الأهالي** ٩٥/٨/٩ تنشر خبرا عن مصري اتهم في سرقة بالاشتراك مع سعودي وتقرر المحكمة سجنهما ٧ سنوات و٤٠٠ جلدة للمصري فقط.

٦- ويوم ٩٥/٨/١٤ تنشر **العربي** تحقيقاً صحفياً عن مئات المصريين تحت التعذيب في سجون السعودية . وفي نفس العام **كتب محمود السعدني** في الصفحة الخامسة **بأخبار اليوم** عن الطبيب المصري الذي فقأ الكويتي عينه.

٧- تنشر **الأهالي** يوم ٢٥ -٩ -١٩٩٦ حكاية المواطن المصري البسيط الذي قيل أنه وضع نفسه في صندوق صاج خاص بالشحن هرباً من الكفيل السعودي للعودة إلى وطنه . ومات مختنقاً داخل الصندوق لأنه نسي أن يفتح فتحات التهوية . كلام ساذج ومريب ، ثم يتبين من التحقيقات كما نشرتها الأهالي أن الشاب المصري مات قبل أن تبحر العبارة بأسكتبا الحق . وطلبت أسرة القتيل فتح ملف القضية لوجود شبهة جنائية في أن الكفيل قام بتعذيبه وقتله بسبب مطالبة المصري بأجره وإنهاء العمل واسترداد جواز سفره للعودة لمصر . وأن وزير الخارجية المصري ووزير الداخلية أعطوا تعليماتهم بالتحقيق في الحادث .

٨- مساء يوم ١٩٩٧/٨/١٣ أذاع راديو **لندن** في نشرة التاسعة مساء أن السلطات السعودية احتجزت ضابطاً مصريا برتبة لواء وصحفياً ، حيث اقتحمت قوات كبيرة الفندق واعتقلوهما في مكان معزول لمدة ١٩ يوما بدون أسباب واضحة.

٩- يوم ٢٥ أغسطس ١٩٧٧ تنشر **العربي** مأساة مواطن مصري **جمال طه** الذي عذب في المملكة السعودية منذ أكثر من خمس سنوات ، والعذاب هذه المرة ليس من الكفيل السعودي وحده ، بل يشاركه في تعذيب المواطن المصري السيد قنصل مصر في جده الذي طرده صائحا : " ارموا الكلب ده برة" . وإذا كان الكفيل السعودي نصب عليه واغتصب " شقا عمره " فإن القنصل المصري اغتصب كرامته وجعله يكفر بمصر.



ونذكر ثانيا بعض العينات من مسلسل إهانات المصريين من العرب داخل أرض مصر نفسها :

١٠- ينشر في **العربي** يوم ١٩ يونية ١٩٩٥ تحقيقاً صحفياً تفتح فيه ملف السياحة السعودية في مصر وتبين أنه ملئ بالفضائح الجنسية والاقتصادية ، وفتحت ملفات قضايا الآداب وتزييف وتزوير العملات والاستيلاء على أراضي الدولة.

١١- يوم ٢٠ -١١-٩٥ تنشر **العربي** أن عدداً من المواطنين المصريين تم طحن عظامهم في قلب القاهرة وفي بلدهم من قبل حراس ذلك الأمير السعودي . ولن تستطيع أموال الدنيا إعادة كرامتهم . فتفاصيل الحادث الذي نشر مفجعة لكرامة كل مصري . فهذا السعودي رفض تسليم حرسه لرجال الأمن المصريين . بل وزع حراسه الأربعين بأسلحتهم على الأدوار الثلاثة بفندق هيلتون رمسيس وسط القاهرة وحولها لثكنة عسكرية . استعدادا لأي اقتحام لقوات الأمن المصرية !! . وتبين التفاصيل أن هذا الحادث ليس الأول من نوعه في إهدار كرامة المصريين داخل بلادهم من هذا الكفيل السعودي . وأن مدير المخابرات السعودي الذي تواجد بالصدفة في القاهرة في ذلك اليوم ، هو الذي أمر الأمير بتسليم الحرس لرجال الأمن المصري .

١٢- وإليكم هذه الواقعة التي لم تنشرها الصحف المصرية بل أذاعها راديو لندن الساعة السادسة مساء يوم الثلاثاء ٢٢ أبريل ١٩٩٧ حيث ذكر أن خمسة سكارى سعوديين تسببوا في عودة طائرة مصرية إلى مطار القاهرة بعد أن كانت متوجهة للسعودية ، وإن السعوديين الخمسة شربوا كميات كبيرة من الخمر قبل توجههم إلى أرض الإسلام ، وتشاجروا مع بقية الركاب الماقوجرحوا المضيف المصري . واضطر الطيار إلى الرجوع إلى مطار القاهرة مرة أخرى . وتم القبض عليهم . وطبعا لانتوقع أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم وكالعادة تم ترحيلهم .

١٣- اللاعب الجزائري الذي خرق بأصبعه عين طبيب مصري في القاهرة وهرب إلى الجزائر.

١٤- الكويتي الذي اعتدى على المطرب **أحمد عدوية** وأصابه بالشلل.

هذه نماذج تترجم الطريقة التي يتعامل بها بعض العرب مع المصريين سواء في بلادهم أو في أرض مصر نفسها .

طبعاً من السهولة ملاحظة أنه تم نوع من الحصار لعدم نشر تلك الحوادث خاصة في الفترة الأخيرة لكن هذا لم يمنع نشر عشرات النداءات لأسر مصرية في الصحف تناشد ملوكهم بالإفراج عن أبنائهم أو أزواجهم المسجونين هناك بدون مبرر قانوني . ولم يمنع أيضا نشر فضائح العرب في الصحف والمجلات ومحاولتهم تطبيق قوانين بلادهم وطريقة حياتهم في مصر . هذه الأمثلة فقط للتذكير لما يحدث للمصريين هناك في الخليج أو الدول العربية الأخرى أو ما يحدث لهم من بعض العرب داخل مصر نفسها . وما خفي كان أعظم. وإذا أضفنا إلى تلك الحوادث ما نشرته الأهالي منذ أسابيع عن سجن أسرة مصرية لصالح الكفيل، وضرب مدرس مصري بالنار في الكويت. ثم الذي حدث هذه الأيام من اعتداءات المواطنين العرب على المصريين ورجال الشرطة في شوارع مصر، وطبعا نذكر أيضا بحادثة الاعتداء الجنسي على الطفل الصغير ابن الطبيب المصري الذي جلد وسجن هناك لدفاعه عن ابنه. ونذكر أيضا بحادثة اعتداء الجنود العراقيين على الطبيبات المصريات هناك أمام أزواجهن أثناء غزو الكويت. ونذكر أيضا المسئولين بصناديق القتلى من المصريين التي تصل من العراق والأردن. بذلك نصبح أمام ظاهرة واضحة تماما أمام الجميع ومنتشرة منذ سنوات استشرت لدرجة أصبحنا نألف الإهانة ولا نثور عليها لدرجة ما يجري الآن من بيع أراضي مصر لهؤلاء العرب ونسمع عن ذلك الأمير

السعودى الذى يحاول المتولين المصريين المواطنين على كرامة مصر أن يعطوا له الجنسية المصرية لكى يتملك اكبر قدر من أراضى ترشكى تحت مزاعم الاستثمار.

وتلك الدول لديها ثقافة الشك والريبة فى الأجنبى وتربى صغارها على كراهية الأجانب خاصة المصريين. وهنا أتذكر مقولة الدكتور مصطفى زيور رائد التحليل النفسى فى مصر الذى فسر ميكانيزم العدوان والتعصب والتطرف كمركز لمشكلة التعصب. فالشعور بالتعصب قد يكون وسيلة لإسقاط الكراهية على الشخص المنافس فى ضوء تطور مراحل التنشئة خاصة فى الطفولة المبكرة. والمصطلح وهو Xenophobia وهو هوس بغض الأجانب. قد يكون نظام الكفيل فى الخليج هو ترجمة لذلك المصطلح، حيث يتحكم الكفيل فى العامل الأجنبى ويسقط عليه جميع سلوكيات التعصب والهوس بفلسفة السيد والعبد، حتى عندما يأتى السيد فى زيارة العبد فى بلده. وهناك فى مطار اثينا تجد الخادمات الهنديات والفلبينيات وهن يسرن منكسرات الرأس والقامة وراء الكفيل وهو يخلص لهن اجراءات السفر. ويسلم بنفسه جوازات سفرهن التى تحمل شعارات وطنهن إلى سلطات المطار لكى تتم إجراءات السفر. والغريب أن الكفيل ينفذ بذلك فيأتى قبل إقلاع الطائرة بدقائق ويعد أن يكون العمال من الرجال والنساء شربوا مرارة الانتظار والهوان. وعندما فازت السعودية فى نهائيات تصفية كأس العالم لكرة القدم ١٩٩٤، ومثلوا آسيا فى شهر ١٠-١٩٩٣ . ظهرت مانشيتات الصحف ثانى يوم بالبنط العريض بعنوان كبير" **نحن أسياد العالم فى كرة القدم**" ولم يقولوا أبطال العالم بل أسياد وطبعا الباقى عبيد. وذلك انعكاسا لفلسفة الكفيل وثقافة **السيد** والعبد السائدة هناك. لذلك استغرب حين نرى بعض اللافتات فى الدول الأوربية وهى تمنع دخول العرب لأماكن معينة. وفى نفس الشهر أكتوبر ١٩٩٣ ظهر كاريكاتير على غلاف دليل تليفونات مدينة جنيف يظهر فيه اثنان من العرب بشماخيهم متكئين على سيارة مرسيدس أحدث طراز ومصنوعة من الذهب ويمسك أحدهما بتليفون ذهب وينظران إلى النافورة الضخمة فى جنيف ويسأل أحدهم الآخر هل نشتريها " ولاحد من إخواننا فى الخليج ستنا واشتراها".

ومعاناة المصرى هناك يوميا من مضايقات الكفيل يجعله يموت هناك فى اليوم مائة مرة. لأن الأمر يتعدى مضايقات الأطفال والشباب فى الشوارع، إلى المعاملة العنصرية من السعوديين للمصريين العمالة الوافدة غيرها (ياعبيد أنتم مجرد عمال أجراء عندنا). وأتذكر أن أستاذاً جامعياً سودانياً كان يعلق دائما على ذلك بقوله : كيف نكون عبيد؟! ونحن فى بلادنا يستطيع كل منا أن يرشح نفسه أو يرشح ابنه لرئاسة البلاد، ويستطيع أولادنا فى أوطاننا أن يتولوا أعلى المناصب فى الدولة حتى رئيس الجمهورية بجهدهم وعلمهم، وأنتم هنا لاتستطيعون ذلك إلا إذا كنتم من الأسرة المالكة، كيف نكون عبيد وأنتم أسياد وكل شئ فى بلادكم على أسماء ملوككم الزائلين.

لذلك لن نمل أن نكرر مرة ثانية وثالثة أن **نظام الكفيل هو أحد معطيات ثقافة العجرفة والعنجهية ويمثل أحد آليات السلطة هناك**، فلماذا لايمارس هذا الكفيل سلطته هذه داخل بلاد إجرائه وعبيده؟!

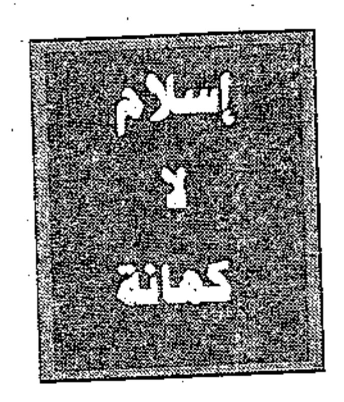
وإذا كانت تلك الحوادث تعكس غياب هيبة الدولة فى تنفيذ القوانين وفى حماية آدمية المصريين فى الخارج والداخل وإذا كانت حياة المصريين وكرامتهم وحريتهم وثروة وطنهم رخيصة جدا فى الداخل، فلماذا نطالب الآخرين باحترامها. لذلك كتبنا منذ شهور نحذر أنه لن يعمل لنا أحد حساباً طالما أن الدولة لاتعمل حساباً لمواطنيها فى الداخل وتجعل كل من هب ودب ينهب ثروتها بدون حساب ويدوس على رقاب مواطنيها بدون عقاب. وكتبنا أيضا أن حياة وكرامة المصريين أهم من سياسات التسامح والمسالمة، فالمصرى هناك ثمنه رخيص للغاية، ولكم أن تسألوا عن أعداد المصريين المسجونين فى دول الخليج خاصة السعودية، ولاأحد يعرف عنهم شيئا. فالتسامح معهم تحت شعارات الأخوة والعروبة نوع من الضعف، لأنه ببساطة شديدة لايستطيع المصرى فى بلادهم تجاوز القانون والعادات والتقاليد مثل مايفعلون عندنا. بل إنهم هناك يتحايلون على الشريعة وفقا لأهوائهم ومصالحهم. وأمامنا جميعا حادثة الممرضتين الانجليزيتين المتهمتين بقتل زميلة لهما فى السعودية وتباطأ السلطات السعودية فى تنفيذ الحكم باعدامهما وقطع رؤوسهن بالسيف كما تنص شريعتهم على ذلك. لأن بريطانيا دولة مهمة جدا للسعودية فهى تزودها بالسلاح والتكنولوجيا الجديدة. لدرجة أن صحيفة الأندبندنت البريطانية نشرت تقول : إن القارئ لن يقرأ أبدا فى الصباح خبر قطع رأس الممرضتين، وأن صحيفة سعودية بدأت تمهد للرأى العام المحلى لذلك ونشرت خبرا عن أب عفا عن قاتل ابنه فى آخر لحظة، فقطع السياف بعض الشعيرات من القاتل وتم العفو عنه. تصوروا معى أن هاتين الممرضتين تحملان الجنسية المصرية ماذا كان يحدث وقتها ؟؟ كان الجميع سيتشدق بضرورة التنفيذ الحرفى للشريعة هذا فى حالة إذا كنا من الأصل سنسمع عنهما شيئا، لأن الناس هناك تختفى فجأة ولايستطيع أحد أن يفتح فاه.

وطبعاً النتيجة المباشرة لتهاون الدولة فى حماية المصريين فى الخارج، هى تلك الحوادث التى نسمع فيها عن المواطن العربى أيا كانت جنسيته يمارس دور الكفيل داخل مصر حيث عجرفة وعنجهية المال، ونرى كلنا ذلك واضحا فى فنادقنا وشوارعنا ومطاراتنا.

لو كان لنا موقف آخر من حوادث إهدار كرامة وحقوق المصريين العاملين هناك، ربما كان لايجرؤ هذا المواطن على ضرب ضابط الشرطة فى شارع جامعة الدول العربية. وإذا استمر هذا التهاون فى كرامة المصريين، سوف يقوم هذا المواطن بجلدنا جميعا فى بلادنا باسم الشريعة.

نحن لانطالب بشئ إلا أن نتعامل معهم بالمثل كما يفعلون معنا فى بلادهم ويطبقوا قانونهم علينا هناك ونحترم ذلك، يجب أن نطبق عليهم القانون داخل بلادنا ويجب أن يحترموا ذلك. وإذا كنا نفتح الآن الملفات القديمة فانه من الأولى أن نفتح أيضا ملفات المصريين فى الخليج وملفات صناديق الموت لمعرفة من الذى يقتل مصر ويقتل كرامتها. فكل أسرة مصرية لديها الكثير من المظالم التى حدثت لها مباشرة أو لقريب لها. بل يجب أيضا فتح ملفات الأمراء الذين يعيشون فى القاهرة بحراسة عصابات أجنبية، ويستقبلون كرؤساء دول، ويعتدون على مواطنين مصريين ويتم التعتيم على تلك الحوادث تحت مزاعم المصالح العليا. **ولن نمل أو نيأس من أن نذكر أن حياة وكرامة وكبرياء المصريين تمثل المصالح العليا الحقيقية للوطن.**

ولذلك نضم صوتنا إلى الدعوة التى نشرتها جريدة الدستور المصرية يوم ٢٠-٨-٩٧ بالعمل على **إلغاء القانون الذى يجيز لغير المصريين تملك الأرض، واستحداث تشريع يقضى بعدم السماح لأى مواطن خليجى بدخول مصر إلا إذا كان له كفيل مصرى يمد عليه تحركاته ويمنعه من الانتقال إلى أى مكان إلا باذنه تماما كما يفعلون مع المصريين هناك**. بل ونقترح أيضا أن تكون هناك جمعية أو منظمة أهلية يكون هدفها رعاية وحماية حقوق المصريين العاملين فى تلك الدول بعيدا عن سياسات الحكومة. تكون مهمة هذه الجمعية أشبه بجمعيات حقوق الإنسان، ترصد وتحذر وتعلن وتعلم وتنشر للمجتمع كله ما يحدث للمصريين هناك، بهدف تحفيز الحكومة على حماية هؤلاء المصريين.



نعم للاحتفال بدخول الإسلام مصر ولا للاحتفال بالغزو العربى

خليل عبد الكريم

دعت جريدة أسبوعية إسلاموية المصريين إلى الاحتفال بمرور أربعة عشر قرنا على الفتح العربى لمصر ولايمارى أحد فى أن دخول الإسلام مصر كان نعمة كبيرة واعتناق أهل مصر له شكّل خطوة تقدمية ومن ثم فهو يستحق أن تكرم ذكراه ويحتفى به الاحتفاء اللائق.

إنما وطء العرب لأم الدنيا ومهد الحضارة ، وماقعلوه فيها من أفاعيل فيجدر بكل مصرى أن يتذكره بالأسى الدفين والحزن العميق ، وحتى نقطع الطريق على أى فلحاس(= سمج والعامة فى مصر تقول عنه فلحوص أ.هـ) نؤكد على التفرقة الصارمة التى لاتقبل مساومة بين أمرين مختلفين أشد مايجيئ الاختلاف والخلف والمخالفة والخلاف هما:

(الاسلام كديانة دخل فيها المصريون أفواجا ولو أن ذلك تأخر خمسة قرون بسبب الممارسات الجوائح التى ارتكبها الغزاة البُهم (الشجعان المغاوير).

والغزو الاستيطانى الاستنزافى الذى قام به العرب الأماجد.

ليس فى القرآن الكريم آية واحدة تحض على وطء بلاد الآخرين وكشط خيراتها ونزح أموالها ونقلها إلى بلاد الفاتحين الأشاوس وأسر رجالها وسبيّ نسوانها وعزاراتها والتسرى بهن واتخاذهن جوارى وملك يمين. أما الأحاديث النبوية الشريفة على صاحبها أزكى الصلاة والسلام التى أشارت مجرد إشارات عابرة إلى فتح كذا وكذا فهى من أحاديث الآحاد ومن حقنا أن نضيفها إلى (الموضوعات) بقصد التبرير والتسريع وقد وضعت أحاديث لتحقيق أهداف أقل من ذلك . وحتى إذا سلمنا بصحتها -(تلك الأحاديث)- فليس فيها مايجيز ماقام به أولئك الأسود البواسل.

ولانوجد فى الذكر الحكيم آية واحدة تنص على نشر الإسلام عن طريق استعمال القوة بل العكس هو الصحيح (لاإكراه فى الدين) و(إخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد) وهو الشعار الذى برروا به الفتح لم يكن يستدعى تجييش الجيوش وتجنيد الجنود وتعبئة الصفوف فقد انتشر الإسلام فى مساحات شواسع فى أفريقيا وآسيا عن طريق التجار ودراويش الصوفية دون إراقة قطرة دم واحدة.

وملحظ شديد الأهمية وهو أن شعبا واحداً من الشعوب المغزوة لم يتقدم بشكايته للعرب الأبطال من الدين الذى يؤمن به أو من الحاكم الذى يتولى عليه.

ومن ثم فنحن نؤكد أن الفتوحات المباركة لم تكن بقصد نشر الاسلام والاسلام لم ينتشر خارج الجزيرة العربية بقوة السلاح ومن يدعى غير ذلك فهو كاذب مضلل ، إنما الذى لامرية فيه ولو بنسبة واحد فى المائة أن تلك الفتوحات لم تستهدف نشر الإسلام ، أبدا ، لقد كان الهم الأكبر والأوحد لأصحابها هو قضم ثروات البلاد الموطوءة وهبشها ونقلها إلى موطنهم الشرق وأسر رجالها ليصيروا عبيداً وخولاً لهم وسبيّ نسائها الوضيئات وشاباتها الحسناوات ليمتعوا بهن أنفسهم ، وفرض الضرائب المتنوعة على أهلها ليعيشوا هم سادة منعمين على حساب عرق العلوج (هكذا كانوا يسمون أهالى البلاد المفتوحة أ.هـ).

إن الذى يمارى أن أولئك العرب ارتكبوا من الأعمال مايشيب له رأس الوليد - فى سبيل تحقيق تلك المقاصد التى تخبرها من الغزو - فان بيننا وبينه أمهات كتب التاريخ (العربى / الاسلامى) التى تلقتها أمة لاإله إلا الله بالتجلة والتبرك وفى مقدمتها مؤلفات:

الطبرى - اليعقوبى - ابن كثير - البلاذرى - المسعودى - الواقدى - ابن قتيبة الدينورى - أبو حنيفه الدينورى - المقريزى - الكُلاعى وغيرهم وغيرهم.

ودعك مما يسطره المؤرخون المحْدَثون الذين خانوا أمانة العلم وشرف القلم وباعوا ضمائرهم بعرض من الدنيا قليل فقاموا بعملية تزوير فاضحة ومفضوحة حتى فى أروقة المعاهد والكليات وصوروا فتح بنى يعرب لمصر بأنه نعمة وبركة وأن المصريين تقبلوه بالأحضان مع أنهم ظلوا فى ثورة ممتدة حتى خلافة المأمون العباسى الذى حضر من بغداد خصيصا وقمع ثورة الفلاحين المصريين بأساليب تذكرك بفظائع جنكيز خان ومرة ثالثة نؤكد أن المقاومة كانت للغزو والغزاة لا للديانة الاسلامية.

وبعد

فلعل هذه المعلومات قد صدمت القارئ لأنه عاش عمره كله وهو يقرأ الصور الزيوف التى رسمها ولايزال يرسمها المؤرخون المحْدَثون حتى فى رسائل الماجستير والدكتوراه فى الجامعات على اتساع العالم الاسلامى مع أن الجامعة - أىّ جامعة إذا افتقرت إلى الأمانة العلمية لم تعد جامعة بالمعنى الصحيح - نخلص من ذلك إلى أننا نقول بملء أفواهنا: نعم للاحتفال باعتناق أهل مصر للاسلام - ولكن كلا ومليون كلا للاحتفال ب (الغزو العربى الاستيطانى الاستنزافى).



صراع الجماعات ومحاولات الوفاق

من هم القتلة فى الجزائر؟



عندما تدفقت الأنباء من الجزائر حول المذابح اليومية التي يرتكبها مسلحون ملتحون يرتدون الزى الأفغاني ويستخدمون السيوف والسواطير والفئوس لقطع رؤوس الأطفال الرضع والشيوخ .. والتي يبقرون بها بطون الحوامل ويبترون أثداءهن و أعضاء ضحاياهم ثم يحرقون البشر أحياء ويمثلون بالجثث ...... كل ذلك وهم يطلقون عواء الذئاب !..

عندما تدفقت هذه الأنباء وأثارت الصدمة والذهول والاشمئزاز لدى كل أصحاب الضمائر الحية - وحتى الميتة - على امتداد المعمورة .. ترددت فى بعض الأوساط محاولات متهافتة للدفاع عن السفاحين من مرتكبى هذه الجرائم الهمجية البربرية.

وبطبيعة الحال فإن الدفاع أو التبرير لايتم بطريقة مباشرة ، إذ لايوجد عاقل على استعداد لتجميل مذبحة مثل تلك التي وقعت فى « **سيدى رايس** » ليلة الخميس / الجمعة ٢٨ - ٢٩ أغسطس الماضى وأودت بحياة ٣٠٠ ضحية هم تسعون امرأة وثلاثون طفلاً رضيعاً وخمسة وخمسون طفلا تجاوزوا سن الرضاعة وخمسة وخمسون رجلا .

الوسيلة الوحيدة فى هذه الحالة للتغطية على مرتكبى هذه الجرائم الوحشية هى القول بأن « **الكل متورط فى عمليات العنف سواء السلطة أو الجماعات المسلحة .. بل أن هناك شك فى أن السلطة طرف له إسهامه المعتبر فى عمليات العنف** »!



بعد أكثر من ستة أعوام تعيشها الجزائر فى دوامة العنف الأعمى الذى حصد أرواح مابين ستين ألفاً وثمانين ألفاً من الجزائريين....

وبعد ٢٠٠٠ مذبوح فى هذا الصيف الدامى الذى جرى خلاله إبادة قرى بكاملها وإحراق أهلها.. هذا هو مافتح الله به عليهم ليقولوه فى تبرير الجرائم والتستر على المجرمين الحقيقيين من آكلى لحوم البشر!

الآن يحلو لهم ادعاء البراءة والعجز عن الفهم ! لقد اختلطت عليهم الأمور ، فأصبحوا لايعرفون من يقتل من ؟!!

وبعد أن ظلوا لسنوات يتهمون كل من ينتقد عصابات القتل وسفك الدماء بأنه يهاجم « الاسلام » .. انكشف المستور . فاذا

جماعة " الغاضبون من الله " .. يقطعون سبابة يمناهم ويحلقون حواجبهم ورموش أعينهم .. ويستهدفون النساء الحوامل لمنع ولادة مزيد من الكافرين !!

بهم يسارعون إلى الهرب والبحث عن شئ يقال فلا يجدون سوى تلك السذاجة الرخيصة المبتذلة : **الكل خطاة .. والجميع شركاء فى الجريمة.**

بيان ضد « المرتدين »

لقد أكدت «**الجماعة الاسلامية المسلحة** » فى الجزائر أنها هى ، وليس غيرها ، من يذبح النساء والأطفال والشيوخ . وقالت إنها لن تتوقف عن ذلك .. و « **ستعمل خناجرها وفؤوسها فى كل المرتدين الموالين للطاغوت** » ، وهو تعريف تطلقه على كافة الجزائريين الذين يرفضون العمل معها أو إعلان الولاء لها.

و« العمل» مع هذه الجماعة يتخذ أشكالا مختلفة من بينها جمع الأموال أو المؤونة أو تخزينها أو تقديم الفتيات والنساء إلى أمراء المجموعات....

وقد اتسع نطاق حمامات الدم اليومية ، وأصبح الناس يقرأون كل يوم أخبار البطون التى تبقر ، والرؤوس التى تُقطع .. وتوضع على أبواب البيوت ، والبنات اللاتى تُسبى .. عندما علمت قيادة« **الجماعة الاسلامية المسلحة**» أن السلطة الجزائرية تعد لإطلاق مبادرة بالتعاون مع زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ ، الشيخ **عباس مدنى** ، وأنها أطلقت سراحه يوم ١٤ يوليو وسعد **عبد القادر حشانى** رئيس المكتب التنفيذى للجبهة تمهيداً لاصدار بيان من قادة الجبهة بوقف العنف.

وفى الخامس من أغسطس الماضى ، تلقت الصحف الجزائرية بيانا من «**كتيبة السنة**" التابعة للجماعة الاسلامية المسلحة يحمل توقيع «**أبو طلحة الجنوبى**» (واسمه الحقيقى **محمد حليس**" تستنكر فيه الجماعة إطلاق سراح **عباس مدنى** رئيس الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وجاء فى البيان مايلى:

« **إن اطلاق سراح عباس ليس إلا غطاء لمؤامرة تنسج خيوطها الآن لضرب الجهاد ، والدليل هو أن عباس بدأ يهرطق بحديثه عن توقيف العنف وإخراج البلاد من محنتها فى حين كنا ننتظر منه التخلى عن جبهة الانقاذ والانضمام إلى صفوف الجهاد والمجاهدين »؛ ثم أضاف البيان قائلا : « أن عباس وضع نفسه فى خدمة ديمقراطية الكفر التى نرفضها جملة وتفصيلاً .. »**

وتوعدت " كتيبة السنة" التابعة للجماعة الاسلامية المسلحة بالموت كل من يستجيب لنداء عباس مدنى.

والمعروف أن " **الجماعة الاسلامية المسلحة**" **تكفرّ عباس مدنى وكذلك زعيم السلفيين المتشددين " على بلحاج".**

وفى التاسع من أغسطس تأكد موقف الجماعة الاسلامية المسلحة مرة أخرى عندما أعلنت أنها لن تلتزم بأى هدنة مع الحكم الجزائرى ، وأنها ستعاقب كل فئة أو مجموعة تلبى نداء الشيخ مدنى « **الذى وضع نفسه فى خدمة الديمقراطية الملحدة** ». واعتبرت الجماعة الاسلامية أن الإفراج عن عباس مدنى " ماهو إلا حلقة فى المؤامرة التى تحاك ضد الجهاد".

وجاء هذا الموقف فى رسالة خطية تحمل ختم « **الجماعة الاسلامية - منطقة جيجل - كتيبة السنة** " . وطالبت الرسالة الشيخ مدنى بأن " يعلن توبته وتخليه عن الجبهة الاسلامية للانقاذ وولاءه للجهاد والمجاهدين " وقالت إنها فى الوقت الذى كانت تترقع فيه أن يفعل ذلك .. إذا به " **يردد بدعاً مثل وقف العنف وإخراج الجزائر من الأزمة وإطفاء الحريق"!**

عباس مدنى

كذلك ، فإن جماعات عديدة منشقة يقود بعضها " **خالد الساحلى**» (أبو صهيب) و« **حسان حطاب**» أعلنت أنها لم تلتزم بأى هدنة مع الحكم ، ووجهت تحذيراتها إلى **عباس مدنى** من الوقوع فى « **فخ الديمقراطية** » مجدداً ، مؤكدة أن الكلمة الأخيرة سوف تصدر من " المجاهدين" !

« مثلث الموت »

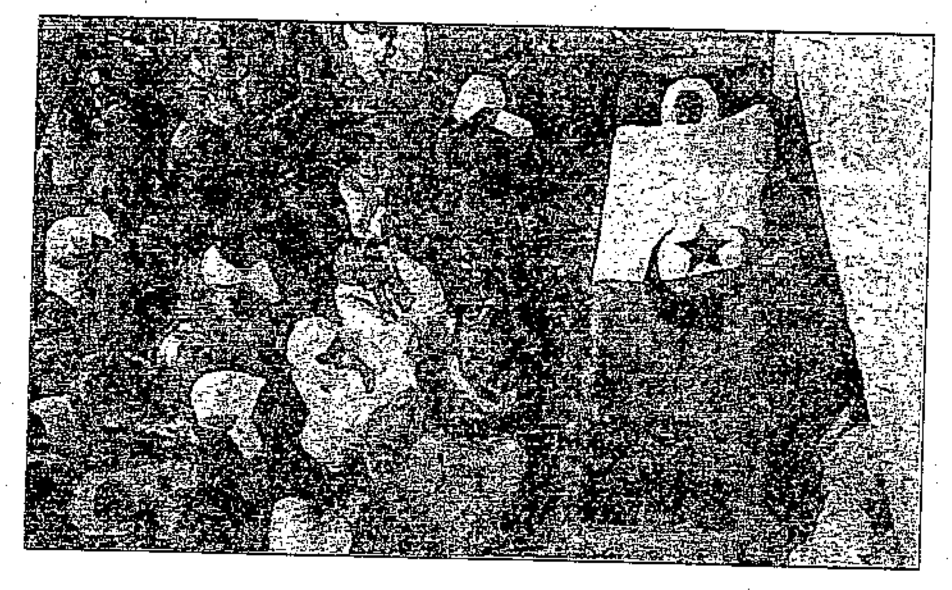
وهكذا .. تكررت المجازر فى « مثلث الموت» الذى يضم ثمانى محافظات فى وسط البلاد .. والذى تحول إلى " سلخانة".

وكانت الجماعات المسلحة ، التى بدأت نشاطها العملى فى بداية عام ١٩٩٢ قد انشطرت إلى عدة شظايا بفعل التناحر والمنافسة والصراعات المستمرة بين عناصرها وأمرائها ، وبسبب اختلاف أساليب المعارضة المسلحة التى تريد اتباعها.

فهناك **الجيش الاسلامى للانقاذ** (الذراع العسكرية للجبهة الاسلامية للانقاذ) - يتمركز فى شرق ووسط البلاد) . وهناك " **الجماعة الاسلامية المسلحة** (التنظيم الأكثر دموية) بزعامة «**عنتر الزوابرى**»(الذى قيل إنه لقى مصرعه ولكن النبأ غير مؤكد) . وهناك «**الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد**» بزعامة سيد على بن حجر .. وتبقى بعض الفصائل المستقلة التى تعمل لحسابها الخاص مثل **فصيل مصطفى كرطالى** ، **وفصيل مصطفى عقل** .

وثمة جماعات متطرفة كثيرة خرجت عن السيطرة .

ومن الواضح تماماً الآن أن أخطر الجماعات هى" **الجماعة الاسلامية المسلحة** "التى صرح أحد قادتها مؤخراً أنها لن تتورع



جنازة الصحفى سعيد تازروت... الاغتيال لاسكات أصوات المعارضة

عن ذبح " أعداء الاسلام" من أصغر طفل حتى المسنين. وتريد هذه الجماعة - وفقاً لما تنشره فى مطبوعاتها - اقامة دولة الخلافة فى الجزائر دون زيادة أو نقصان . وجاء فى بيان لأحد زعماء الجماعة أن المطلوب هو « **الحكم بتغليب تقليد السلف الصالح على العقل والمنطق** »! . وتقول بعض المصادر - نقلاً عن **كمال تمازى** العضو القيادى فى الجبهة الاسلامية للانقاذ - أن **عنتر الزوابرى** رئيس هذه الجماعة الاسلامية المسلحة يبلغ من العمر ٢٧ سنة **ولايعرف القراءة أو الكتابة ، وليس متفقها فى الدين ، ولاعلاقة له بالسياسة ، وأن الجماعة تضم خريجى سجون ولصوص وأميين لايعرفون من الدين سوى كلمتى كافر وغير كافر . وبعضهم يتناولون المخدرات ويقترفون سلوكيات تتعارض مع قيم الدين.**

وتشير المعلومات المتاحة إلى أن عدد عناصر هذه الجماعة فى تقلص مستمر وأن معظمهم من جماعة التكفير والهجرة.

وترفض **الجماعة الاسلامية المسلحة** أى اتصال مع الجبهة الاسلامية للانقاذ وترفض الحوار مع النظام الحاكم فى البلاد . وهناك جماعة منشقة عن الجماعة الاسلامية المسلحة ، تحمل نفس الاسم وتنتشر فى إحدى مناطق محافظة البليدة . وهى على خلاف شديد مع **عنتر الزوابرى** . ووفقاً لتقديرات الجبهة الاسلامية للانقاذ فان عدد عناصر كل الجماعات الاسلامية حوالى ٢٠٠٠ شخص منهم ٩٠٠ فى الجيش الاسلامى للانقاذ ، و٢٥٠ فى جماعة الزوابرى "الاسلامية المسلحة و١٥٠ فى الجماعة المنشقة عليه و٣٠٠ فى " الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد" و٤٠٠ متفرقون على جماعات صغيرة مستقلة .

تراجع " الإنقاذ"

وكانت الجبهة الاسلامية للانقاذ قد اعتمدت فى البداية على عناصر الجماعة الاسلامية المسلحة لتهديد كل من يقف فى طريقها .. واعترفت رموز فى جبهة الانقاذ ، فى وقت من الأوقات ، بتورطها مع الجماعة الاسلامية المسلحة ، بل أن بعض عناصر التيار المتشدد فى جبهة الانقاذ انضمت فى وقت مبكر إلى " الجماعة الاسلامية ".

ولوحظ أن **المذابح تقع فى مناطق كانت قد انتخبت مرشحى الجبهة الاسلامية للانقاذ فى أول عام ١٩٩٢** ، وهو مايعد إشارة إلى أن المذابح الأخيرة استهدفت إحباط حوار الشيخ عباس مدنى مع السلطة وتفويت الفرصة عليه وعلى جبهة الانقاذ لتقيما من المساهمة فى ايجاد حل للأزمة ، الأمر الذى يرفع أسهم جبهة الإنقاذ مرة أخرى فى الحلبة السياسية الجزائرية ويدعم نظام الحكم.

وكان الاتفاق بين **السلطة وعباس مدنى** يرتكز على قيام الأخير بتوجيه نداء للجماعات المسلحة لوقف العنف على أن تطلق الحكومة سراح المسجونين من أعضاء جبهة " الانقاذ" والمتعاطفين معها ، ثم يدخل **الطرفان فى** حوار لوضع حد نهائى للأزمة ، وتسليم السلاح ، وليحث كيفية محاكمة من سيبقون فى السجون من المتطرفين مع تخفيف الظروف بالنسبة لهم ، وأخيرا .. بحث امكانية عودة " الانقاذ" لممارسة العمل السياسى تحت اسم جديد ، وربما اشتراك الجبهة فى الانتخابات المحلية البلدية فى شهر أكتوبر الجارى عن طريق تقديم مرشحين على قوائم أحزاب سياسية أخرى.

وأصبحت مشكلة **عباس مدنى** هى كيفية إقناع عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة بوقف عملياتهم وإلقاء السلاح .

وهنا يجب أن نتوقف لالقاء الضوء على مقدمات هذا الحدث.

الخريطة السياسية

إن مانشهده اليوم من إعادة تركيب للخريطة السياسية فى البلاد يتبع طريقاً معاكساً تماما للطريق الذى اتبعه نظام الرئيس الجزائرى **الشاذلى بن جديد** بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨.

يقول الدكتور **جورج الراسى** فى كتابه " **الاسلام الجزائرى ، من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات** " (دار الجديد - بيروت): إن الشاذلى بدأ بالانتخابات بلدية صعوداً نحو

الجماعة الاسلامية المسلحة

تتهم « عباس مدنى »

بوضع نفسه فى خدمة

« الديمقراطية الملحدة »

هدف الجماعة الإسلامية المسلحة« الحكم بتغليب تقليد السلف الصالح على العقل والمنطق » !!

انتخابات نيابية ومن ثم رئاسية في آخر مرحلة. لكن نظام الرئيس **اليمين زروال** بدأ من القمة بتأمين موقع الرئاسة أولاً لأنه حجر الزاوية في بنية المؤسسات الجزائرية، نزولاً نحو الانتخابات البرلمانية والبلدية المؤجلة سلفاً. وفي هذا السياق - يجري تكوين أغلبية رئاسية وإدخال تعديلات على الدستور وعلى قانوني تشكيل الأحزاب والانتخابات **بحيث تبقى اللعبة السياسية محصورة بين لاعبين أساسيين يسهل التحكم في معظمهم.**

أما عن التيار الاسلامي، وعلى رأسه **جبهة الانقاذ**، فقد شهد تحولات عميقة استفادت منها السلطة إلى حد كبير.

فهنالك أولاً **الأحزاب الاسلامية المعتدلة** التي شاركت في الانتخابات الرئاسية ودخلت بعد ذلك في حكومة **أحمد ويحيى** التي تشكلت في مطلع عام ١٩٩٦ (والمقصود بذلك **حركة مجتمع السلم (حماس) بزعامة محفوظ نحناح) و" حزب التجديد الجزائري".**

وهنالك التيار المنشق عن جبهة الانقاذ المتمثل بأحد مؤسسيها - وهو الشيخ **أحمد مراني** - والذي اشترك بدوره في الحكومة كوزير للشئون الدينية، وشن حملة لإبعاد المساجد عن الاستغلال السياسي، ودعا إلى إنشاء مجالس اسلامية تعمل كأجهزة إرشاد في شئون الدين بهدف « **تهميش الجماعات الاجرامية التي تستخدم الفتاوى على هواها، وهي فتاوى ليس لها صلة بالقيم الحقيقية للإسلام** » (تصريح له لوكالة الأنباء الجزائرية يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٦). كما اقترح الشيخ **أحمد مراني** الذي ترك جبهة الانقاذ في عام ١٩٩١، انشاء مركز للدراسات الاستراتيجية لحماية البلاد من غزو " الأفكار الهدامة والأجنبية " أي تلك التي تدعو إلى إسلام متشدد.

ويتناول " جورج الراسي" الصراع بين **الجبهة الاسلامية للانقاذ** وبقية الجماعات الاسلامية، وخاصة " **الجماعة الاسلامية المسلحة** .. هذا الصراع الذي وصفه بأنه يزداد عنفاً وحدة يوما بعد يوم، والذي وصل إلى مرحلة التصفيات الدموية، خاصة بعد **اقدام الجماعة الاسلامية المسلحة على إعدام** الشيخين محمد السعيد وعبد الرازق رجام و١٤٠ **عنصراً من أنصارهما في أواخر عام ١٩٩٥، بتهمة " الانضمام إلى الجماعة الاسلامية المسلحة في ١٣ مايو ١٩٩٤ بهدف السيطرة عليها وجعلها تحت وصاية جبهة الانقاذ** "، وفقاً لما جاء في بيان أصدره أمير " الجماعة الاسلامية المسلحة" **أبو عبد الرحمن أمين (جمال زيتوني)** في الخامس من يناير عام ١٩٩٦ قبل أن يسقط هذا الأخير بدوره في كمين يقال أن أنصار جبهة الانقاذ نصبوه له في أواسط يوليو ١٩٩٦. واستمر مسلسل التصفيات بعد ذلك.

تصفيات داخل " الانقاذ"

ولابد من الإشارة أيضا إلى الخلاف الذي دب بين أقطاب جبهة الانقاذ أنفسهم حول كيفية التعامل مع مبادرات السلطة، وخاصة بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ١٩٩٥.

فالشيخ **عثمان عيساني**، واحد من خمسة عشر شخصية قدموا طلب الترخيص للجبهة الاسلامية للانقاذ إلى وزارة الداخلية عام ١٩٨٩، وهو الذي رأس المكتب التنفيذي للجبهة بعد اعتقال **عبد القادر حشاني** في يناير ١٩٩٢ قبل أن يدخل السجن بدوره بعد أسابيع ولايخرج منه إلا في يوليو ١٩٩٤.

وقد وجه الشيخ **عثمان عيساني**، مع شخصيات اسلامية أخرى، رسالة إلى الرئيس الجزائري **اليمين زروال** في مطلع عام ١٩٩٦ يعلنون فيها رغبتهم في إعلان هدنة. وصرح الشيخ عيساني بعد ذلك بأنه ورفاقه يؤيدون فكرة تغيير اسم الجبهة لكي تستطيع معاودة مزاولة نشاطها. ولكن « **رابح كبير** »، رئيس الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية للانقاذ - اللاجئ إلى ألمانيا - استنكر مضمون هذه الرسالة الموجهة إلى رئيس الجمهورية، وأعلن أن الوحيدين الذين يستطيعون اتخاذ مواقف ومبادرات باسم الجبهة هم الشيوخ المعتقلون والشيوخ المفرج عنهم والقيادة الميدانية بزعامة « **مدني مزراق**» والهيئة التنفيذية في الخارج بقيادته هو شخصيا.

ومما يلفت النظر أن « **رابح كبير** " نفسه وجه رسالة إلى **اليمين** زروال عقب انتخابه لرئاسة يدعو فيها إلى الحل السياسي للأزمة وأتبعها بعد أيام ببيان يدين فيه الأعمال الارهابية.

ويسترعي الانتباه أيضا أن « **رابح كبير** » ينفي عن **أنور هدام** رئيس البعثة البرلمانية اللاجئ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حق اتخاذ مواقف ومبادرات باسم الجبهة الاسلامية للانقاذ.

انها، إذن، أجواء مشحونة تسود العلاقات داخل التيار الاسلامي سواء تعلق الأمر بـ " العمل المسلح" (الارهاب) أو بالعمل السياسي. كما أن الانقسامات والصراعات والتصفيات وصلت إلى أقصى مدى.

وبطبيعة الحال، فان هذه الانقسامات تصب في مصلحة السلطة التي كسبت إلى صفها الجماعات والأحزاب الاسلامية الأكثر اعتدالا وإيمانا بالعمل السياسي. **وتركت السلطة تلك الجماعات المسلحة تصفي بعضها بعضا** وتحصر نشاطها في بعض البلدان البعيدة عن المدن الكبرى قبل أن تنفجر في ضواحي العاصمة مؤخرا.

وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى مواقف الدول الكبرى، خاصة فرنسا والولايات المتحدة التي أصبحت أكثر اقتناعا بضرورة دعم النظام القائم.

وبذلك يكون " **عقد روما**"، الذي انبثق عن لقاء الأحزاب الجزائرية، قد انفرط قبل أن يمضي على قيامه عام واحد. فالجبهات الثلاث التي كانت تشكل عاموده الفقري، أي **جبهة الانقاذ وجبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية** شهدت انقلابات وتغييرات وصراعات جعلتها إما تقترب من أطروحات السلطة المسلحة بشرعية دستورية مستمدة من صناديق الاقتراع، وإما تغرق في منازعاتها الداخلية. وفي الحالتين فان الحكم رابح والمعارضة خاسرة (الاسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات ص ٤٧٦).

داخل السلطة

ولابد من أن يدرك هؤلاء الذين يتهمون الحكم في الجزائر بأنه يرتكب المذابح، أبعاد هذه الصورة حتى يتبينوا أن السلطة ليست في حاجة لأن تفعل ذلك.

فهذا الحكم أجرى انتخابات الرئاسة في أكتوبر ١٩٩٦، وانتخابات البرلمان في يونيو ١٩٩٧ ويجري في الشهر الحالي الانتخابات البلدية.

كما أن الحكم أطلق سراح عباس مدني

في ١٤ يوليو الماضي وفر كل الظروف لقيادة جبهة الانقاذ ، بما فيها أجهزة الاتصال لحل الأزمة بل أن **اليمين** زروال قام - عندما كان وزيراً للدفاع - بزيارة **عباس مدني** في زنزانته بالسجن العسكري في البليدة في نهاية عام ١٩٩٣ ليطلب منه اصدار بيان بوقف العنف.

صحيح أن هناك خلافات في وجهات النظر داخل أجنحة السلطة الحاكمة في الجزائر بخصوص بعض القضايا ، منها الموقف من الجبهة الاسلامية للانقاذ ، ولكنها خلافات غير جوهرية تدور حول أفضل الوسائل للمحافظة على هيبة الدولة والقلق من الحساسيات من جانب أهالي ضحايا الارهاب .. ولاتصل إلى حد قيام جناح في السلطة بارتكاب المجازر لاثبات صحة وجهة نظره !

ومن الطبيعي أن يكون هناك عدم تجانس داخل السلطة بخصوص أفضل الوسائل للتعامل مع جبهة الانقاذ ، وأن يكون هناك دعاة الحل الأمني فقط ، والحل السياسي إلى جانب الحل الأمني.

لماذا تتصاعد المذابح؟

غير أنه من غير المتصور أن تقوم السلطة بأيديها بهدم الانجاز الوطني الذي ظل علامة مميزة خلال الستينات على جبين حركة التحرر الوطني والحركة الاستقلالية الحديثة(كتاب " **الأزمة الجزائرية**" : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من تأليف عشرين مفكراً عربيا)

وهذه الجرائم البشعة تمس مكانة السلطة ذاتها وتنخر في مقومات وجودها وقواعد استمرارها . بينما من مصلحة الجماعات الارهابية - وليس السلطة - انتشار العنف وسفك الدماء ، الأمر الذي يشكل إضعافا للنظام ومعولاً لاسقاطه أو على أقل تقدير اجباره على التنازل وقبول الضغوط للحوار مع هذه الجماعات مما يمنحها الشرعية التي تتطلع اليها.

لامعنى إذن للتغطية على الفاعل الحقيقي عن طريق الإدعاء بأنه مادام الغموض يكتنف هذه الجرائم ، ومادام لم يعرف الفاعل والقاتل والذابح .. فلا بد أن تكون السلطة هي المخططة والمنفذة!!

تقول صحيفة " الفيجارو" الفرنسية أنه كلما عزز اليمين زروال من سلطته في الداخل - وهو الذي - يحظى بدعم من الجيش - وكلما دعم مركزه خارج البلاد .. ضاعفت المجموعات الاسلامية من عمليات القتل والتدمير.

جميلة بو حريد .. الجبهة الاسلامية للانقاذ انتهت كحزب سياسي

المذابح استهدفت احباط حوار عباس مدني مع السلطة

وتؤكد الصحيفة أن عمليات اطلاق سراح قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ بالتدريج تفجر غضب الارهابيين وتصيبهم بمس من الجنون .. فيزدادون مغالاة في القتل والذبح والتنكيل بالأبرياء ، حيث أنهم يتهمون زروال بأنه يعد نوعا من التقارب الذكي مع بعض المسئولين في جبهة الانقاذ في وقت اقتنع فيه هؤلاء المسئولون في الجبهة بالتخلي عن الأوهام والخزعبلات وبأن ميزان القوى في البلاد ليس لصالحهم ، وآمنوا بأن الزمن الذي كانوا يتصورون فيه أن حزبهم الأصولي هو صاحب أغلبية كبيرة قد ولى..

وتوضح " الفيجارو" أن قادة الجماعات الارهابية المسلحة يخشون هذه السياسة الجديدة للرئيس زروال وكذلك فانهم يمعنون في القتل العشوائي لترويع المواطنين وبث الخوف في نفوس الذين انشقوا عليهم أو في سبيلهم للانشقاق على دعواهم الباطلة . ويفترض الإرهابيون أن ممارسة القتل دليل على أنهم مازالوا أقوياء ولهم اليد الطولى وأنهم - هم - الموجودون في الساحة وأصحاب التأثير وليس هؤلاء الذين قررت السلطة التعاون معهم.

أين الضمانات؟

ولذلك لم يكن للافراج عن **عباس مدني** و**عبد القادر حشاني** أي تأثير على الأوضاع الأمنية . فالواقع الجديد يختلف تماماً عن ذلك الذي تركه مدني عندما قادته الوحدة الخاصة التابعة للدرك من مكتبه في شارع حتماني بوسط العاصمة إلى المعتقل !

وقد صرح **عباس مدني** - قبل أيام من فرض الاقامة الجبرية عليه في ٣١ أغسطس الماضي - بأنه حصل على ضمانات من كل الجماعات المسلحة النشطة ميدانياً بأنها ستلتزم بأي نداء يوجهه لوقف العنف"

ولم يكن ذلك صحيحاً.

لقد تأكد أن كل مايستطيع عباس مدني أن يفعله هو أن يعرض هدنه يلتزم بها" **الجيش الاسلامي للانقاذ"** التابع لجبهة الانقاذ وبعض الجماعات الأخرى . وليس سراً أن عباس مدني أوفد عدداً من شيوخ " الانقاذ" إلى المناطق التي تنشط فيها الجماعات المسلحة للاتصال بأمرائها ، غير أن هؤلاء الشيوخ لم يحققوا أي نتائج.

ويعترف أحد قادة " الانقاذ" بأنه ورفاقه في قيادة الجبهة لايبحثون عن مجد ضائع ولايصطادون في الماء العكر الآن بقدر مايحاولون تهدئة **سبعين في المائة** من عناصر الجماعات المسلحة .

وليس هناك ضمان لنجاح الانقاذ في عزل **الثلاثين في المائة الباقين أو في اختراقهم وتصفيتهم من الداخل في ضوء التجارب. رغم كل مايقال بشأن فرار حوالي ٢٠٠٠ من أفراد الجماعة الاسلامية المسلحة من صفوف جماعتهم وانضمامهم إلى الجيش الاسلامي للانقاذ أو تسليمهم لأنفسهم إلى جهات الأمن وهو أمر غير مؤكد .. في الشق الذي يتعلق بالانضمام إلى الجيش الاسلامي للانقاذ).**

" وثائق دامغة "

ومن أمريكا .. ينسب السيد " **أنور هدام** " ، ممثل الجبهة الاسلامية للانقاذ ، أعمال القتل كلها إلى الشرطة الجزائرية وإلى قوات الأمن - المفترض أنها حاكمة - زاعماً أن في يده " **الوثائق الدامغة**". والحقيقة - كما يقول الكاتب اللبناني **وضاح شرارة** - أن " وثائق " السيد هدام - أي ظنونه - لاتدمغ إلا ضعف تحمله التبعة والمسئولية عن أقواله.

وقد نجح الارهابيون في إقناع عدد من محللي الصحف الغربية بنظرية ارتكاب

الشاذلي بن جديد..

اهمال مصالح الطبقات الشعبية



السلطة للجرائم الوحشية الأخيرة.

وترد المناضلة الجزائرية الشهيرة " جميلة بو حريد " ، التى كانت رمز الثورة الجزائرية ، والفدائية التى هزت العالم فى الستينات .. فتقول:

(الجماعة الاسلامية المسلحة هى **المسئولة عن المذابح** ، وكانت قد انشقت عن موقف الجيش الاسلامى للانقاذ بعد اعلانه الهدنة . وقد دفعت الاتصالات الجارية بين السلطة وجناح فى الانقاذ .. دفعت الجماعة الاسلامية إلى **التصعيد** وتنفيذ استراتيجيتها الجديدة .. **معتبرة أنه فى حالة نجاح الحوار بين الانقاذ والسلطة تستدفع هى الثمن** ، لذلك كان لابد ، من وجهة نظرهم ، من التصعيد بعد أن أصبح الهدف منع عودة الاستقرار . وأدى **خروج عباس مدنى من السجن إلى زيادة الطين بلة ، حيث أعتبرت الجماعة الاسلامية المسلحة أن الانقاذ ومدنى قد باعا عنتر الزوابرى زعيم الجماعة إلى الجهات الأمنية"**

وتؤكد جميلة بو حريد أن الجبهة الاسلامية للانقاذ قد انتهت كحزب سياسى . فمن الانقاذيين من انضم إلى حزب النهضة أو إلى " مجتمع السلم (حماس) . ومنهم من توافق مع حزب التجمع الوطنى الديمقراطى الحاكم ، وخاصة إذا علمنا أن **عباس مدنى** هو الذى طلب فتح صفحة جديدة مع السلطة بعد أن ابتعد " تكتيكيا " أكثر فأكثر عن المتشدد " **على بلحاج**".

الإمارات العشرون

ويدعى قادة جبهة الانقاذ أن الجيش الاسلامى للانقاذ كان يركز هجماته فى الفترة السابقة على أفراد الجيش والشرطة والدرك وتخريب المنشآت الاقتصادية دون التعرض للمدنيين!

غير أنه من الواضح أن الارهابيين عاجزون الآن عن مهاجمة مواقع ذات أهمية اقتصادية وعسكرية أو سياسية . ولم يعد من الأسهل اغتيال شخصيات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية (**كان من الأسهل اغتيال أكثر من ٦٢ صحفيا فى السنوات الماضية!**) .. فاتجهوا إلى ذبح المواطنين باعتباره أقل تكلفة وأسهل أداء ، وتتوفر له كل عناصر الإثارة الإعلامية . **وأصبح الارهاب موجها إلى جماهير الشعب. وقام الارهابيون بتقسيم البلاد إلى عشرين " إمارة" على رأس كل واحدة " أمير" و" مجلس ادارى"** كما أصبح واضحاً أن حملة الارهاب الجديدة تهدف إلى منع تكوين مجالس

* الجيش ومؤسسات جبهة التحرير .. يستولون على معظم عائدات النفط والغاز
* الطبقة السياسية معزولة عن الشعب .. وكفاءتها محدودة.
* الفساد وصراعات مراكز القوى فتح الباب أمام الفوضى والعنف .

المحافظات والمجالس المحلية المراد انتخابها ، أو على الأقل عرقلة تكوينها .

" الغاضبون من الله!

ولم يجد هؤلاء الذين أخذوا على عاتقهم مهمة التغطية على المجرمين الحقيقيين وسيلة أمامهم سوى القول بأن جماعة " **الغاضبون من الله** " التى تشارك فى ارتكاب المذابح لابد أن تكون جماعة علمانية ، لأنه ليس من المعقول أن يؤسس مسلمون متدينون جماعة تحمل هذا الاسم!!!

هم لايعرفون إذن أن " **الغاضبون من الله** " فرقة باطنية تتصل بـ " الأسرار" الخفية والغريبة البائدة وتعتزل عالم الناس الأسوياء ودنياهم وصناعتهم ودينهم . أنهم فصيلة من الجماعة الاسلامية المسلحة شبيهة فى غلوها بفصيل الحشاشين . **وأفراد جماعة " الغاضبون من الله " يقطعون سبابة يمناهم ويحلقون حواجبهم ورموش أعينهم ويستهدفون النساء الحوامل لمنع ولادة المزيد من الكافرين !!**

ويقول الكاتب اللبنانى **وضاح شرارة** أن حديد الفؤوس والخناجر والسيوف من معدن يسمى **بسر الحياة** - عند أفراد هذه الجماعة - ، وهو نظير " **عين الحياة**" التى رآها الاسكندر ذو القرنين (فى الروايات الشعبية) فى المنام " وعين الحياة هى إمرأة ، وهى نبع ماء .. من يشرب منها لا يشبع أبدا . " وسر الحياة" - يجمع بين الضدين : الحياة والموت ، ويحيلهما على مصدر - أو معدن مستور وخفى . ويروى أن " الغاضبون " غير مختونين . **وتقسم الجماعة الباطنية أيام الأسبوع إلى أيام " عمل " فيقتل أصحابها فى أثناء يومين " انتقاما" و" جهادا" .. وهناك أيام " متعة"** ، وهم ينذرون يومى " الانتقام" و" الجهاد" للدين (كما يزعمون) و" يتمتعون" فى الأيام الباقية بالقتل لغير وجه الدين!!

ويدعى هؤلاء القتلة **أن ارتكاب ماحرم الدين وحرمت الشريعة هو من صور " الانتقام الإلهى"** ، فالخالق - على حد زعمهم - إنما يتوسل بهم إلى انتهاك ماأنزل من الأحكام والشرائع امتحانا للناس وابتلاء لهم!!! ويروى عن أهل هذه الفرقة محاكاتهم لعواء الذئاب وارتمائهم على ضحاياهم بالفؤوس والخناجر والسواطير " جماعيا " أى وهم أشبه بقطيع من الذئاب الكاسرة والعادية!!

خطأ فى التقدير

وقد أخطأ الشيخ **عباس مدنى** الحساب عندما استمع إلى تصريح السكرتير العام للأمم المتحدة الذى قال فيه إن الأزمة الجزائرية لم تعد شأناً داخليا . فقد استنتج الشيخ أن موقف عنان هو موقف واشنطن، وأن الوقت قد حان لاتاحة الفرصة - من جانبه - أمام واشنطن للضغط على النظام الجزائرى بدلاً من ترك الأوراق بين يدى باريس .. فبعث الرجل برسالة عن طريق مركز تليفزيون الشرق الأوسط إلى **كوفى عنان** لشرح موقفه وتبرئة الانقاذ وتحميل السلطة مسئولية عدم السعى إلى حل الأزمة.

جاء ذلك فى وقت تعانى فيه السلطة الجزائرية من حساسية شديدة تجاه أى محاولة لتدويل الأزمة أو ماتعتبره تدخلاً فى شئونها الداخلية ، وتجاه أى محاولة لالقاء مسئولية الأحداث الدموية على عاتقها . كما جاء ذلك فى وقت قررت فيه **الولايات المتحدة** الدخول إلى الجزائر لتؤسس وجودا لها فى قلب منطقة الثروات الهائلة من البترول والغاز .(لم يحدث قط أن تعرض أمريكيون للاعتداء فى الجزائر رغم وجود الكثير من الشركات الأمريكية هناك بينما كان الفرنسيون هم الذين يتعرضون للاعتداءات) والملاحظ أن الولايات المتحدة منحت الرئيس زروال مؤخرا شهادة " حسن سير وسلوك".

الاتصالات مستمرة

والأرجح أنه رغم وضع الشيخ **عباس مدنى** فى الاقامة الجبرية ، ورغم إعلان أحد مسئولى جبهة الانقاذ فى الخارج أن الجبهة أوقفت اتصالاتها مع الحكم الجزائرى فان الاتصالات مع الحكم لاتزال جارية ، وخاصة بين الجيش الجزائرى والقيادة الميدانية للانقاذ برئاسة الشيخ مدنى مزراق.

ففي الجزائر اليوم رئيس منتخب وحكومة دستورية وبرلمان اختار الشعب أعضاءه في انتخابات أكدت تقارير المراقبين الدوليين الذين تابعوها ، نزاهتها . بل إن التيار الاسلامي المعتدل في البرلمان الجديد - الذي تمثله حماس **والنهضة** - حصل على أكثر من ٢٧ في المائة من الأصوات بينما حصل التيار العلماني على ١٢ في المائة ، في حين حصل التيار الوطني (**جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي معاً**) على حوالي ٥٧ في المائة فقط من المقاعد .

وتحتاج السلطة في الجزائر - من أجل تدعيم الشرعية الدستورية - إلى الحفاظ على الأمن الوطني لمواجهة تحديات الأوضاع الاقتصادية . كما تحتاج الجبهة الاسلامية للانقاذ ، التي ترنحت وتمزقت وضعفت مواقعها ، إلى التفاهم مع السلطة.

وتتحمل الدول الجزائرية مسئولية جسيمة عن الوضع الراهن .

لقد تمزقت أيضا جبهة التحرير الوطني الجزائرية - الحاكمة سابقا - التي سيطرت على الحياة السياسية طيلة الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٩ وانشغلت بادارة صراعاتها الداخلية ، الأمر الذي أدى إلى تضخم المؤسسة العسكرية وأجهزتها القمعية . واقتصر اهتمام الحزب الحاكم على تشديد قبضته على هياكل الدولة من أجل منافع معينة ، مما كان له تأثير سلبي في مشروعية الدولة الوطنية وتقبل الجماهير لمشاريعها التحديثية .

السنوات العجاف

وقد عاش الشعب الجزائري تسع سنوات عجاف من حكم **الشاذلي بن جديد** تحملت خلالها الطبقات الدنيا متاعب كثيرة في ظل صراع طبقي أسفر عن ظهور طبقتين لم تكونا موجودتين على هذا المستوى في السابق (لأن سنوات حكم **هواري بومدين** شهدت محاولات السلطة التقريب بين الطبقات وتذويب الفوارق بينها) . **ويتحمل الشاذلي بن جديد مسئولية إطلاق موجة العنف والتدمير بسبب اهماله المزري لمصالح الطبقات الشعبية** . ثم أطلق بن جديد سراح الذين أدانتهم المحاكم بتهمة التخريب وصنع منهم مستشارين للرئاسة الجزائرية ، ودعا قادة التيار الديني المتطرف للاستيلاء على الشارع . لقد تكررت في الجزائر قصة أنور السادات في مصر:

الاعتماد على المتطرفين في ضرب الخصوم السياسيين وبعدها توجه المتطرفون الى إزاحة الحكم والاستيلاء على السلطة.

أين العائدات ؟

القضاء وصراعات مراكز القوى في الجزائر فتحت الباب أمام الفوضى . وكانت بعض العناصر تمارس الوصاية على الشعب الجزائري باسم التاريخ(الثورة الجزائرية) .. إلا أن القوى الدينية المتطرفة كانت تعمل على الغاء هذه الوصاية ، ليس لأن الشعب في نظرها ، قد وصل إلى سن الرشد .. ، ولكن لكي يخضع لوصاية جديدة **هي وصاية أدعياء الدين والمتاجرين به والذين يقررون نوع علاقة الناس بخالقهم.**

وبحكم اختلاف درجة الاستفادة من توزيع الثروات الناجمة عن الطاقة النفطية والغازية .. ازدادت الهوة بين مجتمعين متناقضين ومزدوجين ، وتآكلت الشرعية الوطنية لتستبدلها الفئات الشابة بشرعية دينية شديدة التسييس.

ولاشك أن الجنوح إلى أسلمة الجزائر على نحو متشدد لم يكن ناشئا من فراغ ، بل كان امتدادا لتراكم تاريخي ساعدت أجهزة الحكم المحلي على تبلوره منذ أواسط السبعينات ، ذلك أنها أبدت تسامحاً كبيراً تجاه نشاط المتطرفين الدينيين ، بل أن نجاح **الجبهة الاسلامية للانقاذ في انتخابات يناير ١٩٩٢ يعد امتدادا لأطروحات الشق الاسلامي في جبهة التحرير الجزائرية**. ولاشك أيضا في أن أطروحات جبهة الانقاذ **لاتمثل في شئ التيار الوطني الحقيقي في الجزائر ولاتنسب نفسها إلى مصالي الحاج وفرحات عباس أو عبد الحميد** بن باديس ، كما يوضح البرفيسور **بنجامين ستورا** المؤرخ المتخصص في شئون الجزائر.

وقد ذهبت معظم عائدات النفط والغاز للجيش والمؤسسات التي أنشأتها جبهة التحرير بدلاً من توجيهها إلى توفير فرص العمل وانعاش القطاع الزراعي ودعم النشاط الاقتصادي . وأصبحت امتيازات مسئولي السلطة بلا حدود إلى جانب الأرباح المحرمة من أنشطة السوق السوداء ومضاربات العملة.

الموقف الحرج

ولايزال الموقف حرجاً في الجزائر لأننا لو افترضنا أن الجيش الاسلامي للانقاذ أعلن هدنة فان الأوضاع الأمنية لن تتحسن بل الأغلب أنها ستتدهور بشدة بسبب التصعيد المرتقب من جانب الجماعة الاسلامية المسلحة.

والسبيل الوحيد للتصدي لهذه الموجة الجنونية من الجرائم البشعة هو " **انتفاضة شعبية ضد الارهاب**" يدافع المواطنون من خلالها عن أمنهم وأمن إخوانهم وعائلاتهم بأنفسهم بعد أن ثبت أن **قوات الأمن غير قادرة على أداء هذه المهمة.**

وهناك العديد من الخطوات العاجلة والضرورية التي يجب على السلطة الجزائرية اتخاذها لتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتحويل قضية مكافحة الارهاب الدموي إلى قضية شعبية . ولن يتحقق ذلك إلا باطلاق الحريات السياسية والغاء القيود القاسية المفروضة على الصحافة والإعلام.

ولاينكر أحد في الجزائر أن الطبقة السياسية هناك معزولة عن الشعب وأن كفاءتها محدودة.

وإذا كانت الجزائر تعاني الآن من "الحرب الثانية" فان المطلوب هو" الثورة الثانية" من أجل إصلاح شامل وجذري لكل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد.

التاجرون يحفرون قبور الضحايا..





الاردن يعد نفسه لمرحلة ما بعد الانتخابات



الملك حسين

صلاح يوسف

رسالة عمان

مع تحديد الملك **حسين** يوم الرابع من نوفمبر المقبل موعداً لاجراء الانتخابات النيابية المقبلة، كان من المتوقع أن يصبح حديث تلك الانتخابات هو حديث الجميع، غير أن **الحديث الذي يتردد على ألسنة الجميع اليوم في عمان هو حديث التغيرات المتوقعة بعد الانتخابات، وليس نتيجة لها.**

فمن المعروف أن الحكومات التي تشكل في البلاد بعد كل انتخابات نيابية، ليست حكومات حزبية فالاحزاب ضعيفة بطبيعتها، سواء في ذلك **أحزاب المعارضة القومية واليسارية** التي عاشت مطاردة طوال أكثر من ثلاثين عاماً الغيت فيها الحريات العامة وحلت الاحزاب المذكورة، ولوحق أعضاؤها وسجنوا ونكل بهم، **أو الاحزاب الاسلامية**، وعلى وجه الخصوص جماعة**الاخوان المسلمين** أو حزب جبهة العمل الاسلامي الذي انبثق عن الجماعة بوصفه ذراعها السياسي.

فخلال المجلسين النيابيين السابقين اللذين تم انتخابهما في المرحلة الديمقراطية التي انطلقت في العام ١٩٨٩، كان عدد نواب المعارضة من كلا التيارين يتراوح بين**٣٥ نائباً** كما في المجلس المنتخب في العام ١٩٨٩، أو **٢٣ نائبا** كما في المجلس المنتخب في العام ١٩٩٣، وهما رقمان لا **يشكلان ثقلا حاسما في مجلس** يبلغ عدد أعضائه ٨٠ **نائبا**.

وفي مقابل هذه الحقيقة الخاصة بالاحزاب المعارضة، فان الدولة لم يكن لها حزب خاص بها. فهي مع تصفيتها الاحزاب القومية واليسارية منذ العام ١٩٥٧، لم تنشئ لها حزباً، وذلك باستثناء محاولة يتيمة لم يكتب لها النجاح قامت بها الدولة في العام ١٩٧١ حين أنشأت حزباً حمل اسم **الاتحاد الوطني الاردني**. غير أن هذه المحاولة التي جاءت في ظروف مشحونة بآثار أيلول الأسود ١٩٧٠، لم تعمر طويلاً، واندثر الحزب وبقيت الدولة أو النظام بلا حزب خاص به. **وخلال الفترة بين ١٩٥٧ و١٩٨٩ والتي تمثل فترة الأحكام العرفية كان هناك انطباع لدى المواطنين بأن الاخوان المسلمين هم حزب الدولة**، فقد كانوا مستثنين من الاعتقال والمطاردة والسجون الذي تعرضت له الاحزاب الأخرى، القومية واليسارية، واطلقت الحكومة أيدي أعضاء الجماعة لشغل المناصب الحساسة، وخاصة في جهاز التربية والتعليم، وكذلك في أجهزة الاعلام المشتركة للدولة من اذاعة وتلفزيون، بل إن الدكتور **اسحق فرحان**، الأمين العام الحالي لجبهة العمل الاسلامي شغل منصباً وزارياً أكثر من مرة في السبعينات، وذلك في الوقت الذي كان فيه أعضاء وقادة الاحزاب اليسارية والقومية، والتنظيمات الفلسطينية يخضعون للملاحقة والسجن والتعذيب.

غير أن تطورات كثيرة حدثت بين عامي ١٩٥٧ و١٩٨٩، كان أبرزها ابتعاد جماعة الاخوان عن الحكومة بمسافة ظلت تتسع حتى وجدت الجماعة نفسها في جانب المعارضة قبل أن تصبح زعيمة لها.

وهكذا جاءت المرحلة الديمقراطية والانتخابات النيابية، والحكومة بلا حزب لها. والأحزاب المعارضة من قومية ويسارية واسلامية عاجزة عن تشكيل أغلبية حزبية معارضة في البرلمان في دورتيه السابقتين **فبقي البرلمان إلى حد كبير برلمان الحكومة** المكون من نواب يطلق عليهم اسم نواب الخدمات الذين يقايضون الخدمات التي يقدمونها على أساس قبلي وعشائري بموافقة الحكومة مهما كان لونها وشكلها وتوجهها، فهي الحكومة وهم نوابها.

اندماج أحزاب الوسط

لكن المرحلة مرحلة ديمقراطية، ومرحلة أحزاب وليست مرحلة عشائر وقبائل. لذا اجتمع عدد من قادة الاحزاب التي كان يطلق عليها اسم **احزاب الوسط** وأحيانا أحزاب الحكومة، وذلك بسبب قرب قادتها من النظام والحكومات المتعاقبة، بل إن بعض هؤلاء القادة كانوا أعضاء متنفذين في اجهزة الدولة في فترات سابقة، أو وزراء في حكومات سابقة، **واندمجت أحزابهم**، وهي تسعة أحزاب يجتمع أعضاؤها حول الأمين العام لذلك الحزب، في حزب واحد، حمل اسم **الحزب الوطني الدستوري. وكان واضحا منذ البداية أن هذا الحزب سيكون في المرحلة المقبلة هو حزب الحكومة**. وفي مرحلة مبكرة بدأ هذا الحزب يعد نفسه للفوز بالانتخابات بأغلبية «ينتظر» معها الملك تكليف رئيسه بتشكيل الوزارة، خاصة وأن خمسة من وزراء الحكومة الحالية، والتي يرأسها الدكتور **عبد السلام المجالي**، وهو شقيق أمين عام الحزب الوطني الدستوري، هم أعضاء في الحزب المذكور.

وقد تقاطع هذا التطور مع تطورين أخرين شهدهما الاردن: **الأول هو إعلان الاخوان وصامتين، وذراعهم السياسي جبهة العمل** الاسلامي مقاطعة الانتخابات المقبلة، وهو

القرار الذي تستقيم فيه خمسة أحزاب أخرى من التيارين القومي واليساري. **والثاني ورود اشارات عن تغييرات في الشريحة العلوية للطبقة الحاكمة في الاردن**، والتي يعتمد عليها **الملك حسين** في تسيير شئون البلاد.

وفيما يتعلق بالتطور الأول، بات واضحا أن الحوار الذي بدأ بين الحكومة والمعارضة حول المشاركة في الانتخابات القادمة أو مقاطعتها قد وصل إلى طريق مسدود، وذلك من دون أن يترك جبهة الاحزاب المعارضة في حالة من الانسجام النسبي الذي كانت عليه في السابق، بل تركت تلك الاحزاب في وضع يتسم بالتفكك وانعدام الانسجام.

فحزب **جبهة العمل الاسلامي** الذي تبع جماعة الاخوان المسلمين في مقاطعة الانتخابات شهد تقديم استقالات بعض ألمع قادته، على رأسهم الأمين العام للجبهة الدكتور **اسحق فرحان**، ورغم أن مجلس شورى الجبهة رفض استقالاتهم فان من الواضح أن بعض أعضاء الجبهة، بين فيهم بعض القياديين سوف يرشحون أنفسهم للانتخابات المقبلة، وهو ما يعني انشقاقه عن الجبهة، فضلاً عن آخرين من قيادات الصف الثاني والثالث من اعلنوا من البرم أنهم سيرشحون انفسهم بالرغم من قرار الجبهة بالمقاطعة.

وهكذا تتعرض الجبهة إلى أول انشقاق فيها منذ تأسيسها في أوائل العام ١٩٩٣، وذلك بغض النظر عن حجم هذا الانشقاق.

وعلى صعيد العلاقة بين أحزاب المعارضة الذين تجمعهم لجنة تنسيق تضم ١١ **حزبا** منها، فانها تصدعت وخاصة بعد التقاء الاحزاب الأحد عشر بين مقاطعين للانتخابات بدأوا خمسة احزاب من فيهم جبهة العمل الاسلامي، قبل أن ينضم إلى هذه الاحزاب ثلاثة أحزاب أخرى هي **جبهة العمل القومي، وحزب الوحدة الشعبية اليساري وحزب المستقبل** الذي يمثل يسار الوسط، والأخير ليس عضوا في لجنة التنسيق.

ومن انتقال حزب جبهة العمل القومي والوحدة الشعبية إلى جبهة الاحزاب المقاطعة، فانها أضعفت مجموعة احزاب المشاركة المشروطة التي تضم الحزب الشيوعي الاردني وجناحي حزب البعث وحزب الأرض العربية، فقرر الشيوعي والبعث التقدمي القريب من سوريا والأرض العربية المشاركة دون شروط.

أما انتقال **حزب المستقبل** إلى قائمة المقاطعين فقد اضعف قائمة احزاب المعارضة التي، برغم معارضتها كانت ستشارك في الانتخابات والتي كانت تضم حزب المستقبل والحزب الوحدوي الديمقراطي اليساري الذي بقي وحيدا في قراره خوض المعركة الانتخابية من موقع المعارضة.

وهكذا، نحن نقابل تكتل أحزاب الحكومة في حزب واحد تتفكك الروابط بين أحزاب المعارضة التي لا يجمع بينها أكثر من لجنة تنسيق، وتتشظى أحزاب المعارضة بين المقاطعة والمشاركة المشروطة والتي تهدد بأنها قد تنسحب يوم الانتخابات اذا ما اكتشفت أنها غير نزيهة، وبين المشاركة من موقع المعارضة.

عودة الحرس القديم

أما التطور الثاني فيتعلق بالتغيرات المنتظرة في الشريحة العلوية من الطبقة الحاكمة، ونعني بذلك تلك الاشارات الواردة عن تغيرات مرتقبة في مناصب عليا في جهاز الدولة اصطلح عليها **بعودة الحرس القديم إلى الواجهة.**

والاشارات الدالة على عودة **الحرس القديم** في البلاد أوضح من أن يتم تجاهلها. ولعل أكثرها وضوحاً عودة رئيس الوزراء الاسبق **زيد الرفاعي** إلى الاضواء، فبعد استقالة **أحمد اللوزي** رئيس مجلس الأعيان، أصبح الرفاعي، الذي كان نائبا له هو رئيس مجلس الأعيان، والذي يعتبر **مجلس الملك**، فهو الذي يختار أعضاءه اختيارا في مقابل انتخاب النواب من قبل الشعب **ليشكل مجلس النواب والأعيان مجلس الأمة أو البرلمان.**

وربما كان تولي **الرفاعي** منصب رئيس مجلس الأعيان أمراً عاديا لو اقتصر الأمر على هذا المنصب الذي احتله بعد استقالة الرئيس السابق **أحمد اللوزي**، غير أن هناك ما يؤشر على عودة قوية له، فقد اصطحبه **الملك حسين** إلى اجتماعات قمة القاهرة التي عقدها كل من **الملك حسين وياسر عرفات، وحسني مبارك** قبيل زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية **مادلين أولبرايت** في الشهر الماضي إلى المنطقة، وقبل ذلك كان الرفاعي قد استقبل في مكتبه عدداً من المسئولين الذين زاروا الاردن من بلدان مختلفة، مثل وزير الخارجية الاسرائيلي **ديفيد ليفي**، ونائب رئيس الوزراء العراقي **طارق عزيز وغيرهم مما يشير إلى عودته ليصبح أحد أركان النظام، تماما كما كان قبل أن تطيح به مظاهرات الجوع التي نشبت في جنوبي البلاد في العام ١٩٨٩.**

وكانت الاشارة الابرز على عودته القوية تعيين وزير الاعلام السابق **صلاح أبو زيد** مستشاراً للملك حسين، وذلك بعد غيبة طويلة، واقصاء عن المناصب استمر نحو عشرين عاماً.

ومما يزيد الأمر أهمية أن السيد **أبو زيد** معروف بكونه قريباً من **الرفاعي**، وبكونه أحد الاذرع الاعلامية القوية للنظام في الخمسينات، وخصوصا في الستينات حين بلغت الخلافات العربية العربية ذروتها.

ومن الاشارات الأخرى على عودة الحرس القديم ما يتردد عن قرب عودة السيد **عدنان أبو عودة** رئيسا للديوان الملكي، وهو المعروف بارتباطه السابق بجهاز المخابرات الاردني، وذلك بعد عضوية قصيرة في **الحزب الشيوعي الاردني** في الخمسينات. **وتعود أهمية عودة الحرس القديم إلى الواجهة إلى أن رموز هذا الحرس مرشحون لكي يتسلموا مناصب أساسية في جهاز الدولة، أو مناصب حكومية رفيعة في فترة ما بعد الانتخابات.**

وهي انتخابات بات واضحا أنها ستأتي بمجلس نيابي يخلو من المعارضة الاسلامية، وهي العمود الفقري للمعارضة عموماً في البلاد. وما يعني أن المعارضة سوف تقتصر على من يتمكن من النجاح من مرشحي المعارضة القومية واليسارية أو المستقلة، وهي معارضة ستكون في جميع الأحوال ضعيفة.

وبذلك تكتمل صورة الوضع السياسي في الأردن في مرحلة ما بعد الانتخابات، من معارضة نيابية متواضعة، وجهاز دولة تقوده رموز قوية من الحرس القديم أمثال الرفاعي وأبو زيد وأبو عودة، فاذا أضيف إلى هذا كله صحافة مدجنة بفعل قانون المطبوعات والنشر الذي صدر أخيرا **فان الصورة تأخذ أبعادها الحقيقية. فلا معارضة نيابية ولا معارضة صحفية جادة، وجهاز دولة قوى وربما سلطة تنفيذية «متغولة» بتعبير المعارضة.**

صفحة تنطوى

وهناك معنى آخر لعودة **الحرس القديم** هو أن **الملك حسين** يكون بذلك قد طوى صفحة جرب خلالها الاستعانة بأجيال جديدة من السياسيين، مثل **طاهر المصري**، الليبرالي ذي الارتباط الوثيق بجذوره الفلسطينية، والذي شكل الحكومة في أواسط العام ١٩٩١، ومثل **خالد الكركي** الذي غادر صفوف المعارضة بوصفه رئيسا لرابطة الكتاب الاردنيين حين جرى حلها وختم أبوابها بالشمع الأحمر في العام ١٩٨٧، ليصبح وزيراً ثم رئيسا للديوان الملكي ثم نائبا لرئيس الوزراء.

وأخيرا **عبد الكريم الكباريتي** الذي دخل بقوة كرئيس وزراء شاب وديناميكي محمسا على احداث «**ثورة بيضاء**» بحكومة الشباب التي لم تعمر أكثر من ١٣ شهرا جاءت بعدها الحكومة الحالية التي سترحل بعد الانتخابات تاركة المشهد على الصورة التي رسمناها.



لنهب جميعا لطرد المستوطنين من رأس العامود

يا جماهيرنا المناضلة والصامدة والمدافعة عن القدس

أطلق المستوطنون الغزاة، باحتلالهم لأول بيت عربي في رأس العامود، طلقة البداية لمخطط استيطاني جديد، يستهدف فرض وقائع احتلالية جديدة، على مدينتنا الصامدة. فيما باتوا يسمونه بالحائط الاستيطاني الجنوبي لعزل ضواحي المدينة في تلك المنطقة عن مركزها.

ولم يكن هذا الاحتلال الاستيطاني مفاجئا لحكومة نتنياهو، وإنما جاء في اطار سياسة التصعيد، وفرض الوقائع من جانب واحد، وهدم البيوت وسحب الهويات وغيرها من اجراءات تهويد المدينة، والتطهير العرقي الموجه ضد مواطنيها العرب.

لقد سمى المستوطنون احتلالهم للمنزل العربي، في رأس العامود «ضاحية جبل الزيتون»، وهذا مؤشر على طبيعة هذا الاستيطان التوسعي واستهدافه. لالتهام مساحات اضافية من الأراضي العربية، كما ان اختيار توقيته بعد يومين، من زيارة وزيرة الخارجية الامريكية **مادلين أولبرايت** إلي المنطقة، ليس مجرد تصادف برئ.

ان مخطط الاستيطان في رأس العامود، كما يؤكد اصحابه، هو مخطط كبير وواسع، وقد ابتدأ الأن بمنزل واحد وقوات كبيرة من الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود لحمايته، وهناك معلومات عن مخططات للاستيلاء على منازل أخرى. وبعد ذلك ترميمات وتوسيعات وكرفانات، ومن ثم بناء وحدات استيطانية اضافية. وبعدها الوصل مع بؤر استيطانية مجاورة، وشق طرق التفافية. وهكذا يتحول هذا المنزل مع الوقت إلي ضاحية استيطانية كبيرة، لا يمكن اخلاؤها أو التنازل عنها، لانها وفق الادعاءات الرسمية الاسرائيلية اقيمت بموجب القانون- قانون الاحتلال والضم.

يا جماهيرنا الصامدة

انهم يريدون تكرار مثال الاستيطان والسيطرة على المنازل العربية في سلوان والقدس القديمة، وفي البلدة القديمة من الخليل. إنهم يريدون الاستيلاء على الأرض والممتلكات العربية، ويحاولون بمختلف الوسائل العسكرية والبرلمانية والاستيطانية والضرائبية وهدم البيوت وسحب الهويات، تطهير الأرض من أصحابها الشرعيين. أنهم يريدون أرضا بلا شعب. مع أنهم يدركون تماما، ان هذا هو اكبر فشل مني به المشروع الصهيوني منذ نشأته وذلك بفضل نضال شعبنا الذي بقي كالصخر والزيتون والصبار، صامدا على هذه الأرض متمسكا بها. ولا يزال يناضل من أجل حقه في السيادة عليها، واجلاء المحتلين كاملا عنها ومتصديا لكافة مخططات الاقتلاع والتهجير.

يا جماهيرنا المناضلة.. يا من دفعتم ثمنا باهظا في الكفاح من أجل الوطن وعن طريق الحرية والاستقلال، شهداء وجرحى وأسرى ولاجئين ونازحين ومبعدين وامهات ثكلى:

–هبوا فورا وموحدين لطرد المستوطنين من رأس العامود وذلك قبل ان يستفحل استيطانهم وتكثر كرفاناتهم، ولا تخدعنكم التطمينات بامكانية اقناع المستوطنين للجلاء عن البيت بمحض اراداتهم.

–لنواصل النضال من أجل اقتلاع كافة البؤر الاستيطانية في سلوان والبلدة القديمة والطور وحيثما وجدت ولا نسلم بوجودها على أرضنا وبين ظهرانينا.

– لتتشكل المزيد من لجان الدفاع عن عروبة القدس في كل موقع وحي، وليرتفع مستوى التشاور والتنسيق بين كافة الفئات والقوى والمؤسسات الوطنية. من أجل الاتفاق على برنامج وطني وخطة وطنية لمواجهة الاستيطان وسياسة هدم البيوت وسحب الهويات ومصادرة الأراضي والاستيلاء على الممتلكات في القدس.

–لنقم بكافة الاجراءات العملية وبالسرعة الممكنة. للمحافظة على البيوت العربية المهددة والمعرضة لخطر الاستيلاء عليها، وذلك من خلال اجراء مسح شامل للبيوت العربية في القدس واتخاذ الاجراءات الكفيلة بسد جميع الثغرات التي تمكن المستوطنين من التوسع، بما في ذلك تقديم كافة المساعدات والخدمات القانونية، والقيام بحملة من التوعية والارشاد، لتنبيه المواطنين من مخاطر تسريب البيوت وكيفية مواجهة ذلك.

–لنكرس خطب الجمعة وصلوات الاحد في الجوامع والكنائس. ضد خطر الاستيطان والاستيلاء علي الممتلكات، ولتكرس ادارات المدارس والصحف ووسائل الاعلام الفلسطينية جل جهدها في التنبيه منذا.

–من حقنا وواجبنا أن نطالب أصحاب البيت المحتل في رأس العامود، أن يثبتوا بما لا يدع مجالا للشك وأمام لجنة وطنية تشكل خصيصا لهذا الغرض، كذب افتراءات المستوطنين حول ظروف الاستيلاء عليه، مع التأكيد أن قضية هذا البيت وغيره هي قضية وطنية من الدرجة الأولى، ولن نقبل ببقاء المستوطنين فيه مهما كانت الاسباب.

–اننا نحيي قوى السلام الاسرائيلية، التي تقف إلي جانبنا، في التصدي لسياسة الاستيطان والاستيلاء على البيوت العربية، وندعو لتعزيز التعاون والتنسيق معها، في التصدي للهجمة الاستيطانية في رأس العامود وكافة المواقع.

–ان مسئولية التصدي للاستيطان في رأس العامود وباقي المناطق الفلسطينية هي مسئولية شعبنا وسلطته الوطنية بالدرجة الأولى، وهذا يستدعي تحركا وطنيا عاما على كافة المستويات. بما في ذلك أمام الرأي العام العربي، بطرح هذا الموضوع أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب القريب في القاهرة. وأمام الرأي العام الدولي، بطرحه على اجتماع الدورة الحالية للأمم المتحدة، ومن خلال علاقاتنا واتصالاتنا الخارجية على مختلف المستويات.

- اننا نحمل حكومة نتنياهو المسئولية كاملة عن هذا الاستيطان الجديد ونطالب باجلاء المستوطنين فورا ووضع حد لهذا الانتهاك الصارخ لروح وأسس عملية السلام.

هيا إلى التصدي موحدين لطرد المستوطنين

لتتشكل المزيد من لجان الدفاع عن عروبة القدس.

عاش النضال من أجل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

لجنة الدفاع عن عروبة القدس



تحت عنوان: (السودان في الطريق نحو عصر العبودية- الحرب الأهلية الدائمة)
نشرت لوموند ديبلوماتيك في عدد سبتمبر ١٩٩٧ مقالا بقلم جان لويس بينينو عن الوضع الراهن في السودان.
وتقدم اليسار ترجمة كاملة للمقال عن الطبعة الالمانية).

لوموند ديبلوماتيك:

المعارضة السودانية تحقق انتصارات عسكرية هامة
هــل يسـقـط نـظام الـترابى هـذا الـعـام؟

قد تشهد القارة الافريقية في هذه السنة سقوطا لحكومة في بلد «عملاق» آخر بعد زائير . والمقصود هو السودان. ويبدو ان مصير النظام« الاسلامي الأصولي» في الخرطوم مرتبط بالموقف الذي ستتخذه إزاء الكتلة الجيوسياسية الجديدة التي تشكلت في شرق افريقيا من اثيوبيا واريتريا وأوغندا (وحليفتها جمهورية الكونغو الديمقراطية) . وتراقب دولة جنوب افريقيا كل هذا بعين يقظة وهي على استعداد للتدخل ولعب دور الوسيط.

جان لويس بينينو

لا زالت رياح شرقية شديدة تهب على افريقيا ،خلال ٦ أشهر استطاع **التجمع الوطني الديمقـــراطي** تغــــيـــــير الوضع العسكري(في السودان) تغييرا جذريا بشن ثلاث هجمات مضادة كبيرة. في ولاية النيل الازرق والتي تقدمت فيها قوات التجمع من ناحية الحدود الاثيوبية، وفي كسلا منطلقة من الحدود الاريترية ،وفي الجنوب من ناحية الحدود مع اوغندا »(١).

وقد فقد نظام الخرطوم في ربيع عام **١٩٩٧ السيطرة على الجزء الأعظم من الحدود الشرقية**، على طول خط فاصل يمتد مسافة ١٠٠٠ كم مع البلدان الاربع التي تمثل «افريقيا الجديدة: اريتريا **بقيادة اسياسي افورقي، واثيوبيا التي يقودها ميليس زيناوي، واوغندا** بقيادة يوريري موسيفيني ، **وجمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير السابقة) التي يقودها لوران ديزيري كابيلا.**

وقد لحقت بالجيش السوداني هزائم مريرة في جنوب البلاد. ولأول مرة **استطاعت المعارضة أيضا اقامة قواعد في شرق البلاد في وسط اقليم عربي اسلامي تقليدي** . وفي شمال اريتريا جيب مساحته ٤٠٠ كيلو متر مربع بحذاء البحر الأحمر. هنا انشأ مؤتمر البجه(البجا) الاساس لادارة مدنية باسم التجمع الوطني الديمقراطي. (ومؤتمر البجه منظمة لها مكانة كبيرة لدى قبائل البجه الرحالة التي تتنقل بين البحر الأحمر والنيل) . وبالاستيلاء على ميناء أجيج البحري الصغير أصبح للثوار مدخل للبحر الأحمر.

وتم الاستيلاء على **الكرمك**(ولاية النيل الازرق) بدعم من العسكريين الاثيوبيين. ولاديس ابابا مصلحة خاصة تكمن في القضاء على تواجد حركتين معارضتين لنظام زيناوي. **(جبهة تحرير أورومو وجبهة بني شنقول)** . وهذه المهمة أدتها القوات الاثيوبية بالفعل قبل انسحابها . وثمة أسباب قوية لاستنتاج أن القوات الاريترية كانت مشاركة في عملية الاستيلاء على مدينة **أجيج(٢)**.

والتجمع الوطني الديمقراطي تحالف من تسع منظمات مناهضة للنظام الاسلاموي ومنها الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يقوده **جون قرنق**، ويمثله في الشمال **لواء السودان الحديث**. والحزبان الكبيران، **حزب الأمة الذي يقوده الصادق المهدي والحزب الاتحاد الديمقراطي الذي يتزعمه عثمان الميرغني** هما حزبان اسلاميان معتدلان متنافسان.

في يونيو ١٩٩٥ اتفق الجيش الشعبي لتحرير السودان والذي يقاتل في جنوب السودان ، اتفق مع القوى الراسخة في الشمال على اقامة **منبر سياسي مشترك**. ولكنهم احتاجوا بضعة شهور ليتوصلوا أيضا إلى اتفاق على **تشكيل تنظيم عسكري موحد**. وحتى لو كان الهدف المعلن هو«**جيش واحد واحزاب متعددة**»، وقد أعلن كخط رسمي للتجمع الوطني الديمقراطي منذ مؤتمر المعارضة الأخير في يونيو ١٩٩٧ ، **فالواقع أن الأمور لم تحسم بعد.**

لقد تشكلت **قيادة عليا مشتركة من ٧ ممثلين للأحزاب المختلفة يقودها جون قرنق وينوب عنه لواء عبد الرحمن سعيد** الضابط السابق الذي كان يشغل رتبة عالية في الجيش. **وواقع ان تقبل الأحزاب التقليدية في الشمال ذي الأغلبية العربية المسلمة جون قرنق كقائد عسكري أوحد، وهو القائد الأوحد لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب (حيث السكان مسيحيون أو منتمون لديانات أفريقية) يعد انعكاسا للمزاج المتغير في البلاد** . ومع هذا ظلت الجبهتان الشرقية والجنوبية منفصلتين.

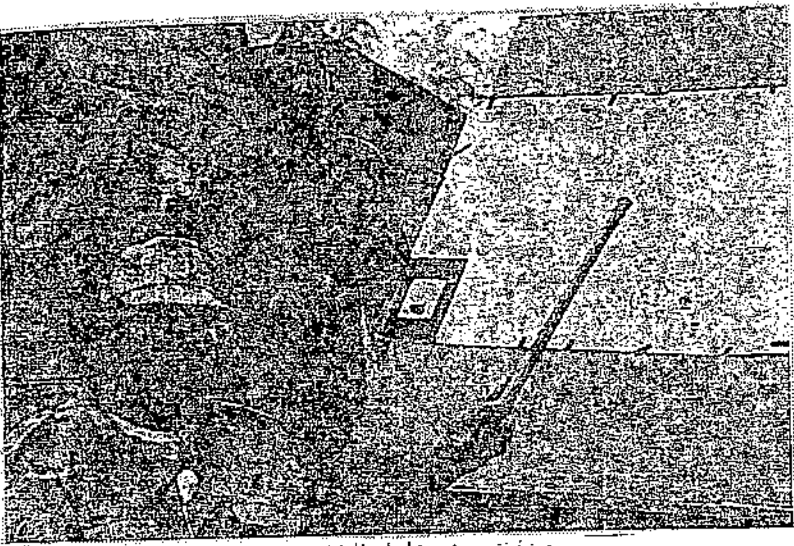
وأوكلت المهمة الصعبة لتنظيم هذه الجبهة للواء عبد الرحمن سعيد والذي كان في السابق نائبا لرئيس أركان الجيش النظامي في

السودان. ولم يكن سهلا توحيد بدو البجه الذين يتحركون على أرض مألوفة لهم، مع مقاتلى الاحزاب التقليدية الاتين من الخرطوم، مع الجنود الذين تركوا الجيش الحكومى. فلكل تنظيم ذراعه العسكرى الخاص، وبناء هيكل قيادة مشتركة يحتاج لوقت، وبعض المعارضين يفضلون ان يسقط نظام الجبهة الاسلامية القومية «**بطريقة سودانية**» مثلما حدث فى أكتوبر ١٩٦٤ وفى مارس/ ابريل ١٩٨٥ بفعل انتفاضات شعبية فى العاصمة وليس من خلال كفاح مسلح غير معروف النتيجة.

ومن الواضح ان النظام مصمم على عدم التسليم وهو يواصل تشكيل فرق عسكرية جديدة رغم كارثة الوضع الاقتصادى. لم يكن للجبهة الاسلامية القومية التى نشأت فى أوساط مثقفى المدن سند يذكر وسط الجماهير الريفية ولذلك اعتمدت على الجيش للاستيلاء على السلطة فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وهى لا تثق فى القوات المسلحة ولذا تعتمد على الميليشيات القبلية وقوات الدفاع الشعبى. **اعاد هذا التوجه الخطير اقاليم السودان المركزية نصف قرن إلى الوراء، ففى أراضى ولايتى دارفور وكردفان الخصيبة ازدادت الصراعات القبلية وعمليات النهب.**

وتحت ستار محاربة المتمردين عادت قبائل عديدة إلى الممارسات القديمة للعبودية خاصة فى كردفان(٣).

استطاع حسن الترابى زعيم الأصوليين **استغلال وتصعيد الصراعات القبلية والعداوات الشخصية بين قادة الثوار فى جنوب البلاد** حتى تشكلت فى ربيع هذا العام ميليشيا جديدة. ولم يبخل الترابى من أجل هذا بتقديم تنازلات سياسية. فى احتفال حضره رؤساء عدد من الدول المجاورة تم فى ٢١ أبريل من هذه السنة توقيع «**اتفاقية سلام**» عجيبة مع ٥ مجموعات معارضة من الجنوب كانت قد انشقت عن الجيش الشعبى لتحرير السودان. وهذه الوثيقة تحقق على الورق كافة الشروط التى يطالب بها الثوار فى جنوب السودان منذ سنة ١٩٨٣. بل وتنص الاتفاقية على اجراء **استفتاء حول تقرير المصير بعد ٤ سنوات**. وحتى ذلك التاريخ سيقام **مجلس تنسيق لادارة الولايات الجنوبية**. وفوق ذلك تملك الولايات الجنوبية **الحق فى عدم تطبيق الشريعة الاسلامية**. وفى ٧ اغسطس عين **ريك مشار** رفيق الكفاح السابق لجون قرنق رئيسا لمجلس تنسيق الولايات الجنوبية. وبمقابل هذا شكل حلفاء النظام الجدد فى الجنوب حركة واحدة **(جيش الدفاع السودانى الجنوبى)**. الذى


جون قرنق .. يشرح تطورات المعارك

يفترض أن يخوض الحرب ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان.

أعداء مترددون

اتخذ الرئيس السودانى عمر البشير خطوات دبلوماسية عديدة مستندا إلى اتفاقية السلام المشار إليها بهدف تقسيم اعداءه الكثيرين. وفى البداية بذل محاولة مع اثيوبيا. وفى أبريل من العام الجارى زار مندوب السودان فى الأمم المتحدة **الفاتح** عروة اديس ابابا ليقترح على رئيس الوزراء ميليس زيناوى صفقة بسيطة: **الامتناع المتبادل عن دعم معارضى النظام الاخر**. واثيوبيا هى الوحيدة من الدول الثلاث المتحالفة ضد الترابى التى لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الخرطوم. ويعرف السيد فضل السيد، الرئيس السابق للمخابرات السودانية وسفير السودان الحالى فى أديس أبابا، يعرف منذ زمن كيف ينبغى الحديث مع القيادة الاثيوبية التى تعانى من وضع سياسى داخلى حرج. وعاد الفاتح عروة من اديس ابابا مبتهجا ومؤكدا انه لم يعد هناك ما يعكر صفو العلاقات بين البلدين الجارين. وما لبثت الخرطوم ان اعلنت فى ١٥ مايو ان مكاتب المنظمات الاثيوبية المعارضة وهى جبهة تحرير اورومو وجبهة التحرير الاثيوبية (EDLM) قد اغلقت فى العاصمة السودانية. وخلال بضعة اسابيع اختفت اللهجة العدائية من وسائل اعلام البلدين. واقرت الخرطوم بانه لم تعد هناك قوات اثيوبية موجودة على أراضى السودان.

ومن ناحية اخرى كانت قمة الهيئة الحكومية المشتركة للجفاف والتنمية «ايغاد» (GADD) والتى انعقدت بداية شهر يوليو فى نيروبى فرصة ضائعة بالنسبة للرئيس السودانى عمر البشير.

وتشكل ايغاد تحت رئاسة رئيس الدولة الكينى **دانييل** اراب موى منذ سنوات عديدة **اطاراً إقليميا معترفا به دوليا لحل مشكلة جنوب السودان**. وهى تعمل على اساس «اعلان المبادئ» **الذى يعترف بالسودان كمجتمع متعدد الاثنيات، متعدد الثقافات، ومتعدد الاديان**. وهى تسعى للتمهيد **لمفاوضات سلام** تحت قيادة رؤساء الدول الاقليمية (السودان واوغندا واثيوبيا واريتريا وجيبوتى والصومال وكينيا). وفى سبتمبر ١٩٩٤ قطعت الخرطوم هذه المفاوضات، ولكن حكام السودان يريدون الآن كسب وقت. ولكن ايغاد تعد «ميزة لا تقدر بثمن». **فهى تعالج موضوع جنوب السودان دون أن تعير أى اهتمام إلى التجمع الوطنى الديمقراطى.**

لدى افتتاح القمة أعلن البشير اعترافه «باعلان المبادئ» الخاص بايغاد كاساس للنقاش، واجرى أراب موى مساعى مباشرة للاعداد للقاء بين البشير وقرنق، ولكن البشير رفض قاصدا أن اللقاء يمكن أن يتم فى موعد لاحق. وفى النهاية لم يكن هناك أية نتيجة، أيضا لأن الرئيس الأوغندى موسيفينى الذى شاركه فى اجتماع القمة للتعبير عن غضبه. وكان قد طالب باطلاق سراح مجموعة من الفتيات الأوغنديات اللاتى خطفن واحتجزن فى السودان.

ومن ناحيته أعلن الرئيس الاريترى افورقى أمام المشاركين فى اجتماع القمة ان جاره إلى مائدة الاجتماع (البشير) انما هو قاتل كلف ضابطا باغتياله (وهو الكابتن خيرت المعتقل فى اريتريا وقد ادلى باعتراف شامل عن محاولة الاغتيال والمخططين لها) (٤). ونعت البشير زميله أفورقى واصفا اياه بالدكتاتور المسعور، وكانت هذه نهاية اجتماع القمة.

وطوال الصيف سعت حكومة الخرطوم لفصل مشكلة الجنوب عن **النزاع مع المعارضة**. وأعلن وزير الخارجية علي عثمان طه في ١٤ يونيو أمام البرلمان الذي يسيطر عليه الاصوليون الاسلاميون والذي كان قد أعرب عن قلقه حيال «مخاطر» الاتفاقية مع ريك مشار. أعلن أن النية لا زالت قائمة لعقد لقاء مع جون قرنق وأن السعي جاد **لتحقيق السلام الداخلي** (اتفاقية ابريل) **والسلام الخارجي (المفاوضات في اطار ايغاد)**.

وبعد بضعة ايام استقبل نظام الخرطوم احد وزراء الرئيس كابيلا وأعلن عن سعادته لان الرئيس الكنغولي ينوي القيام بمساعي للوساطة لدى صديقه قرنق(ولكن كابيلا لم يقل هذا ابدا) .وفي سبتمبر الماضي جرت مطالبة نيلسون مانديلا بالتوسط .**وتوجه البشير رئيس الدولة برفقة ريك مشار إلى بريتوريا حيث الح على رئيس جنوب افريقيا لكي يحضر جون قرنق إلى مائدة المفاوضات.** ولكن مانديلا اكتفى باصدار نداء من أجل وقف اطلاق النار في جنوب السودان.**كانت احزاب التجمع الوطني قد اتفقت في بداية تحالفها انها لن تتفاوض متفردة مع نظام الخرطوم.** في المؤتمر الأخير للتجمع في اسمرة ذكر الجيش الشعبي لتحرير السودان حلفاءه **أنه وحده قد دعي للقاء ايغاد وانه قد تم قبول مشاركته في ايغاد بشكل غير رسمي** .هل يستطيع جون قرنق- مخاطرا بخسارة حلفائه من المعارضة في شمال السودان- تصديق الحكومة والانضمام إلى «عملية السلام» التي بدأها ريك مشار وذلك بأن يجري مفاوضات في إطار ايغاد؟ يبدو هذا أمرا مشكوكا فيه وكل شئ يتوقف على موقف الدول الأخرى في المنطقة.

الأكثر تصعبا هو الرئيس الاريتري افورقي. بناء على اقتناعه بأنه لا يمكن انتظار خير من السودان طالما ظل حسن الترابي مسيطرا على السلطة يؤيد أفورقي بشدة الحل العسكري. ويدعم التجمع الوطني الديمقراطي قدر طاقته. بعد مؤتمر التضامن في كمبالا بأيام قليلة، في ٢٣ يوليو ، حيث أعرب للرئيس كابيلا عن دعمه استقبل أفورقي رئيس الكونغرس الجديد في اسمرة وقام معه بجولة في منطقة الحدود السودانية الاريترية لحثه على دعم المعارضة السودانية.

على العكس من هذا تظل أديس أبابا صامتة. الرئيس **ميليس زيناوي** يقود حكومة اقلية وهو بالرغم من الدعم الذي يتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية ومن المنظمات الدولية يواجه معارضة قوية مما يدفعه لاتخاذ **موقف حذر في مواجهة السودان**.وقد تبين بعد ٧ سنوات من سقوط نظام منجستو هيلا مريام فشل الفيدرالية الاثنية المضادة للامبرية . ولهذا تعد اثيوبيا اسباب اكثر من اريتريا لتقبل النظام في الخرطوم- مهما كان- اذا ضمن لها وقف دعم المعارضة الاثيوبية.

ويتخذ **رئيس أوغندا موسيفيني** موقفا اقرب إلى افورقي من زيناوي . وهو الوحيد من الحلفاء الثلاثة الذي تستهويه أحيانا فكرة استقلال جنوب السودان . وهو على الأقل الوحيد الذي يمكن أن يحصل على فائدة معينة من ذلك. لان جنوب سودان مستقل سيكون حتما معتمدا على أوغندا . وموسيفيني صديق شخصي لجون قرنق المعروف بمعارضته لانفصال الجنوب. ولكن هذا لا يمنعه أحيانا- وان كان هذا يضبط حلفاءه- من اطلاق اشارات صلح مع نظام الخرطوم.

هذه المجموعة من قادة افريقيا الجدد مرتبطة بواقع ان افرادها كانوا جميعا قادة حرب عصابات منتصرين وهم يتميزون أيضا بمهارتهم في توظيف القوى العظمى في العالم من أجل مصالحهم بدون أن يرتبطوا بعلاقات تبعية شديدة بهذه القوى . وعندما تصمم اليوم صورة للمعسكر الامريكي يكاد المرء لا ينتبه لحقيقة أنه في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع لخطب ود اشنطن **لا يطلب منها أحد- في جهة النزاعات الملموسة- أن تتدخل كوسيط.**

إن حكومة كلينتون مضطرة خلاف ذلك لمراعاة غضب المنظمات الانسانية والتي ترى أن وضع حقوق الانسان في السودان وضع مأساوي ، وعليها أيضا أن تحسب حساب موقف الكونغرس المعادي للأصولية.

ولكنها في رفضها للنظام السوداني متحفظة أكثر مما هو ظاهر. **وتتأرجح واشنطن بين «حل ناعم» وحل عسكري** .وقد رحبت الحكومة الأمريكية رسميا ببيان الرئيس السوداني في نيروبي ، وعندما قام جيمس سميث نائب وكيل وزارة ، بزيارة الخرطوم في **٢٤ يوليو ١٩٩٧** .كان هو أعلى الزوار الآتين من الولايات المتحدة مرتبة منذ ٤ سنوات.

والحال **مشابه بالنسبة لفرنسا**. ولا تمل الخرطوم من الاحتفال بموقف فرنسا الايجابي .منذ تسليم الارهابي كارلوس في عملية مثيرة في أغسطس ١٩٩٤ لرجال وزير الداخلية (الفرنسي) شارل باسكال واجت الاشاعات في المنطقة عن وجود علاقات بين مخابرات البلدين. والدولتان الجارتان للسودان واللتان كانتا تعزيان حتى فترة قريبة عن موقفهما الودي من الخرطوم وهما تشاد وجمهورية وسط افريقيا مرتبطتان كما هو معروف بعلاقات جيدة مع باريس.**ولان من غير الواضح ما الذي تستفيده باريس من هذا الموقف تأمل دول المنطقة لان يؤدي تغيير الحكومة في باريس إلى موقف مختلف.**

البشير



الزبير محمد

ترجمة نبيل يعقوب

هوامش

١) أنظر مقال جيرار برونييه (عندما يتحول الاسلامويون في افريقيا) . لوموند ديبلوماتيك فبراير ١٩٩٧).

٢) في ٢٥ أبريل اعتقلت روث سيمون مراسلة وكالة الانباء الفرنسية في اسمرة. وقبل ذلك بأيام كانت قد نقلت حديثا للرئيس افورقي أمام اجتماع لأعضاء الحزب الحاكم قال فيه أن الجنود الاريتريين موجودون في أراضي السودان. وقد وصف الجانب الاريتري هذا الخبر في تكذيب رسمي على انه تحريف فظ لكلمات الرئيس. روث سيمون، التي تعمل في مكتب جبهة التحرير الشعبية. لا زالت رهن الاعتقال بدون أن تقدم إلى المحكمة.

٣) قدم كاسبار بيرو المبعوث الخاص للأمم المتحدة تقريرا مثيرا عن هذا الموضوع في أبريل ١٩٩٦ . وتؤكد ريبورتاجات صحفية وتقارير عديدة لمنظمات غير حكومية ان ممارسة الاستعباد مستمرة.

٤) بهذا الصدد قدمت اريتريا في يوليو من العام الحالي شكوى إلى مجلس الأمن الدولي قارنت فيها بين محاولة الاغتيال هذه ومحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك سنة ١٩٩٥ في أديس ابابا. والاعتراف الذي أدلى به الكابتن خيرت تم نشره في وسائل الاعلام الاريترية. ولكن لا حدث تقديم رجال المخابرات السودانية هذا لممثلي الاعلام العالمي ولا أعلن عن محاكمة علنية له.



بحر قزوين
نفط.. أم سمك

أحمد الخميسي

رسالة موسكو

عندما ورث بطرس الأول (١٦٨٧-١٧٢٥) باعث روسيا الحديثة أن بلاده بحاجة إلى «البحار الدافئة» ناقشته الامبراطوريتان العثمانية والفارسية لكنه تمكن خلال حياته من انتزاع بحر البلطيق ومعه استونيا ولاتفيا وليتوانيا بحرب خاضها ضد السويد عام ١٧٠٠. وفيما بعد **كان على القياصرة اللاحقين أن يواصلوا شق الطريق نحو البحر الاسود وبحر قزوين**. أما البلطيق فقد فقدت روسيا منافذها عليه بعد انضواء بلدانه الثلاث تحت جناح **الناتو**. وأما البحر الأسود فقد أهدرت روسيا كل ما لها فيه وخاصة منفذها الأول وقاعدة اسطولها في القرم، باتفاقيات تحمل بضمانات دولية على أن القرم- الذي يعود تاريخيا وفعليا لروسيا- من حق **أوكرانيا** بالكامل.

وتجرى الآن عملية نزع أقدام روسيا من بحر قزوين الذي تطل عليه روسيا وكازاخستان واذربيجان وتركمانيا وإيران. وفي عهد **الاتحاد السوفيتي** تمتع الاتحاد بالسيطرة الفعلية على بحر قزوين نظرا لأن أربع دول من الدول الخمس المطلة عليه أعضاء في الاتحاد السوفيتي. وكان الاتحاد السوفيتي قد عقد (بدوله الأربع المطلة على البحر) معاهدتين مع ايران عام ١٩٢١، وعام ١٩٤١ تنصان على أن البحر مشترك بين الدولتين. لكن ظهور خمس دول مستقلة على شواطئ البحر عقد من ضبط وضعه القانوني. بينما لم تتمكن تلك الدول حتى الآن على الاتفاق على تحديد وضعه من الناحية الدولية.

والبحر الذي يصارع الغرب للسيطرة عليه حوض مائي مغلق لا تسبح فيه من الاسماك قدر ما يسبح فيه من النفط. ولا تجرى عملية طرد **روسيا** من مواقعها التاريخية على تلك البحار لمجرد تقليص حجم ووجود روسيا العسكري والسياسي، بل والاقتصادي بالدرجة الأولى. وتشير الدراسات التي أجريت على ساحل كازاخستان إلى أن هذا القطاع وحده من بحر قزوين يحتوى على **ستة عشر مليار طن من النفط** (علما بأن احتياطات النفط المكتشفة في روسيا لا تزيد عن ٦٫٧ مليار طن نفط). وتعد سواحل بحر قزوين وأطرافه منطقة القرن القادم المرشحة لسد احتياجات العالم من النفط والغاز، ولهذا ركز الغرب جهوده بدأب وإصرار على استثمار **ثروات كازاخستان وتركمانيا واذربيجان** ومعنى أدق تقاسمها مع روسيا. وعندما تم في ١٢ يونيه ١٩٩٢ تأسيس **كونسرتيوم** دولي لمد خط أنابيب بطول ألفى وخمسمائة كم لنقل النفط من حقل تنجيز بكازاخستان إلي شواطئ البحر الاسود. كان نصيب روسيا ٢٤٪ من أسهم الاحتكار ونصيب أمريكا **٢٥** و **٢٤٪** موزعة كالتالي:

-٢٤٪ من الاسهم لروسيا موزعة بين شركتي لوك أويل، وروس نفط.

-١٥٪ لشركة شيفرون الأمريكية و ٥٫٧٪ لشركة موبل أويل، و١٫٧٥٪ لشركة «أوروكس».

بينما استولت بريطانيا على حصة ٢٪ لشركة بريتش جاز وايطاليا على ٢٪ لشركة أجيب، أما البلد صاحبة الحق الأصلي في تلك الثروة وهي **كازاخستان** فلم يتجاوز نصيب شركتها الحكومية «مناري غاز» ١٫٧٤٪ وهو أصغر نصيب مقارنة بالجميع.

ويعتبر حقل تنجيز الذي آلت ملكيته بعد زوال الاتحاد السوفيتي لكازاخستان من أكبر مكامن النفط في بحر قزوين، ويبلغ ما تم فيه اكتشافه من النفط حتى الآن مليار ونصف المليار طن، وسيتكلف مد الأنابيب مليارى و٣٠٠ مليون دولار فقط. **تبدأ بمدها الحيتان الكبرى في نهب ثروة الكازاخ بدءا من عام ١٩٩٩.**

وقبل أن يحل ذلك الموعد شرعت شركة شيفرون الأمريكية منذ مطلع عام ١٩٧٧ في استثمار حقل تنجيز ونقل نفطه بالسكك الحديدية دون انتظار لمد الانابيب التي ستمر من الحقل عبر بحر قزوين (بواسطة الصنادل) حتى ميناء باطومي في جورجيا. **ومن هذه الزاوية تحديدا يشكل توطيد العلاقات الأمريكية مع دول ما وراء القوقاز التي ستكون ممرا لخطوط الانابيب أمرا حيويا للسياسة الأمريكية التي زعزعت مواقع روسيا في المنطقة**. ولهذا أيضا أشير في جلسة عقدتها لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٤ يوليه ٩٧ إلى أن: جنوب القوقاز يشكل أهمية اقتصادية

حمى النفط تجتاح شركات النفط العملاقة



بوريس يلتسين

أخفير سولانا

حلف الاطلنطي يتحرك

وسياسية بالغة بالنسبة لأمريكا. وأن وجود منفذ مفتوح على بحر قزوين يمكن أمريكا من استغلال مصادر الطاقة البديلة لمصادر الطاقة في الشرق الأوسط».

أما عن سواحل أذربيجان ونفط باكو فقد وضعت بالكامل تقريبا في جيب أمريكا عندما قام الرئيس حيدر علييف بزيارة إلى واشنطون في الأول من أغسطس ٩٧، وهناك وقع المسئولون من الشركة النفطية الحكومية عقودا في حدود ثمانية مليارات دولار مع الشركات الأمريكية شيفرون- موبيل-إكسون- أموكا، ووضع سبعين بالمئة من مشروع منطقة «أنار» على شركة لوك أويل الروسية ومنحها للأمريكية «أموكا». وكانت أذربيجان قد وقعت قبل ذلك عقودا مع الشركات الغربية في حدود عشرين مليار دولار.

أما البلد الثالث(بعد روسيا وإيران، المطل على بحر قزوين) وهو تركمانيا فإنه يتعرض لضغوط غربية شديدة لمنح الشركات تركيلا مفتوحا باستثمار النفط والغاز فيها. ومارست شركة شيل، الشيرة ضغوطها وقدمت اقتراحاتها عرضا للرئيس نيازوف في أواسط يوليو ٩٧ تؤكد فيه رغبتها في المشاركة في تصدير الغاز الطبيعي التركمانى للأسواق العالمية. مترددة في تلك الأثناء برفع تركمانستان كملتقى للطرق التي تربط آسيا بأوروبا. وأتمت العرض لاستعداد «شيل» لتوقيع عقود استثمار حقول الغاز والنفط الواقعة في بحر قزوين مقابل الشاطئ التركماني، وتبدأ تركمانيا شيئا فشيئا لتلك الإغراءات، فقد وقعت اتفاقا مع باكستان لإنشاء خط أنابيب الغاز من تركمانستان إلى أفغانستان ثم باكستان، وتقدر تكلفته بحوالي مليارى دولار على الأقل وذلك لنقل عشرين مليار متر مكعب من الغاز سنويا كما يجري الاستعداد لبناء خط آخر للغاز تركمانيا- إيران- تركيا- أوروبا لنقل ٣٠ مليار متر مكعب إلى تركيا وأوروبا.

ويطلق الخبراء الغربيون على صراع شركات النفط العملاقة من أجل السيطرة على ثروات بحر قزوين (وأساسا ثروات كازاخستان/ اذربيجان/ تركمانيا) «**حمى النفط الكبرى في القرن العشرين**»، إذ يدور الحديث عن إجمالي احتياطيات من النفط يصل إلى حوالي أربعة تريليونات دولار. ويزيد هذا الاحتياطي عن احتياطي أي منطقة أخرى في العالم ما عدا منطقة الخليج العربي. ويرتبط **الصراع للسيطرة على تلك الثروات الهائلة بصراع آخر على خطوط نقل تلك الثروة، وبينما تتمسك روسيا بنقله عبر خطوطها القديمة، فإن الغرب يطرح خطوطا وأنابيب نقل تلتف على روسيا**.

ولهذا كانت تلك القضية إحدى أهم القضايا التي بحثها خافيير **سولانا سكرتير حلف الناتو** مع اذربيجان وجورجيا خلال زيارته لتبليسي في مارس ٩٧، فأغلب الخطوط الغربية تمر عبر هذين البلدين ومنهما إلى تركيا. ويرتبط الصراع على تلك الثروة أيضا بمشكلات سياسية مثارة مثل قضية قره باغ التي عطلت الحرب فيها مرور النفط، وقضية **الصراع الجورجي- الابخازي**، وقضية **الصراع الروسي -الشيشاني**.

وتعد واشنطن الرئيس حيدر **علييف** بمساندته في نزاعه مع أرمينيا على قره باغ، لكن إذا ما كان متنفسا لحاجة أمريكا للنفط. ولهذا أعلن **علييف** خلال زيارته لواشنطن بجرأة: «**لامكان في أذربيجان ولن يكون فيها مكان للجنود الروس**»، بينما تجري موسكو مباحثات متعثرة مع الشيشان لنقل النفط الاذربيجاني عبر خط **باكو- الشيشان- ميناء نوفوروسيك** الروسي على البحر الأسود، لكن المباحثات لا تصل لشيء. وتفكر روسيا في بناء خط جديد يصل طوله لثلاثمائة كيلو متر يلتف حول الشيشان مرورا بداغستان ومنها إلى الموانئ الروسية. وتسعى اذربيجان وجورجيا والشيشان لعقد اتفاقيات خاصة لمد خطوط جديدة تلتف حول روسيا. بينما ينشب الصراع بين الدول نفسها المطلة على بحر قزوين على حق كل منها في ثرواته. وتتنازع تركمانيا واذربيجان على حق استثمار حقل «كياباز» الذي تدعي كل من البلدين أنه يقع في مجالها المائي.

وتتعمد واشنطن المماطلة في تحديد الوضع القانوني لهوية ذلك البحر. وترى **روسيا أن البحر ملك لجميع الدول المطلة عليه ويجب استغلاله من قبل تلك الدول، كما أنه لا يجوز لأية دولة على انفراد اتخاذ أية خطوة دون الرجوع لبقية الدول**. أي أن روسيا تريد التمتع بحق الفيتو. وتشترك روسيا وإيران وتركمانيا في اعتبار بحر قزوين «حوضا مائيا مغلقا» وفي هذه الحالة يجب أن تكون هناك مياه اقليمية لكل دولة حتى عشرين ميلا من الشاطئ تتمتع بكل ما فيها للدولة الساحلية، بينما تظل منطقة وسط البحر (التي تبعد أربعين ميلا عن الشواطئ) ملكا للدول المطلة عليه تديره بشكل مشترك لكن اذربيجان تتمسك بأن البحر «بحيرة حدودية» يجب تقسيمها خمسة أقسام يعد كل منها «مياه اقليمية» تابعة للطرف المطل عليه فقط بينما تقترح كازاخستان حلا آخر، وترى أنه لا يجوز احتساب قزوين لابحرا مفتوحا ولا بحيرة حدودية. وتطالب بتقسيمه إلى مناطق اقتصادية على أساس خط الوسط الذي تتساوى المسافة بينه وبين الشاطئين المقابلين.

ويتعين الآن **لتسوية المشكلة اتخاذ موقف من الاتفاقيتين السابقتين الموقعتين بين الاتحاد السوفيتي وإيران، كما يتعين تحديد الوضعية الدولية القانونية لذلك البحر، أو بعبارة أدق لتلك الثروة**. ولكن حتى يتم هذا فإن حمى الصراع تمر بأعلى درجات حرارة ممكنة، لأن ما يسبح في البحر ليس سمكا ولكن نفطا وبكميات هائلة.

امريكا تسعى للاستيلاء على نفط بحر قزوين وتعتبره بديلا لمصادر الطاقة في الشرق الأوسط

محاكمة التاريخ والحكم بأثر رجعى!!

هل اختار الديمقراطيون الاجتماعيون الالمان وصفة «تونى بلير»؟

نبيل يعقوب

رسالة المانيا



هيلموت كول

ماذا لو تركنا ثورة يونيو تمثل أمام محكمة يديرها قضاة من أنصار العهد الملكي يحاكمونها طبقا لقوانين مصر الملكية. أو أن تمثل الثورة الفرنسية أمام محكمة من محاكم العرش الفرنسي. ماذا سيكون حظ روبسبير أو دانتون من العدالة! لا شك أن الزمن غير الزمن، والوضع العالمي غير ما كان عليه، والاشخاص غير الاشخاص. ولكن هل يمكن أصلا أن يتم تصحيح تاريخ شعب بالمحاكم!

بينما يواصل قادة المانيا التعبير عن استنكارهم للعمل «التحريري» الذي قام به جورباتشوف الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوفيتي، وبينما يكررون بلا كلل التعبير عن تقديرهم للرئيس يلتسين عضو المكتب السياسي السابق في الحزب الشيوعي السوفيتي، أصدروا القوانين في المانيا لتحريم توظيف كل من احتل منصبا حزبيا في الحزب الاشتراكي الذي حكم المانيا الديمقراطية. ويسري تحريم التوظيف على كافة مجالات الخدمة العامة حتى جمع القمامة بالنسبة لكل من ينطبق عليهم التعبير المستحدث «قريب من الدولة». وعملية التطهير من الدولة تكون ثابتة حتى لو كان الشخص سكرتير حزب أو نقابة في مصنع صغير أو في مدرسة. واعتبر كل معلم تاريخ في مدرسة المانية شرقية، وكل **طباخة أو عاملة نظافة اشتغلت في الهيئات القيادية للحزب أو أجهزة الأمن من أعمدة النظام، وأغلقت في وجوههم أية امكانية للعمل في مؤسسة حكومية أو تابعة للحكم المحلي.** وبعد ٧ سنوات منذ الوحدة يتساءل كثير من الناس أن كانت هذه العقوبة بالحد من الحقوق المدنية والحرمان من العمل دون **محاكمة وادانة على جرم مثبت ستستمر كعقوبة مؤبدة. هذا في بلد** يعاقب فيه القاتل بالسجن لمدة ست سنوات وأحيانا أقل وعلى الأكثر عشر سنوات.

أما **ايجون كرينز، الرجل الذي اصدرت اللجنة المركزية التي كان يقودها قرار فتح السور في نوفمبر ١٩٨٩، فقد حكموا عليه بالسجن لمدة ست سنوات ونصف**، واقتادوه من قاعة المحكمة إلى زنزانة فردية في سجن «موابيت» في برلين. صحيح أن شكوى محامي كرينز ادت للافراج عنه مؤقتا (بعد السجن الفردي لمدة ١٨ يوما) إلى حين النظر في استئناف الحكم، ولكن لا يوجد من يتوقع أن تبرئه محكمة الاستئناف. كرينز الذي حكموا عليه بالسجن لانه كعضو في المكتب السياسي اعتبرته المحكمة مسئولا عن موت اشخاص قتلهم رصاص حرس حدود المانيا الشرقية أثناء **محاولتهم الهرب إلى الغرب. ولم تأخذ المحكمة بقول المتهمين أن العالم الذي كان منقسما في معسكرين متصارعين كان يسوده توتر سياسي وعسكري أدى إلى موت ودمار وجود كثرة من البشر على الجانبين، وان ترتيبات ونظم حماية الحدود كانت تخضع لاعتبارات عسكرية قررها حلف وارسو والاتحاد السوفيتي اساسا.** ورفضت المحكمة استدعاء قادة سوفييت وسفراء سابقين للاتحاد السوفيتي كشهود.

الحكم بأثر رجعى

ويواصل عدد من أساتذة القانون الالمان

(وكلهم من تلقوا العلم وعملوا في الغرب) معارضتهم لمنطق المحاكمات الجارية ضد مسئولي ألمانيا الديمقراطية السابقة خاصة لان هذه المحاكمات تعني تطبيق قوانين ألمانيا الاتحادية (الغربية) بأثر رجعي على مواطني دولة كانت قائمة بذاتها ولها قوانينها. بروفيسور بيرنهارد شلينك كتب ان: **الممارسة العادية في دولة القانون تنفي تطبيق القوانين بأثر رجعي وتنفي التعامل مع الماضي الشيوعي كما يحدث الآن. وارى ان هذا ليس فقط لصالح التصرف القانوني العاقل بل وأيضا في لصالح الممارسة السياسية العاقلة. وفي ألمانيا الموحدة ما هو أهم وانجع من محاكمات جنائية أخرى».** وقال بروفيسور جيرالد جرينفالد، الاستاذ في بون: «أود التنبيه لاننا لدي الحكم على تطورات وظروف جمهورية ألمانيا الديمقراطية، علينا كل مرة أن نجري الاختبار لنعرف **ماذا ستكون النتيجة، لو طبقنا نفس المعايير على ظروف وتطورات جمهورية ألمانيا الاتحادية».**

وتعبر **رئيسة المحكمة الدستورية الفيدرالية** السيدة يوتا ليمباخ عن حالة عدم الاتفاق التي تسود الاوساط القانونية في ألمانيا تجاه المحاكمات الجارية، بقولها، **يمكن بشكل تقريبي القول أن الشك في أحقية الدولة في توقيع عقوبات يغلب بشكل طفيف لدى علماء القانون الجنائي بينما ترجع إلى حد معين كفة الرأي المطالب باعمال القانون الجنائي لدى القضاة.** وربما يستحق الذكر أن هذه المحاكمات تحظى باهتمام اعلامي كبير وتصبح اسماء القضاة وممثلي الادعاء ذائعة مثل اسماء النجوم، من هنا فهي تعد- في مجتمع تسوده المنافسة والمزاحمة- سلما للترقي وللشهرة الوظيفية والسياسية بغض النظر عن المصلحة السياسية العليا في مواصلة الحملة على تاريخ ألمانيا الديمقراطية.

المحامي الالماني الشرقي الشهير فريدريش فولف Friedrich Wolf قال: لابد أن نتحدث عن واقع قائم. كلنا نعرف أننا لم نصبح شعبا واحدا بعد. ويقول إن الحاصل هو أن عدد القضاة ووكلاء النيابة الناشطين في الولايات المتحدة أقل من القاطنين في الولايات القديمة أو الذين كانوا فيها. وفي برلين عددهم أقل. وليس هناك بالمرة مواطنون من ألمانيا الديمقراطية السابقة يحتلون مناصب قيادية في أجهزة العدل في ألمانيا المتحدة. وهم ليسوا ممثلين بالمرة في المحاكم العليا مثل المحكمة الاتحادية والمحكمة الدستورية الاتحادية حيث تتحدد عمليا سياسة الاجهزة العدلية.. » أي أن **سياسة ألمانيا الديمقراطية في زمن الصراع مع ألمانيا الاتحادية يحاكمها** ويحكم عليها قانونيون من ألمانيا الاتحادية القديمة. وما يسري على المحاكمات السياسية **مثل محاكمة كرينز وشابوفسكي يسري على**

ألمانيا بعد الوحدة..
شعب يقدم القضاة
وشعب يقدم المتهمين!!

أي مواطن آخر من ألمانيا الديمقراطية السابقة، مثلا في النزاعات حول ملكية الأرض والمعاشات وأماكن العمل. القرار يتخذه الغربيون».

ويتحدث المحامي فولف عن الوضع العجيب الذي نشأ بعد الوحدة الالمانية حيث يعاقب جواسيس الشرق أن كانوا قد مارسوا عملهم في الغرب، وفي المقابل يعاد اعتبار جواسيس الغرب الذين قبض عليهم في الشرق وتغدق عليهم التعويضات.

يقول فولف: «كل شئ يحدث باسم الشعب. ولكن أي شعب هو الذي يتحدث؟ لان الواقع في ألمانيا التي لازال يسكنها شعبان كما يقول هو وجود تقسيم عمل معين. «**أحد الشعبين ينطق بالحكم ضد ابناء أو اصدقاء الشعب الآخر. شعب يقدم القضاة والاخر يقدم المتهمين».**

طرد الرئيس

فايتسيكر رئيس ألمانيا من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٩٤ شطبوا اسمه من قائمة أعضاء الحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم. وخلفية هذا الحدث المثير هي تاريخ طويل من الخلاف بين ريتشارد فون فايتسكر والمستشار هيلموت كول، وقد أعرب فايتسيكر أثناء ولايته أكثر من مرة عن خلافه مع السياسات


توني بلير

التي تتسم بالانانية والعجرفة. وفي أحدث كتاب نشره «**ذكريات**» وقد صدر في بداية سبتمبر وفي حديث أدلى به لمجلة **در شبيجل** واصل انتقاده لنهج المستشار كول مستهجنا ان ألمانيا يسودها نظام **يستخدم الوسائل التي توفرها الديمقراطية للحصول على السلطة والامساك بها**.. ويضع هذه الملاحظة إلى جانب استنتاج آخر وهو **أن ألمانيا تفتقد بقدر هائل العمل الريادي الخلاق العام، ناهيك عن القيادة الفكرية**». المستشار الذي استفزه هذا الانتقاد لانه اعتبره موجها ضده شخصيا قال أمام نواب حزبه» هذا السيد لم يعد منا» . ولم تلبث الآلة الحزبية أن دارت لتطرد رئيس الدولة السابق من الحزب بشطب اسمه من قائمة الأعضاء.

عندما انتخب فايتسيكر رئيسا لالمانيا عام ١٩٨٤ جمد عضويته في الحزب الحاكم ليكون رئيسا للجميع على اختلاف الانتماءات الحزبية. وقد أنجز مهمة رئيس الدولة بشكل نموذجي كما تنص عليها الكتب. وهي العمل لكسب ولاء الشعب للنظام السائد وثقته في بنيته السياسية ,والعمل في اتجاه تخفيف حدة التناقضات والسعي إلى تأطيرها . هذه المهمة التي تطلبت التحدث أيضا مع الساخطين والمعارضين وبالتالي جعلته يكتشف فداحة نتائج سياسات كول دفعته كما يعبر هو الذهاب إلى أقصى الحدود التي يسمح بها منصبه ، أي التدخل في السياسة.

الحزب المسيحي الديمقراطي والمستشار كول تحديدا سجلا نقاطا سلبية جديدة تبعدهما عن الناس ولا تقربهم منهما.

الحزب الديمقراطي الاجتماعي في المصيدة

القائد الديمقراطي الاجتماعي جيرهارد شريدر والذي سيرشحه حزبه على الأغلب منافسا للمستشار الحالي كول في انتخابات البوندستاغ التي ستجري في خريف العام القادم ادخل نفسه وحزبه في فخ مزدوج. الجانب الأول هو ما أشرنا إليه في **العدد الماضي وهو ركوبه موجة السياسات**

الأمنية المحافظة ومغازلة الاوساط **اليمينية القومية باستخدام لغتها فى الحديث ضد الاجانب** . وأراد جيرهارد شريدر رئيس وزراء مقاطعة نيدر ساكسن أن يضرب عصفورين بحجر واحد. الأول هو اكتساب وجه الرجل الذى لا يتهاون مع منتهكى القانون مما يكسب له أرضا فى مجال احتكره المحافظون. والثانى بجعله يدخل كمنافس مع المرشحين الذين يعتمدون على أصوات الأوساط القومية بان «أطلق تصريحا» طالب فيه بترحيل الاجانب الذين يسيئون لحق الضيافة . وطبعا كل بلطجى من النازيين الجدد وأيضا كل شرطى فى أرجاء المانيا الواسعة له ان يفسر الاساءة لحق الضيافة بغض النظر عما يعنيه فعلا رئيس وزراء مقاطعة المانيا فى دولة تحرص على أنها دولة قانون.

ولم تفت مناورة شريدر الدعائية على المحافظين الذين أعلنوا فورا انهم سيمنحون صدقة فى اقرب فرصة. وسرعان ما قدم رئيس وزراء بافاريا شتويبر مشروع قانون عن مكافحة جرائم الأجانب إلى المجلس الاتحادى وطالب شريدر بتأييد مشروع قانونه. ووقف شريدر كالتلميذ أمام استاذه شتويبر رئيس وزراء بافاريا ليؤكد له أنه معه تماما وأنه لا يجد أية مشكلة فى تأييد مشروع القانون الذى يريد شتويبر تمريره. مشروع شتويبر يقول **ان طرد الاجنبى الذى ارتكب عملا يعاقب عليه القانون ينبغى أن يكون فوريا من حيث المبدأ**». وعندما بدأ فوشيراو رئيس حكومة مدينة هامبورج فوشيراو ليساعد شريدر فى مأزقه فقدم مشروعا آخر منافسا لمشروع الرئيس البافارى . وجوهر التعديلات التى يقترحها المشروعان على القوانين السارية هى **تقليص الضمانات القانونية التى يتمتع بها الأجانب لتخلق نوعا من الابارتهايد الحقوقى والتنفيذى** كما ترد فى تصريحات حزب الخضر.

البداية المبكرة للمعركة الانتخابية لن تأتى بخير للاجانب.مواسم **الانتخابات هى أيضا مواسم ازدهار القوى اليمينية المتطرفة. والمزايدات بين السياسيين بهدف كسب أصوات أوساط قومية تتحول إلى اهانات واعتداءات بعضها دموى قاتل بالنسبة للاجانب فى المانيا.**

اشتراكيون رأسماليون

خبراء الانتخابات من الحزب الديمقراطى **الاجتماعى يفضلون غالبا عدم خوض معارك فكرية حول أسس السياسة الاقتصادية والاجتماعية والاكتفاء بالاتكال على الشعور الشعبى بخيبة الأمل والسخط بسبب ممارسات المحافظين**. وأكثر ما يغامرون به من كشف

[illegible]



عددا من المطالب الشعبية، ولكنهم يحرصون فيها أيضا على ألا توجه إليهم تهمة «**عدم الصلاحية للحكم**» . وهذه التهمة توجهها الدوائر المحافظة (والتى تعتبر نفسها صاحبة البلد) لكل من يريد التصدى بجدية للازمات الاقتصادية والسياسية المزمنة للرأسمالية فيطالب مثلا **بتخفيض ميزانيات القوات المسلحة، أو بالحد من سلطات الشرطة، أو بتحقيق اصلاح اقتصادى واجتماعى عميق.**

ولكن ظروف المواجهة مع آثار النهج النيوليبرالى فرضت على السياسيين أن يقولوا شيئا أكثر من مجرد وعود. والاسئلة المطروحة ملحة وتتعلق بأوضاع خطيرة. ما العمل حيال مشكلة البطالة (الرقم الحقيقى يقترب من ٧ ملايين) ؟ ما العمل لمواجهة مشكلة مديونية الدولة المتصاعدة (أكثر من ٢ بليون مارك) ؟

وخرج السيد شريدر بورقة من نقطة تتحدث عن النمو والتكنولوجيا الحديثة وتخفيض البطالة. وهذه الورقة بالتحديد تمثل **الجانب الثانى من الفخ** الذى أوقع شريدر حزبه فيه .

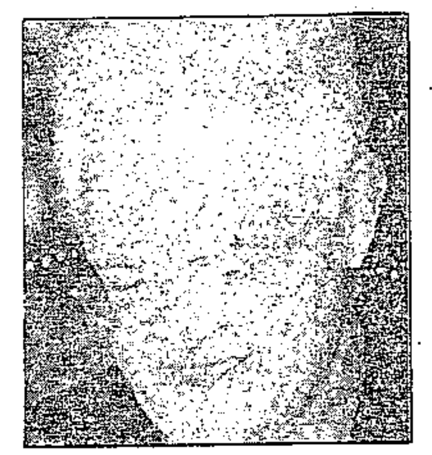
الورقة مليئة بمصطلحات النيوليبرالية مثل الحركية والمسئولية الذاتية والاستعداد للمخاطرة والتخلص من انظمة التوجيه الاقتصادى واشاعة النهج الليبرالى وجاءت المفاجئة للحزب وبخاصة لليساره عندما سارع رئيس الحزب لافونتين باعلان تأييده للورقة. وقدمتها قيادة الحزب للمؤتمر الذى يجرى حاليا الاعداد له بوصفها مشروع قرار الحزب حول السياسة الاقتصادية . وتتفق التعليقات فى أن الحزب الديمقراطى الاجتماعى بهذه الورقة تبنى نهجا نيوليبراليا. والورقة التى تتحدث عن التحديث تكرر افكارا قديمة ومعروفة فتنطلق مما يكرر الرأسماليون قوله منذ سنين طويلة : تكلفة العمل فى المانيا غالية جدا. ولابد من تخفيضها كشرط لزيادة الارباح. وتحقيق هذا سيزيد من رغبة وقدرة الشركات على زيادة استثماراتها . وبهذا سيزدهر الاقتصاد من جديد وتقل البطالة.

ولكن هذا لا يعدو ان يكون هراء. لان الدخول والارباح الرأسمالية تتزايد باستمرار منذ سنوات واعباؤهم الضريبية فى تناقص مستمر وبفضل تطور إنتاجية العمل أصبحت الأجر فى تكلفة إنتاج القطعة الواحدة فى المانيا أقل من مثيلتها فى الولايات المتحدة واليابان. ويرد ميخائيل ميلر، عضو البوندستاغ والمتحدث عن الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى شئون البيئة على هذه الافكار قائلا: لقد رأينا أن نموذج النمو لا يعنى بالضرورة تحقيق نمو فى فرص العمل. ويقول «**لا معنى لاقتفاء أثر الوصفات التى ادت بنا إلى الأزمة**. على السياسة، **تحديدا فى وقت الازمات، أن تثبت تماسكها الاخلاقى**. ويقول أن شريدر زميله فى قيادة الحزب ينسى أن السياسة المبنية على الأخلاق قادرة على إثارة حماس الناس.

فى الناحية الأخرى رحب رؤساء اتحادات أصحاب الاعمال بتصريحات شريدر الذى أثبت تقدميته ! ولكنهم عبروا فى نفس الوقت عن حذر معين لشكهم فى أن ينجح شريدر فى الحصول على اغلبية لهذا الخط فى الحزب.

شريدر فهم على طريقته نتائج الانتخابات البريطانية: الناس تعبت من وجود المحافظين ومن آثار سياساتهم الاقتصادية. **وهو الاشتراكى مؤهل أكثر لتطبيق سياسات النيوليبرالية بتصحيحات تحد من السخط الاجتماعى** .فى بريطانيا كانوا قد وصفوا تونى بلير بانه أفضل من يقدر على تنفيذ سياسات تاتشر.





ليونيل جوسبان



شيراك

دور الدولة

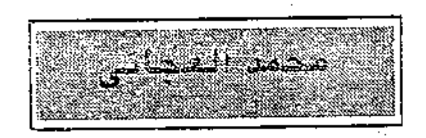
ووصول أحزاب اليسار إلى الحكم

طرح العديد من المفكرين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والايديولوجية في الفترة السابقة أطروحة مفادها أن **دور الدولة في انحسار واندثار في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ومع تزايد دور الشركات المتعددة للجنسيات**. إلا أنه سرعان ما تراجعت هذه الأطروحة لصالح أخرى أكثر اعتدالاً وواقعية وهي تغير دور الدولة في ظل الظروف الراهنة.

وهو ما يتطلب مراجعة لمفهوم الدولة والمفاهيم المختلفة لدور الدولة حالياً، ومراجعة **أسباب وأهمية وصول الأحزاب الاشتراكية إلى الحكم في العديد من بلدان في قلب أوروبا خاصة بريطانيا وفرنسا** والظرف التاريخي الذي وصلت من أجله هذه الأحزاب إلى الحكم في دولها والدور التاريخي المشروط بها القيام به. وهو من وجهة نظري شديد الارتباط بمفهوم الديمقراطية وتأثيرها وتأثرها بمفهوم الدولة ودورها.

وإذا بدأنا بمراجعة النظريات المختلفة لمفهوم الدولة ودورها فإننا سنجدها تنقسم إلى قسمين الأول هو **الذي اهتم بفصل المفهومين وقصر دوره على تعريف معنى الدولة بشكل نظري ومجرد**. أما القسم الثاني فقد ربط في تعريفه **للدولة بدورها أو بمعنى آخر عرف مفهوم الدولة على أساس الدور الذي تقوم به وقد انقسم هذا القسم مهما اختلفت ايديولوجياته إلى** فريقين أحدهما يربط الدولة بطبقة أو شريحة في المجتمع، أما الآخر فقد أسس نظريتها على استقلالية جهاز الدولة سواء كان استقلالاً نسبياً أم جزئياً. وهو ما سيتضح لنا إذا رجعنا إلى مختلف الأدبيات بداية من **جون جاك** روسو عن العقد الاجتماعي الذي يؤسس قيام الدولة على عقد مطلق يتنازل الرعايا عن حقوقهم لصالح الجماعة وصولاً إلى مفهوم **ماركسي** عن كون الدولة بمثابة لجنة لإدارة الشئون العامة للطبقة المسيطرة اقتصاديا.

وتنطلق المجموعة الأولى في تعريفها للدولة على أساس أنها السلطة السياسية المؤسسة أو على أساس القانون الدولي بأنها تجمع للأفراد الذين يعيشون في جزء محدد من سطح الأرض، وينظمون اجتماعيا ويتفقون على ضرورة أن يحكموا ولكن هذه التعريفات بنقصها توضيح جوهر الدولة وما تقوم به وكذلك لا تأخذ في الاعتبار المتغيرات والأحداث التي تطرأ على حركة التاريخ وتأثر مفهوم الدولة بها، وإن كانت لازمة وضرورية لتأسيس مفهوم مستقل للدولة إلا أنها تظل منقوصة إذا لم يكملها جهد نظري لتوضيح حركة الدولة سواء كجهاز للحكم أو كانعكاس للمجتمع وهو ما حاولت المجموعة الثانية علاجه منذ استخدام المفكر الايطالي الشهير **ميكافيللي** لمصطلح الدولة بين هؤلاء الذين يؤمنون بنظرية حق الدولة وهؤلاء الذين يؤمنون بنظرية القوة لتعريف **هيجل** للدولة بأنها تجسيد فعلي للفكرة الأخلاقية أو تعريف **ماكس فيبر** بأن الدولة هي المنظمة التي تكفل العنف المشروع وتمارسه على إقليم ما وكذلك إضافة **الماركسيين** بأن الدولة هي نتاج المجتمع في مرحلة ما بين مراحل التطور، ما هي إلا محاولات للكشف عن جوهر الدولة ودورها الذي تؤديه وعليه فقد انقسمت هذه المجموعة إلى فريقين الأول رأى أن الدولة حافظ للتوازن في المجتمع فالدولة هي الجهاز الذي يضطلع بمسئولية الحفاظ على النظام، بل وتتدخل في حالة الصراع بإجبار الطبقة المسيطرة على تقديم التنازلات الواجبة بهدف تحقيق الاستقرار وهو ما أطلق عليه **بولانتزاس الاستقلال النسبي** للدولة وما عبر عنه المفكر الفرنسي **جورج**



بوردو بقوله «إن الدولة هي ضابطة للصراع وفي الوقت نفسه رهانه»، ووصل به في النهاية إلى رؤية أن التطور التقني سيؤدي في النهاية إلى نوع من الدولة الوظيفية لا تعود سلطتها توصف بمصدرها ولكن بالوظيفة التي تؤديها. أما بولانتزاس فيطرح مفهومه الخاص لتلك العلاقة في شكل مركب من ثلاثة عناصر: ايديولوجي، وسياسي، واقتصادي. ومن الممكن أن يبرز أحد المكونات الثلاثة فيسم الدولة بسمته، وبالتالي يسم طبيعة العلاقات في الدولة بنفس السمة ويظل **العامل الاقتصادي هو العامل القائد وليس المحرك الميكانيكي للبنية الفوقية السياسية كما تقول النظرية الماركسية التقليدية. فالدولة عند بعض أعضاء هذا الفريق انعكاس للمجتمع المدني وأداة لسيادة القانون وصلت ببعض المفكرين إلى حد مطابقة مفهوم الدولة والقمع مثل موريس جودلييه.**

أما الفريق الآخر فقد أسس نظرياته على مفهوم **الدولة التاريخية الذي صاغه ماركس** وربط فيه أصل الدولة بالملكية بالمعنيين المنطقي والزمني فجوهر الدولة منذ ظهورها التنظيم السياسي للطبقة السائدة وأداة تسلط الطبقات التي تمسك بزمام السلطة يحدد جوهر هذه الدولة أو تلك. **وأصحاب هذا المفهوم يرون في الديمقراطية الغربية خادمة للطبقات الحاكمة** ويرون أنها **تظل محدودة طالما ظلت السلطة السياسية في أيدي أقلية حاكمة صغيرة**. وفي تحليل الدولة البرجوازية لاحظ **لينين** أن واجهة العرض الديمقراطية للحقوق والحريات المطلقة رسميا تخفي سلطة رأس المال الكبير الذي يحكم شراء موظفي الحكومة مستفيداً من التحالف بين الحكومة البرجوازية وأشار **لينين** مرارا في مؤلفاته إلى الوسائل التي تستخدمها البرجوازية للمحافظة على سيطرتها غير المباشرة ومن ثم الأكثر تأكيدا، مشيرا إلى أن الامبريالية والبنوك الشاملة القوة قد طورت هذه الوسائل إلى درجة الكمال تقريباً.

حيث نشأت الديمقراطية بمعناها الغربي جاء في رحم النظام الليبرالي ففي البداية كان لمفهوم الحرية مضمون محدد هو حرية العمل والتجارة والاستثمار وتطلب ذلك تغير أخلاقي ونفسي وسياسي إلا أننا لا يمكن أن نغفل تطور هذه الوسائل في المرحلة الأخيرة تحت ضغط الحركة العمالية. ولذلك جاء **الفكر الاشتراكي بأطروحات جديدة للديمقراطية تكشف الرباط الوثيق بين النظام السياسي الديمقراطي ونمط الانتاج الرأسمالي، وإن كانوا قد أعتبروا الديمقراطية رغم نواقصها حقيقة مهمة**. ولذلك كان **ماركس** يعتقد أن النظام الاشتراكي لن ينكر الحقوق الشكلية بل سوف يحترمها ويطورها ويعطيها مضمونا أعمق وأوسع من خلال الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وهي بالذات السبب الذي يحدد الديمقراطية ويفرغها من مضمونها بالنسبة للجماهير الكادحة يؤدي إلى حالة الاستلاب السلعي (أو الاغتراب) **فالديمقراطية لا تكون كاملة إلا اذا امتدت الطريقة الديمقراطية لصنع القرار إلى كل المؤسسات الداخلة في إطار الدولة**. فالديمقراطية تعلن عن نفسها في ثلاث مجالات: السياسة والاقتصادية والاجتماعية. والديمقراطية البرجوازية لا تأخذ في اعتبارها إلا المجال الأول فقط، فما هي إلا حيلة تمنع ظهور الديمقراطية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطية الحقيقية لا تتحقق إلا بتوفر ظروف ملائمة لها على المستويات الأولية. وهو ما كشفت عنه الممارسات الديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية خلال القرن الأخير بالرغم مما حققته من انجازات لا يمكن اغفالها. ولعل ذلك يتطلب منا مراجعة وصول الأحزاب الاشتراكية للحكم في العديد من دول أوروبا خلال الفترة الأخيرة خاصة في بريطانيا وفرنسا.

ففي أول مايو في بريطانيا فاز **حزب العمال البريطاني** بأغلبية ١٧٩ مقعد في البرلمان البريطاني أي نسبة ٤٤٪ في مقابل ٣١٪ لحزب المحافظين وهو ما يؤهله لتشكيل الحكومة البريطانية بينما حصل **الحزب الاشتراكي الفرنسي** على ٢٤١ مقعد بالاضافة إلى ٣٨ مقعد **للحزب الشيوعي** في الانتخابات المبكرة التي دعا لها شيراك للجمعية الوطنية، وبذلك يشارك الاشتراكيين في الحكم في فرنسا حيث أن النظام الفرنسي يختلف عن البريطاني فالأول نظام رئاسي يعطي للرئيس سلطات واسعة على عكس النظام البريطاني والذي يحكم فيه رئيس الوزراء أما الملك فيملك ولا يحكم.

توني بلير



وقد جاء فوز **حزب العمال البريطاني** أثر تحالفه مع الاتحادات العمالية قبل الانتخابات كما جاء انعكاسا واضحا للضيق العام بسياسات المحافظين بداية من **السياسات التاتشرية** والتي أدت إلى سقوطها لصالح **جون ميجور** الذي لم ينتهج سياسات تختلف جوهريا عن سياسات **تاتشر** فجاء التصويت لصالح التغيير. كما جاءت الانتخابات لصالح ترقيع الميثاق الاجتماعي للوحدة الأوروبية وهو ما كانت تتباطأ فيه **حكومة ميجور**. إلا أن **ذلك لا يغير من حقيقة تراجع حزب العمال البريطاني عن المبادئ الاشتراكية إلى حد احتضان حزب العمال لقيام السوق الحرة وكف عن المطالبة بنزع السلاح النووي** كما التزم برقابة صارمة للحد من الانفاق وتجميد معدلات ضرائب الدخل كما تبنى أحد أخطر مفاهيم الليبرالية المتوحشة وهي أن على الفقراء والمحرومين أن يساعدوا أنفسهم. كما أن مبدأ توزيع الدخل من خلال الضرائب لم يعد له وجود، وتخلى عن الفقرة الرابعة من دستور الحزب التي تنص على ملكية الدولة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية بل أن **بلير** قد تمادى إلى حد وصف تلك السياسات حتى في الفترة السابقة بأنها لم تكن سليمة وهو سقوط مدوى لحزب العمال البريطاني في شرك الفكر الرأسمالي الغربي فقد أثرت السياسات والأفكار التاتشرية على الفكر البريطاني فتحول الاقتصاد إلى مجرد عمليات محاسبة منزوعة عن سياقها التاريخي والاجتماعي.

وبمراجعة سريعة لبرنامج حزبي العمال والمحافظين سنجد الخلاف بينهم خلاف في التكتيكات وليس في الجوهر ولا حتى الهدف. فالخلاف حول الوحدة الأوروبية خلاف في سرعة التوجه وليس في الكيف، وفي كم اعطاء السلطات لسكوتلندا وايرلندا وليس في المبدأ أما الاقتصاد والرعاية الاجتماعية فالاتفاق في المنطلقات شبه واضح وصريح وكان في السابق هو نقطة الخلاف الأساسية فالاختلاف أصبح في الطرق المتبعة للوصول من نفس البدايات إلى نفس النهايات، وقد انعكس ذلك جانبا على جوانب العملية لبرنامج الحزب، حيث قرر الغاء معدلات البطالة(١,٧ مليار جنيه استرليني) لتوفير فرص عمل، كما

أشار وزير مالية **بلير** لأهمية بيع القطاع العام بما في ذلك قطاع الطيران كما ركز على فكرة خفض الانفاق العام ورفع الفائدة.كما قدمت **حكومة بلير** وعوداً لا تتناسب مع فكرة فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة أحد عيوب الرأسمالية التي تعاني منها بريطانيا، تقوم على خلق فرص عمل دون زيادة في الانفاق العام أو الحكومي وهي فكرة غير مستقبلية وفشلت من قبل في ظل العديد من الحكومات الرأسمالية في بريطانيا نفسها وتحديداً في فترة الستينات.**ومن الغريب أن يلجأ تونى بلير إلى تاريخ حزب المحافظين لايجاد حلول المشكلات وأن يتخلى في نفس الوقت عن تاريخ حزب العمال.**

ومع وصول حزب العمال للسلطة وجهت «**مارجريت بيكت** سكرتيرة التجارة والصناعة خطاب في ٤ مايو للشركات ورجال الأعمال لتأكيد حسن النوايا تجاه السوق الرأسمالية والرأسماليين والملاحظ أن خطاب الحزب أصبح موجه لرجال الأعمال وأهمل تماما الفقراء.وكما يقول**جيمس هارتفيلد في مجلة الماركسية الحية** في فبراير أن الهزيمة السياسية للطبقة العاملة شرط مسبق لفوز حزب العمال الجديد. وحتى الاهتمام بالرعاية الاجتماعية وهو الجانب الايجابي الواضح في برنامج الحزب فكما سبق أن أشرنا جاء عن طريق منح من رجال الأعمال والذين يعملون دائما إلى تحويل دفة الرعاية الاجتماعية لصالحهم للمزيد من الاستغلال للطبقة العاملة، واستغلالها كستار بل ووسيلة لتمرير قوانين وتشريعات لصالحهم على حساب الفئات الكادحة من الشعب ويظل النظام الرأسمالي حامياً لهم. فطالما خرجت هذه السياسات من الرأسماليين فلابد أنها ستعود إلى جيوبهم مرة أخرى.**وقد أدى ذلك التراجع الواضح عن المبادئ الاشتراكية إلى معارضة اتحاد النقابات حليفهم الأساسي في الانتخابات لسياسات الحزب الجديدة حيث صرح جون أدمون أحد رؤساء نقابات العمال بأن زعيم الحزب تراجع عن وعوده فيما يتعلق بسد الفجوة في الميزانية عن طريق اجبار الجيش على بيع اراضيه على حساب بيع القطاع العام.**

وإن التراجع البريطاني قد واجهته تمسك فرنسي بنسبة أكبر،فإن **الحزب الاشتراكي الفرنسي** فإن ذلك يرجع في الأساس إلى أسباب وصول **الحزب الاشتراكي الفرنسي** على أشلاء حزب **التجمع** من أجل الديمقراطية حيث كان المجتمع الفرنسي مهدد بالانفجار بسبب سياسات الحزب التي أدت إلى موجه من العنف والاضطرابات في مختلف أرجاء فرنسا شملت الطبقة العاملة والطبقة الوسطى. ونسبة البطالة التي وصلت إلى ١٢٫٨٪ أى حوالى ٣٫١ مليون فرنسي.

كما جاء التصريت كذلك يتعلق بالوحدة النقدية على مائدة المفاوضات.

وإن كان جوسبان ما زال يرى الاشتراكية بديلا عن السوق الحرة المتوحشة فإن الحزب الاشتراكي قد



مارجريت تاتشر

حاول تطوير ذاته بشكل أكثر اعتدالا من حزب العمال البريطاني وإن كان قد تبنى كذلك فكرة خلق فرص عمل ون زيادة في الانفاق العام ،وكذلك عدم رفع الضرائب عن الدخل ، إلا أنه تجدر الاشارة ان دراسة أخيرة قام بها الحزب في فرنسا توصلت إلى أن الطبقة الوسطى ستكون الأكثر تضرراً في حالة رفع الضرائب على الدخل خلال هذه المرحلة. كما تمسك الحزب بعدم خصخصة المرافق العامة مثل النقل والطيران والاتصالات لدرجة أن« **كلود جايسوت** » وزير النقل صرح أنه يرضى أن يكون وزير للخصخصة باعتبرها تهمة تمسه. وتمسك الحزب كذلك بحماية الرعاية الاجتماعية فأعطاها أولوية في برنامج الحزب وأعطى التعليم أولوية أولى في برنامجه ككل.

وبالرغم من الاختلافات الواضحة بين الحزبين إلا أن وجود الرأسماليين برئاسة **شيراك** على رأس الحكم في فرنسا سيؤدى إلى تقريب الممارسات العملية بين الحزبين الذين وصلا إلى الحكم في نفس الظرف التاريخي في أوروبا وللعب نفس الدور وهو الاندماج في السوق الرأسمالية الأوروبية ليتحمل اليسار جزء من المسئولية التاريخية لهذا المشروع. ولكيت الغضب الجماهيري ضد السياسات الرأسمالية التي حملت المواطنين أكثر من طاقاتهم خلال فترة الحكم الأخيرة في فرنسا والفترتين الأخيرتين في بريطانيا.**إلا أن التوجهات اليمينية للأحزاب الاشتراكية لن تؤدى إلا إلى مزيد من الشعبية للأحزاب الأكثر تماسكا بالاشتراكية وهو ما قد بدأت** بوادره **في بريطانيا** حيث زادت شعبية الأحزاب التي تتحدث عن الثورة وإسقاط المجتمع الرأسمالي والذين قادوا **تمرد ليفربول** لاعادة العمال المفصولين. كما أن االقبول لدى العديد من الفئات التي يتمتع بها **حزب الاشتراكي البريطاني** سيتحول بعد فترة إلى غضب جامح وهو ما بدأته النقابات العمالية والذي سيزيده بالتأكيد فجوة التوقعات لدى الطبقة العاملة بين ما انتخبوا الحزب عليه وما ستؤدى به سياسات بلير في الفترة المقبلة خاصة اذا عرفنا أن أكثر

نسبة حصل عليها العمال حزب العمال بين الشباب وأنه كلما زادت المرحلة العمرية قلت نسبت المؤيدين للحزب الاشتراكي البريطاني، وكما هو معلوم أن الشباب أكثر طموحا وأشد جموحا للثورة خاصة إذا اكتشف أنه قد خدع. وإن كان الوضع في فرنسا قد لا يؤذن بشر للحزب الاشتراكي بقدر ما يؤذن بسقوط اليمين الديجولي لصالح الاشتراكيين الديمقراطيين.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا أن نرى أن الحكومات في ظل النظام الرأسمالي تتبادل الأماكن والأدوار، لكنها تظل تحت عباءة الرأسمالية ولا تستطيع التخلص منها، فشرط الارتقاء فوق المصالح شرط وهمي لا يمكن تحقيقه ويؤدى بنا ذلك إلى ضرورة مناقشة وجهة نظر **نيكوس بولانتزاس** في رفض التصور الماركسي التقليدي عن كون الدولة أداة للسيطرة الطبقية وإن كان يراها تقوم بهذه الوظيفة إلا أنه يرى أنها تقوم بها في إطار استقلاليتها النسبية على الصراع الطبقي. وحتى إذا سلمنا بذلك في فترات تاريخية سابقة فإننا الآن نرى **مختلف الحكومات** حتى وهي تسعى لتحقيق التوازن فإن ذلك لا يكون بسبب استقلاليتها إنما بسبب كونها أداة في يد الطبقة المسيطرة تسعى للاستقرار وتكريس الأوضاع القائمة وامتصاص الانتفاضات الشعبية والجماهيرية وهكذا **تظهر حقيقة الديمقراطية في ظل هذه المجتمعات حيث تقوم على هيكلا تنظيميا يتبع سير الهيمنة وتداولها بين أجزاء الكتلة الحاكمة عن طريق ممثليها السياسيين . فمأزق الديمقراطية البرجوازية يكمن في شكليتها وافراغ الحقوق الديمقراطية الأساسية من جوهرها الحقيقي في ظل سيطرة الطبقة البرجوازية .**

فالديمقراطية ما هى إلا وسيلة بين مقدمات وغايات فإذا كانت المقدمات فاسدة فالنهايات أو الغايات ستكون بالتأكيد خاطئة. فالمجتمع الفاسد لن تؤدى به الديمقراطية إلى الحرية إنما ستكون وسيلة إلى مزيد من القهر والاستغلال، **فالديمقراطية ليست إلا وسيلة والغاية الحقيقية الحرية وتحقيق الصالح العام فإذا تحولت إلى أداة للسيطرة تحولت الديمقراطية إلى أداة للقهر وتغليب مصالح الطبقة المسيطرة على بقية الطبقات** . إلا أن هذا الوضع يجب مواجهته بشدة من خلال تفعيل دور المثقفين والاستفادة بحرية الحركة التي يمكن أن يحصلوا عليها بعد وصول أحزاب اليسار إلى الحكم مهما كانت هذه الأحزاب متخاذلة أو متراجعة عن الأصول الاشتراكية والتي لا تعني الجمود إنما التطور في صالح الطبقات المقهورة وليس التطور فكريا نحو الرأسمالية التي سيكون لها الدور الحاسم في تحول دور الدولة وتحسن الشروط الديمقراطية بزيادة توحشها.



حقوق الانسان وصناعة حقوق الانسان

يسرى مصطفى

«ان الفكر ليس ما يجعلنا نؤمن بما نفكر أو نرضى بما نفعل، بل هو ما يجعلنا نطرح بشكلة ما نحن عليه بالذات. ليس عمل الفكر أن يدين الشر الكامن فى كل ما هو موجود، بل أن يستشعر الخطر الذى يكمن فى كل ما هو مألوف، وأن يجعل كل ما هو راسخ موضع إشكال».

ميشيل فوكو

نظمت المؤسسة الكندية لحقوق الانسان فى الفترة من ١٩ يونيو إلى ١١ يوليو ١٩٩٧ بمدينة مونتريال بكندا برنامجها التدريبى الثامن عشر لحقوق الانسان. وكنت واحداً من بين ثلاثة مصريين شاركوا فى هذا البرنامج، وواحداً من بين حوالى ١٢٠ مشاركا جاءوا من ٣٥ قطراً من أقطار آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وعلى مدار ثلاثة أسابيع كان هناك عمل متواصل من خلال مجموعات عمل، عروض فنية، محاضرات، ورش عمل، لقاءات حيث تم مناقشة العديد من قضايا حقوق الانسان بشقيها السياسى - المدنى والاقتصادى الاجتماعى. وقد تم تخصيص الجانب الأكبر من أعمال البرنامج لتطوير الخبرات العملية كتلك المتعلقة ببناء، وادارة منظمات حقوق الانسان، التعليم، التدريب، ونشر ثقافة حقوق الانسان.

وكان هذا البرنامج، بلا شك، فرصة كبيرة للتعرف على أوضاع حقوق الانسان على مستوى العالم: الهموم، الشواغل، آليات العمل. وفى حضور هذا العدد من المشاركين حيث تتباين الثقافات وتتعدد الشواغل والهموم، تكون الافادة وتكون الاثارة. لكن الأمر الأكثر إثارة بالتأكيد هو أنك تعايش فى مثل هذه اللقاءات كلا من الشمال والجنوب فى ذات اللحظة. وثمة ميزة أخرى مضافة لمن هم معنيين بالعلاقة بين الشمال والجنوب وهى أن هذه المعايشة تجرى على مسرح الشمال حيث النص والاضاءة والجمهور. إن النص، بطبيعة الحال، هو خطاب حقوق الانسان السائد عالميا والمتمثل فى المواثيق الدولية والكندية والأمريكية، فضلا عن رؤى وتصورات وتأويلات حامليها من الخبراء والنشطاء. أما الاضاءة فما هى إلا عمليات الابراز والاخفاء التى تطال كلاً من القضايا المدروسة والدارسين أنفسهم، **وهى عملية تتم بشكل «ديمقراطى» ولكنها ديموقراطية تعكس رؤية لا تخلو من نزعة ايديولوجية.**

وأخيرا هناك الجمهور والذى يشكل خليطا من الأفراد والجماعات والمؤسسات، وهناك أيضا تغطية إعلامية، كما تجد دائما من يسألك: ماذا تفعل؟ وما رأيك؟ وماذا ستفعل عندما تعود؟.

وكأى دارس كنت مشغولاً بما يحدث، وخاصة بهذا الكم الهائل من القضايا ذات الطابع الفنى والتى لم أشهدها بمثل هذه الكثافة من قبل. لقد أثارت لدى هذه القضايا تساؤلا أعتقد أنه مشروع وهو: **هل تحولت قضية حقوق الانسان إلى صناعة عالمية؟**.

وأننى بداية، ألا تفهم كلمة «صناعة» على أنها نوع من الحكم الايجابى أو السلبى، فهى كلمة قد تصلح لتوصيف ما طرأ على حقل حقوق الانسان من تحولات فى زمن راج فيه استخدام كلمة صناعة. فثمة مجالات عديدة تحولت إلى صناعة، كصناعة السينما على سبيل المثال. وقد تشير كلمة صناعة إلى تبلور مجال واسع، مستقبل للانتاج والاستهلاك، للاستثمار (الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى)، التطور تقنى، التطور فى الاداء وأساليب العمل، الاحتكار.. الخ.

وبداية أشير إلى أن الدفاع عن «حقوق الانسان» من الأمور التى تضرب بجذورها فى عمق التاريخ الانسانى. فقد سعى الانسان فى مختلف العصور لمقاومة الظلم والقهر والدفاع عن بعض الحقوق الاساسية التى تحددها ظروف الزمان والمكان. أما مفهوم حقوق الانسان كما نعهده ونتداوله فهو حديث مفهوم حداثة فكرة «المواطنة» بما تعنيه من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية. وحتى داخل العصر الحديث الذى قام على أنقاض العصور الوسطى خضع مفهوم حقوق الإنسان لتحولات تبعاً لاختلاف الظروف التاريخية، كما خضع لتأويلات متعددة تبعاً لاختلاف الأطر الثقافية والاجتماعية. وبعيدا عن التصنيف الذى يقسم ميلاد حقوق الانسان إلى اجيال متعاقبة قبل أن تصبح متوازية الآن، اعتقد أن مسار حقوق الانسان فى عصرنا الحديث مر بمرحلتين أو محطتين اساسيتين، المحطة الاولى هى محطة النشأة، أما الثانية فهى محطة المؤسسة بمعنى دخول حقوق الانسان داخل وعاء مؤسسى.

حرية.. إخاء.. مساواة

تعتبر المحطة الأولى محطة الانطلاق لمفهوم حقوق الانسان بمعناه الحديث فى شكل **حرية، اخاء، مساواة**، ذلك الشعار الذى أطلقته الثورة الفرنسية كاعلان عن حق المواطن البرجوازى وتعبير عن ايديولوجيا النظام الجديد. قد أصبح هذا الشعار ملهماً أيضا للحركة الاجتماعية التى اعتبرت نفسها مضادة للنظام. ومن خلال عالميته لعب دور المرجعية الايديولوجية والحقوقية ذات التأويلات المتعددة لكل ايديولوجيات عصرنا الحديث الراديكالية منها والمحافظة، العلمانية منها والدينية. وبغض النظر عن

مدى مصداقية هذا الشعار أو تأويلاته (فهذه المصداقية موضع شك دائم)، إلا أنه كان حاضراً دوماً ضمن نسيج المنظومات الايديولوجية المختلفة، وخاصة الايديولوجيات السياسية إن لم يكن بشكل صريح فبشكل ضمني فقد كانت مبادئ حقوق الانسان أكثر إنتشاراً وأكثر تنوعاً وأكثر عرضة للتأويل والتحوير والتأييد والرفض، باختصار كانت حقوق الانسان مساحة داخل السوق السياسي والايديولوجي بصراعاته الاجتماعية والوطنية، فلم يكن ثمة احتكار بعد.

إعلان عالمى

أما المحطة الثانية فقد كانت فى ديسمبر ١٩٤٨ مع صدور **الاعلان العالمى لحقوق الانسان** ، ففى هذه اللحظة حدث أمر هام فى مسار حقوق الانسان وهو ارتباطها بأكبر مؤسسة دولية وأعنى الأمم المتحدة. عاشت الأمم المتحدة شبابها تحلم بالتوفيق بين الواقع والمثال، ووصلت الآن إلى مرحلة الكهولة ولم تحقق حلمها بعد، بل أن هناك ما هو أكثر مأساوية وهو أنها توزع تركة مهامها على مؤسسات أخرى أكثر برجماتية فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد.

وهذا بالضبط هو حال حقوق الانسان فى ارتباطها بالمؤسسة . فثمة جانب مثالى معيارى متمثل فى نصوص حقوق الانسان، وهناك ، على الجانب الآخر، الجانب المعاش والمرتبط بموازنات المؤسسة ومشاكلها وحركتها فى إطار التوازنات الدولية بحروبها الباردة والساخنة، وأخيرا التركة التى تعتبر قضية حقوق الانسان أحد عناصرها.

وهكذا فان الأمم المتحدة لم تكن، أو بالأحرى لم تعد الوعاء المؤسسى الوحيد لحقوق الانسان (حتى وإن ظلت مصدر الشرعية) ، فقد شهدت التطورات اللاحقة، خاصة منذ السبعينيات ، دخول العديد من المؤسسات والهيئات والادارات والوكالات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى حقل حقوق الانسان. لقد انفتح السوق مرة أخرى ولكن ليس انفتاحا ايديولوجيا بل انفتاحا على وداخل أروقة مؤسساتية وأصبح لدينا شبكة دولية لحقوق الانسان وهو أمر لم يكن معهودا من قبل قد يكون الأمر مفرحاً ومبشراً ولكن ليس إلى حد التفاؤل . ونشير هنا إلى بعض ملامح هذه المرحلة المؤسسية لحقوق الانسان.

الانتشار المغلق لحقوق الانسان

فى كافة أرجاء الكرة الأرضية ، تكاثرت منظمات حقوق الانسان رغم تشابهها . وها هى المؤسسات الاعلامية الكبرى لا تمل الحديث عن الانتهاكات وتلعب دوراً كبيراً فى توزيع ونشر خطاب حقوق الانسان العالمى. وها هم الخبراء يعملون بدأب لتصنيف وإعادة تصنيف مواد حقوق الانسان ويحاولون جاهدين تطوير جوانبها الفنية . وزادت حمية النشطاء إلى درجة أنهم لم يكتفوا بالدفاع عن الاخرين بل يبحثون الآن عن صيغة للدفاع عن أنفسهم . وعلى المستوى الدولى أصبحت قضية حقوق الانسان فاعلا جديداً فى العلاقات الدولية على مستوى المساعدات والعقوبات.

ويبقى السؤال: ما هى الطبيعة المميزة لهذا الانتشار غير المسبوق؟

يمكن القول، على سبيل المقارنة، أن الانتشار الراهن لحقوق الانسان على العكس من الانفتاح السابق، هو انتشار ذو طبيعة خاصة بحيث يمكن وصفه بانه**انتشار مغلق**، بمعنى أنه محدد بأطر وقواعد مؤسسية ومهنية بل ولغوية أيضا. لقد لعبت الأوعية المؤسسية دوراً خطيراً فى نزع ملكية الحديث عن حقوق الانسان. فانتقلت مشروعية الحديث عن حقوق الانسان من المجال العام إلى مجال خاص،يتطلب نوعاً من التمثيل المؤسسى، فالمؤسسات ،وخاصة الكبرى، تحتكر حق الكلام وتمنح هذا الحق للخبراء، ومن بعدهم نشطاء حقوق الانسان. يضاف إلى ذلك تركز وسائل انتاج وتوزيع الكلام عن حقوق الانسان داخل هذه المؤسسات الكبرى،وبدرجة أقل داخل فروعها على مستوى العالم. وقد تكون هناك بعض الخطابات الفرعية وخاصة فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولكنها تلعب دور الاستثناء الذى يؤكد القاعدة. وهى خطابات لا تقوى على المنافسة فى نهاية الأمر ، فيما عدا تلك المتعلقة ببعض القضايا التى قد تحظى ببعض الانتشار ولكن غالبا ما يكون هذا الانتشار بسبب وجود قوة غربية مثلما هو الحال فيما يتعلق بقضية **العولمة Globalization** والتى لا يمكن فهم انتشارها إلا فى سياق **التناقض الأوروبى / الأمريكى** فى مجال الهيمنة الاعلامية والثقافية . باختصار ربما نكون بصدد صناعة جديدة والاحتكار هو أحد سماتها.

وهناك أيضا ، على صعيد آخر، نوع من **الانغلاق المعرفى**، فالى حد كبير لا توجد روابط عضوية بين حقل حقوق يتطلب نوعاً من التمثيل الانسان وحقل العلوم الانسانية ، فيما عدا بعض الروابط الفنية التى تربطه بمجالات العلوم السياسية والقانونية. ولا أعتقد أن هذا الانغلاق المعرفى يعكس غفلة معرفية من قبل القائمين على حقوق الانسان من الخبراء والنشطاء بقدر ما يعكس نوعاً من الاكتفاء والانكفاء المرجعى، ورغبة فى تحديد المجال بالاحالة الدائمة إلى مرجعية وحيدة مغلقة على ذاتها متمثلة فى المواثيق الدولية.

وعلى الرغم من تزايد اعداد الوافدين على حقل حقوق الانسان. إلا أن هناك آليات طويلة وقصيرة المدى تلعب دوراً فى الحد من أى اغراق محتمل. تلعب المؤهلات دوراً، وتلعب «التزكية» دوراً، كما تلعب «المنافسة» أيضا دورا. وأعتقد أن هناك آلية هامة تنظم وجود الافراد داخل هذا الحقل، وهى آلية يفرضها الطابع المؤسسى لحقوق الانسان، وأعنى بذلك أن العلاقة بين العاملين داخل هذا الحقل لا تقوم على مبدأ «التضامن» بقدر ما تقوم على مبدأ «التراتب» ،حيث تلعب استراتيجية التراتب دوراً فى تنظيم المؤهلات والتزكية والتنافس . وأود أن أشير أيضا إلى بعض الآليات الجديدة ومنها الدعوة الراهنة لاصدار اعلان لحماية المدافعين عن حقوق الانسان، ففى تصورى أن هذه الدعوة لا تهدف فقط إلى مجرد الحماية، بل إلى إعادة تعريف من هو المدافع عن حقوق الانسان، وبالتالى إعادة فرز العاملين داخل هذا الحقل فهو اجراء حمائى للمجال.

السياسة واللاسياسة

إن أحد المحددات الأساسية لمجال حقوق الانسان هو الانفصال عن مجال السياسة . ونلاحظ دائما حرص القائمين على حقوق الانسان على**ابراز الطابع اللاسياسى لمهامهم بوصفها مهاما انسانية أخلاقية بالأساس** .

والواقع أن المؤسسة بشكل عام سواء على المستوى الوطنى أو الدولى تحاول أن تقدم نفسها كمؤسسة حيادية وبالتالى لا سياسية. والموقف بالنسبة لمؤسسات حقوق الانسان يتعدى البعد الحيادى، فهى أحيانا ما تقدم نفسها كمؤسسات ضد السياسة بمعنى المنفعة وطلب السلطة. وقد شهدت منظمات حقوق الانسان الناشئة جدلاً واسعاً حول هذه القضية وخاصة فى مجتمعات العالم الثالث. فى ذات الوقت نجد أن المؤسسات والمنظمات الكبرى،وفى مقدمتها ، منظمة العفو الدولية ، تسعى للتخلص من أى شبهة سياسية.

إن مسألة فصل المجالين عن بعضهما يحددها الواقع فى نهاية الأمر وليس ما يقال أو ما يراد له أن يقال.

ولنا أن نتساءل: هل مفهوم السياسة ينطبق فقط على الممارسة الحزبية، أما إنشغال الادارة الأمريكية ، مثلا ، بحقوق الانسان ليس سياسة؟

هل تركيز الاعلام الغربي على انتهاكات حقوق الانسان في بعض المواقع واهمال مواقع أخرى ، ليس سياسة؟

تدخل السياسة في تضاعيف حقوق الانسان في أكثر من موقع وبأكثر من صورة منها على المستوى الأيديولوجي، خلق نوع من العداء للسياسة بوصفها لعبة «قذرة» وهو نوع من سياسة نزع التسييس أو ما أسماه أحد الكتاب الأفارقة بخلق نوع من العدمية السياسية. وهذه مهمة ينشط موظفو حقوق الانسان في القيام بها بنبرة تنم عن عداء واضح لأي ممارسة سياسية في حين يصمتون عن العلاقة العضوية التي تربط بين حقوق الانسان والسياسة داخل المؤسسات الكبرى أو في ممارسات الدول الكبرى التي ترعى مصالحها من خلال حقوق الانسان . ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا يتم استبعاد وتهميش الأفكار التي تكشف العلاقة العضوية بين السياسة وحقوق الانسان مثل كتابات تشومسكي والتي تكشف العلاقة القائمة بين حقوق الانسان وامبريالية الولايات المتحدة. إن عملية اللاتسييس هنا قد تكون هي الطريق الأمثل ،وأحيانا الأقل شرفاً ، لدخول عالم السياسة .وحتى لو انتقدنا الممارسات السياسية التقليدية فذلك ليس معناه انتفاء أو نفي السياسة لأنها ستكون حاضرة دوماً لأن توازنات القوى تفرض وجودها.

حكومية غير الحكومي

لاحظت من خلال بعض اللقاءات مع عدد من ممثلي منظمات حقوق الانسان الكندية أن الوكالة الكندية للتنمية ،وهي وكالة حكومية ، أنها الممول الأساسي لنشاطات هذه المنظمات.وفي مقال نشر بمجلة الحقيقة الفرنسية: عدد نوفمبر ١٩٩٥) يقول كاتب المقال ميجل كريستوبال:

«لاشك أن صفة «غير الحكومية» لتلك المنظمات. إنما تنبع أساسا من مصادر تمويلها. فكثيرا ما تدعو الحملات الصحفية إلى تقديم العون والمنح من أجل مشروع ما في افريقيا أو في غيرها من القارات. على أن حقيقة الامر تختلف تماما عن الصورة التطوعية والارادية التي تتشدق بها المنظمات غير الحكومية في تحديد وتنفيذ اهدافها. وبداءة فان مصادر تمويل تلك المنظمات هي أساسا حكومية او مؤسساتية . كما يتبين بوضوح من الاطلاع على ملف المنظمات غير الحكومية المنشور في مجلة (الوكوريه -عدد يوليو/ اغسطس/ ١٩٩٤) وهي إحدى مطبوعات الاتحاد الاوروبي . جاء في هذا الملف :أن **حصة الأموال العامة في تمويل المنظمات غير الحكومية يبلغ ٤٠٪ في انجلترا ، على أنه يمكن أن يزيد إلى ٨٠٪ في إيطاليا والسويد والنرويج**؟.. ولما كانت المنظمات غير الحكومية تواجه، أحيانا، منافسة مالية شرسة، فانه يصعب عليها مقاومة تدفق الأموال العامة عليها مما يضاعف من العلاقات التي تزداد وثوقا بالمنظمات الحكومية».

في الحقيقة ليس لدي أكثر من تعليق نظري بالأساس وهو يتعلق بعملية التوصيف: حكومي/ غير حكومي» وهو توصيف من بين توصيفات أخرى أو اشتقاقات توصيفية أخرى ترتكز أكثر على مسألة منظمات غير حكومية أجنبية التنظيم Fongos أو منظمات غير حكومية أجنبية التمويلFFongos ،وهناك أيضا المنظمات غير الحكومية حكومية التنظيمGongos. والسؤال إذن: هل هذه التوصيفات تعبر بدقة عن واقع هذه المنظمات؟ وهل مسألة التمويل أو شكل الروابط القانونية بجهاز الدولة أسباب كافية لاجراء مثل هذا الفصل بين ما هو حكومي وما هو غير حكومي؟.

يبدو أن مشكلة التمويل وشكل الروابط القانونية بالدولة هي أمور تخص العالم الثالث في المقام الأول. ويمعنى ما فان المشكلة تظهر عند المصب وليس في المنبع. إن الدعم الحكومي لهذه المنظمات في بلد مثل كندا، على سبيل المثال، لا يسبب أية مشكلة ،بل أن المنظمات تعتبر جزءاً من بنية الدولة بالمعنى الأوسع للكلمة على الرغم من أنها ليست جزءا من جهاز الدولة فالدولة في حالة من الاستقرار التاريخي الأمر الذي يسمح بمجال أوسع من الشرعية ويمكنها ، بالتالي من إدراج مثل هذه المنظمات ضمن بنيتها في اطار نوع من الاستقلالية النسبية التي تخضع للرقابة والمحاسبة أما من خلال الدولة مباشرة أو من خلال الرقابة الشعبية ولكن عبر توسط الدولة. وهذا لا ينطبق على منظمات حقوق الانسان أو المنظمات غير الحكومية وفقط . بل على العديد من مؤسسات الدولة الأخرى.

من ناحية أخرى، فان الأوضاع في بلدان العالم الثالث أكثر تعقيداً لأسباب أهمها **ضيق حيز الشرعية حيث تعمد الحكومات إلى عدم الاعتراف بل وحظرالمنظمات والنشاطات والممارسات التي تعتقد أنها تهدد شرعيتها الهشة**. وهنا تبدو عملية التسمية وكأنها تلعب دوراً لصالح المنظمات والقائمين عليها في سياق البحث عن الشرعية الدولية. ومن هنا تأتي الرغبة في التأكيد على التوصيف والذي يتحول من مفهوم إلى أداة لرسم حيز واضفاء المشروعية عليه شأنه في ذلك شأن اصطلاح «**المجتمع المدني**» الذي لعب أدواراً سياسية واقتصادية بامتياز. وفي تصوري أن كلا من مصطلحي «المجتمع المدني» «وغير الحكومي» لا يصلحان لتفسير تشابكات الواقع، فعلى الصعيد الوصفي لا يقدمان أي اسهام لتفسير العلاقات البنيوية أو حتى الوظيفية بين الدولة والمجتمع سواء في الاطار الوطني أو الدولي وفي المجال الاقتصادي بالأساس (سياسات التكيف الهيكلي والخصخصة).

ولا شك أن بعض منظمات حقوق الانسان ، على خلاف منظمات التنمية ، تحظى في الغالب بعدم قبول حكومي، خاصة تلك المنظمات التي تعمل في مجال الحقوق السياسية والمدنية. وأقول بعضها لأن هناك بعض المنظمات الأخرى تلعب دوراً مباشراً في اضفاء المشروعية على الأنظمة القائمة. يلعب عدم القبول دوراً في اضفاء بعض المشروعية على عملية التصنيف والتسمية وتدعيم الانتماء إلى الشبكة الدولية فتصبح عضوية المنظمة في مؤسسة دولية كبرى أهم من تجذرها في واقعها. **والتجذر في الواقع لا يعني أن تكون المنظمة ذات طابع جماهيري فهي ليست حزباً سياسياً ولكن أن تكون فاعلة على مستوى علاقات القوى الاجتماعية وبالتالي جزءاً من بنية الدولة الوطنية**. والدولة هنا مفهوم أوسع من الحكومة ومن جهاز الدولة وبقدر ما يكون ثقل هذه المنظمات وبقدر وعيها بالدور الوطني والانساني بقدر ما يكون موقعها داخل بنية الدولة. أما الاعتراف القانوني من قبل الحكومات فلن يتعدى كونه مجرد مسألة تنظيمية وفقط.

حل المشاكل/ صناعتها

كنت أتساءل دائما عن تلك العلاقة التي تربط بين المؤسسة الطبية والأمراض: هل هي علاقة تعارض على طول الخط؟ .تعني المؤسسة الطبية في أحد جوانبها شبكة مصالح ضخمة تضم جيشا هائلا من الاطباء والممرضين . عدد ضخم من المستشفيات العامة والخاصة ،عيادات، صيدليات، معامل ، شركات أدوية عابرة القومية تتنافس فيما بينها منافسة شرسة.. الخ. من المؤكد أن شبكة المصالح هذه لا تبغي مجرد محاربة الأمراض ولكن لها مصالحها الخاصة في نهاية الأمر. لا شك أن فعاليتها في محاربة الأمراض هي السبيل لتحقيق المصالح ولكن يظل وجود المؤسسة مرتهن بوجود المرض، فهل

ثمة تعارض؟!

شغلني هذا السؤال وأنا أسمع حديثا لا ينتهي عن حقوق الأقليات على سبيل المثال. وربما قضية الأقليات على وجه الخصوص لأنها الأكثر استغلالا من الناحية السياسية. وقد لاحظنا في السنوات الأخيرة كيف يمكن استخدامها كذريعة لتفتيت الدولة الوطنية. إن آلية استخدامها بسيطة، فقط على مؤسسات حقوق الانسان اثارتها كقضية «أخلاقية وانسانية» ثم خلق شبكة مصالح حولها، وهكذا تتعاظم المشكلة دون أن تحل. وعندما سألت عن وضع الاقباط في مصر كأقلية مضطهدة تصورت كم سيكون خطيرا أن تخلق شبكة مصالح حول هذه المسألة حتى ولو كانت باسم حقوق الانسان. عندئذ تصورت الحل التقليدي الذي طالما نادت به القوى الوطنية والديمقراطية والعلمانية والتقدمية ويتمثل في النضال **من أجل مواطنة كاملة لكل الشعب المصرى، رجاله ونسائه، مسلميه وأقباطه**. وربما كانت نواقص هذا الحل إلا أنه يتسم بميزة هامة وهو أنه ينبع من الداخل ليصب في الداخل. يبقى أن نكون حذرين بشأن هذا الجانب من استراتيجية حقوق الانسان الدولية، حيث تكون العلاقة بين مؤسسة حقوق الانسان والانتهاكات صورة من العلاقة بين المؤسسة الطبية والأمراض.

الاسلام والغرب: صناعة الآخر

أوكلت المؤسسة الكندية لحقوق الانسان إلى أحد المخرجين الكنديين مهمة إعداد فيلم وثائقي عن أعمال البرنامج التدريبي. وقد تم اختيار مجموعة العمل التي كنت أحد المشاركين فيها لتكون موضوع هذا الفيلم. وعلى مدار ثلاثة أسابيع عمل هذا المخرج ومرافقيه بدأب شديد في تصوير وتسجيل معظم الحوارات الفردية والثنائية والجماعية لتكون مادة لفيلم مدته ساعة واحدة.

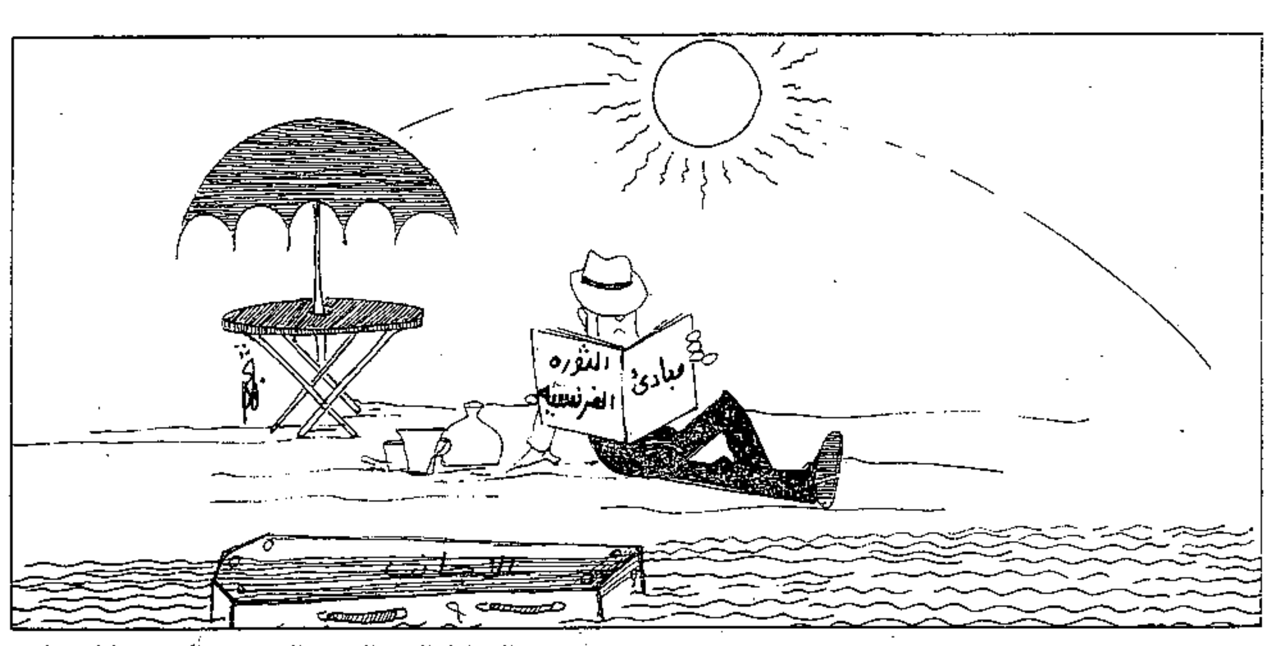
على الرغم من أن المجتمع الكندي متعدد الثقافات، ومن المفترض أنه يحترم التعددية والاختلاف، إلا أنه فيما يتعلق بالاسلام أسير المؤسسة الاستشراقية الغربية. ولكن الأهم هو امتداد تأثير هذه المؤسسة إلى مجال حقوق الانسان! فعلى الرغم من وجود عدد من المشاركين يمثلون مجتمعات توصف بأنها اسلامية إلا أن تركيز المخرج وقع على واحد فقط ذلك لأنه ملتح ويرتدي زيا بدا لهم كزي اسلامي يمتنع عن اللحوم مخافة طريقة الذبح. وأصبح هذا المشارك بفضل رغبة المخرج طرفا في أي حوار عن حقوق المرأة. وبعد حديث طويل دافع فيه هذا المشارك عن تعدد الزوجات والمكانة المرموقة للرجل في الاسلام طلب منه المخرج أن يقيم الصلاة. فقام الملتحي مبتهجاً وأذن للصلاة ليكمل صورة الاسلام في الغرب.

لقد تم التركيز على الاسلام بوصفه ثقافة مثيرة ومدهشة في علاقتها بحقوق الانسان بوجه عام وحقوق المرأة بشكل خاص. وأنا وإن كنت لا أدافع عن أية انتهاكات تحت أي مسمى إلا أن لدي تحفظين أساسيين:

الأول: بشأن **اختزال المجتمعات الاسلامية بكل ما فيها من تباينات واختلافات وتعددية والاسلام ذاته بتعدد تأويلاته في نموذج واحد يريد الغرب أن يقدمه كعلامة ليس على الاسلام وحده ولكن على المجتمعات الاسلامية التي تحمل هذا المسمى**. ومن هنا لم يصب حديث الآخرين القادمين من ذلك الحيز الجغرافي والثقافي المسمى اسلامي إلى عالمهم لأن الحديث عن الاسلام والمجتمعات الاسلامية ومن وجهة نظر الغرب يتطلب هذا الملتحي بالذات، ويتطلب تأييده لتعدد الزوجات ودفاعه عن الشبق الجنسي للرجل الشرقي. أما اذا قلنا غير ذلك فنحن ضمن عالمهم وليس عالمنا.

الثاني: **أن الغرب لا يرى من انتهاكات المرأة في «الشرق» إلا جانبها المتعلق بالدين والتقاليد، ولا يتعامل بنفس القدر مع الانتهاكات التي يكون مصدرها الاستغلال الاقتصادي المضاعف من الداخل والخارج والذي تلعب فيه الشركات عابرة القومية الدور الأكبر**. ولا ينظر بنفس القدر إلى تبعات الثقافة الاستهلاكية والتي يصدرها الغرب من خلال مؤسساته الاعلامية الكبرى ويكون جسد المرأة أحد أكبر ضحاياه. وأذكر هنا ما جاء في كتاب **«الغرب والعالم» لكافين رايلي** من أنه لو تصورنا بعد ألف عام من الآن أن أحد الحفريين عثر على أحد محال بيع الصحف والمجلات في أحد المدن الأمريكية الكبرى، فلأول وهلة سوف يشعر أن عالمنا كان يسوده النساء، فما من غلاف إلا وعليه صورة لامرأة، إلا أن حقيقة الأمر تختلف تماما فالنساء هن الأكثر استخداما من قبل الرجال.

وأخيرا أتساءل: هل احترام التباينات الثقافية والحفاظ عليها في خطاب حقوق الانسان هو ساحة جديدة للاستعلاء الغربي؟.





تحرير الاشتراكية

جورج لابيكا

بعيداً عن كونه نذيراً بموت الماركسية، الذي سيكون هذه المرة نهائياً، فان سقوط حائط برلين، رمز تهافت البلدان الاشتراكية في وسط أوروبا وشرقها، قد حرر هذه الماركسية بحق. ان هذا السقوط قضى على الدوجمائيات والارثوذكسيات والديكتاتوريات التي كانت تتلطى باسم الماركسية، وتنهي بالتالي التحديثات المطلوبة بسبب ازمات عصرنا. لم يعد يوجد اليوم الا سيستم واحد، أي الرأسمالية، وايديولوجيا واحدة، أي الليبرالية، وكلاهما «معولمان»، ومن الآن فصاعداً من دون منافس. إلا أن ذلك كله لا يجري من دون أن تترتب عليه نتائج ليست جميعها جلية بعد.

وتترجم أولى هذه النتائج بنهاية المواجهات المختلفة التي كانت تقيم التعارض بين «رؤيتين للعالم» أو «معسكرين» كما كنا نقول سابقا. إذ كنا نشهد نوعا من التوازن، أيا تكن طريقة الحكم على ذلك، من شأنه أن يؤدي في حال تصدعه لا إلى تحولات استراتيجية فقط، نظير استبدال عدو بآخر - ربما احلال العالم العربي - الاسلامي مكان الشيطان السوفياتي الكبير - بل التخلي أيضا عن الجنوب، وبشكل واسع، الخضوع لقوانين السوق.

أما النتيجة الثانية فهي تعني بالتحديد سيطرة «الاقتصادوية الشاملة»، المطروحة ضمن إطار العولمة التي تلحق السياسات الوطنية ودور الدول للمصالح المجدولة الخاصة بالنفوذ المالي وبالمجمع العسكري - الصناعي. إنه زمن «تقلص السياسي» الذي يجب عليه المواطنون، المتحولون إلى الاستسلام والمشاهدة، بالامتناع عن التصويت بشكل كبير، ومن ثم عبر اللجوء إلى مخابئ «هويتية» قومية ودينية، وهي مصادر لاشكال جديدة من النزاعات في واقع الأمر، لاسيما وان مجلس الأمن يتوج وصاية الشمال - الامريكي بصفته شرطياً عالميا ومنظما اقتصاديا بفضل هيمنة الدولار.

إن هذه الظواهر بمقدورها ان تمنح مكانا لقراءات مختلفة، وهذا ما نعرفه، وذلك اما لانتصار النظام العالمي الجديد الذي يقوم عبر خطاب الحق (دولة الحق، حقوق الانسان، الحق العالمي) باخفاء انقسام مجتمعات الشمال والجنوب بين رابحين وخاسرين، وأما للتوع من الانقياد المجامل إلى حد ما لـ «نهاية الايديولوجيات»، «نهاية التاريخ»، «وعصر الفراغ»، وهي جميعها المقولات الأقل صلافة وتهدف بالتالي إلى ضبط هذه الاضرار من خلال ضخ جرعة من المجتمعي أو الإنساني.

إذن لقد شاهدنا بسرعة تقدم مستوى الوعي. بعض الذين رموا الكبشات الاخيرة من التراب على جثة «ماركس» اصابهم القلق: وماذا إذا كان العالم المختزل إلى الادارة بين ليلة وضحاها يسير نحو الكارثة؟ أنه لمن المناسب فعلا الخضوع لحكم الواقع. الماركسية، والمقصود فكرة ماركس متحررة ومصححة حسب قوتها الأولية، ضرورية أكثر من أي وقت مضى. الماركسية حية لأن الرأسمالية، التي سبق ووضع في شأنها التشخيص الأكثر صوابية، لا تزال حية. فهذا النمط من الانتاج، وعلى الرغم من تطوره وتحولاته، أضحى في مرحلته الحالية أكثر مطابقة مع جوهره. أنه - أي هذا النمط - يبلغ كاريكاتوره الخاص القائم في جدل الطلاق ما بين مستغلين/ مستغلين كوكبيا أو سيارا أو كذلك بالنسبة للبحث غير المحدود عن المنفعة، فضلا عن زيادة التفاوتات الاجتماعية، انهيار العلاقات الاجتماعية تقلب الافكار والتشرد والجوع.

كان في الامكان الحديث، بالنسبة لانكلترا التاتشرية، عن تراجع نحو القرن التاسع عشر، اذ في مجالات كثيرة مالت الأوضاع نحو التدهور المريع. فبين أيام ماركس وايامنا هذه، استجدت أمور كثيرة: هيروشيما، وبيع الافراد لاعضائهم، وتعطيل الأراضي الأكثر خصوبة، والموت التكنولوجي والتهديد المتزايد للتوازنات الايكولوجية وغيرها من أمور. وهل ثمة حاجة لأن نضيف ما اذا كان في امكان ماركس - رجل التنوير بامتياز - ان يستمر في الايمان بالتقدم، الذي أصبح بالنسبة الينا خرافة (Mythe).

ان الالتباس لم يكن حادا قط/ كما هو الآن، بين امكانات عالم قادر على تلبية كامل حاجاته وتحقيق المصالح من جهة، وواقع الاستقطاب الثنائي الاجتماعي الذي لا ينتج سوى الازمات واليأس.

إن المهمة الأولى هي تلك المتمثلة في النقد الذي تحت يافطته وضع ماركس مجمل نتاجه. وهو أعطى كذلك لهذا النقد ادواته - وليس الوصفات الجاهزة - وفقاً لمقاربة علمية منفتحة وذاتية التطور حيال فهم موضوعات مستجدة، كتلك التي تطاول على سبيل المثال قضايا التمييز والفقر والتحولات في آليات الانتاج والعمل وكذلك التداخل - الذي اقرب ما يكون إلى ضربة - بين السلطة والمال والجريمة. هذه العناصر التي تتهاوى أمامها النظريات الاقتصادية، أيا كانت توقعاتها، وكذلك الخطاب الايديولوجي المشرع للهيمنة. وليس ثمة ما يستعصي على التوضيح في كامل حقبة ما قبل الأنظمة الاشتراكية، اذ قدم الماركسيون انفسهم اسهامات كبيرة في هذا المجال انطلاقا من المفاهيم المستمدة من ماركس.

وثمة مهمة ثانية، لا تنفصل عن الأولى تقضي بتحديد مسارات التغيير - في ضوء موازين القوى الراهنة - إلى جانب قوى الاعتراض الرافضة المقولبة، والتي لا ينفك رأس المال يستعديها (قوى تقليدية، أحزاب، نقابات، حركات اجتماعية جديدة). ومن المؤكد أن البرنامج المطلوب لم يتبلور بعد ولعله ملح جداً - كالحاح مبدأ الأمل بحسب تعبير بلوك - على بلورته، على نحو يحرك إرادة الإنسانش ويندرج، ليس في اطار الخرافات المثالية، بل في اطار الواقع الملموس غير القابل للتدمير.









ثريا ابراهيم — د. مختار السيد — ليلى الشال

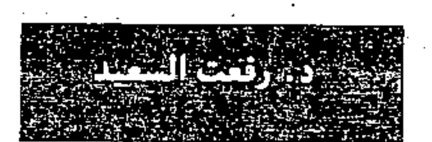
إذ يتجدد النضـــــال..

تتجـــــدد الأحـــــزان

الاسـم : ثريا السيدإبراهيم
تاريخ الميلاد: ٤-٦-١٩٢٦
الاسم الحركى: **الهام**

.. الأب بيك كبير ، وكيل وزارة المعارف ، مهندس ، كان المسئول عن مدارس الصنائع ، والأم متعلمة اقتحمتها السياسة رغم أنفها ، ففى غمار ثورة ١٩١٩ كان أبناء الجيران من قادة الفعل الثورى . **عصام الدين** ، **ومجد الدين حفنى ناصف** ، ابنا شاعر مصر العظيم **حفنى ناصف** ، يقتلون الانجليز فى المساء ويطبعون المنشورات ثم يحتاجون إلى مكان آمن كمخبأ للسلاح والمنشورات والمخبأ عند والدة ثريا . اكتشفت كيف تخبئ المسدسات فى صفيحة الجاز والمنشورات فى شوال الأرز..

وظلت تزهو دوماً بما فعلت من أجل الوطن **.. ومن هذا الزهو تنبت بذور الوطنية فى قلب الفتاة الحلوة " ثريا".**



د. رفعت السعيد

وفى ١٩٤٦ وعندما تنفجر المظاهرات الصاخبة كانت جموع طلبة الجامعة تتمهل أمام مدرسة **الأميرة فوقية** ، تهتف فتندفع " **ثريا**" مع طالبات المدرسة يتقدن حماساً .. يعلقن على صدورهن شرائط سوداء نسجن عليها بالخيط الأحمر عبارة " **الجلاء بالدماء**".

.. **وعندما كانت معركة أو مذبحة كوبرى** عباس ،البيت فى مواجهة الكوبرى ،" الأم" استيقظ فيها حماسها القديم ، كما كانت تخبئ المسدسات والمنشورات ، أخذت تجمع الجرحى لتعالجهم .. والأهم من العلاج تخبئهم فى شقتها عن أعين البوليس..

.. **هكذا نبتت زهور الوطن فى القلب الصغير.**

كان الأب يحب الفن . وكان من تلاميذه فى مدرسة الصنائع فنان أصبح شهيراً فيما بعد هو **زكريا الحجارى** . وقف **زكريا** معها فى البلكونة ذات يوم وأشار إلى فتى فى البلكونة المواجهة .." الشاب ده كويس .. وعايز يتعرف بيكى"

.. على غير المعتاد ، وعلى غير عادة العاشقين سألها **مختار** سؤالا غريبا " ماذا تقرأين ؟" الاجابة التقليدية لفتاة فى سنها

.." روايات" . أعطاها كتابا . الكلمات صعبة . مركبة تركيبا معقدا " كنت أقرأ سطر وأترك سطر . ولم أفهم شيئا".

وكان السؤال الثانى " كيف كان الكتاب ؟" ترددت الفتاة .. ثم تجاسرت وقالت " لم أفهم منه شيئا" ثم أعطاها رواية الأم **لمكسيم جوركى** " هذه الرواية أشعلت لهيبا غريبا فى نفسى .. منحتنى احساسا آخر مساحات شاسعة من النور .. **"الأم" كانت بداية المعرفة الحقيقية .. بالطريق الجديد نحو متعة النضال من أجل الوطن والشعب.**

تزوجا . لاحظت ضيوفا يأتون . ينفردون بالزوج . يغلقون باب الصالون . أحيانا ترتفع أصوات نقاش حاد ولكنه حميم . ثم ينصرفون . صممت أن تعرف ماذا يجرى . وعرفت أن زوجها **"شيوعى"** وأن الضيوف " **شيوعيون**".

صممت على المشاركة . أشركها "خذى هذه اللفافة .. اعطيها لفلان "" هاتى شيئا من فلان". باختصار . مسئولة اتصال من منازلهم . ذات يوم أعطاها لفافة" اذهبى إلى محل أسترا فى التحرير .. سيحضر رفيق خارج لتوه من السجن . من الضرورى ألا يتصل به شخص معروف .. انت غير معروفة .. هو أسمر .. بشارب .. سلميه هذه الأوراق "

سيدة شيك .. حلوة تجلس فى استرا تبتسم لكل أسمر ذى شارب .. والكل يبتسم لها بالطبع .. أخيرا حضر " **الرفيق**" تسلم الأوراق . هو الوحيد الذى لم يبتسم . أتى متجهما . وتسلم الأوراق متجهما . ومضى متجهما.(كان **فتحى خليل** الصحفى بروز اليوسف).

.. تمردت بعد هذه الواقعة.

وضمها"**مختار**" إلى مجموعة وكانت مسئولتها **ليلى الشال** وعملا معا لفترة طويلة.

كانت مصر تلتهب بأحداث تأميم القناة . والتهبوا هم معها.

فى عديد من الجمعيات عملت ثريا" " **الهلال الأحمر**" "جمعية نهضة المرأة" "**جمعية رعاية الأسرة**" .خاضت غمار العمل فى هذه الجمعيات واندمجت مع العمل الأهلى طورت النشاط .. كانت صنفاً آخر. الأرستقراطيات كن يمارسن النشاط من أجل " الوجاهة" وأحيانا من أجل " المال" هى مارسته من أجل الشعب ".(دهشت رئيسة الجمعية عندما رفضت هى و**ليلى الشال** أن يسمحن لمصور صحفى أن يصورهن .. قالتا (**نحن نعمل** من أجل الناس وليس من أجل الدعاية أو **المظاهر**) لكن العمل النشيط البسيط يتفجر فى الجيزة ليثمر علاقات واسعة . وحركة جماهيرية بين النساء . وعندما تشتعل الحرب تسارع **ثريا** ورفيقاتها بتشكيل **اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية** ، ويتصاعد النشاط .. يثمر متطوعات للتمريض والقتال .**سيدات شعبيات يلبسن الأوفرول ويمسكن البندقية** . يتدربن . يتفوقن . بعضهن سافرن إلى الجبهة.

وعندما تمتلك المرأة حق الانتخاب .. كانت علاقتهن سبيلا لقيد آلاف النساء فى جداول الناخبين.

تمرست إلهام .. فى العمل الجماهيرى . انسحمت فى بحر الجماهير .. وأتقنت فنون التعامل البسيط مع نساء يقطرن بساطة.

وقبل ذلك . وخلال ذلك كانت تتمرس فى خضم العمل السرى . فعندما قبض على **مختار**" بعد انتفاضة مارس ١٩٥٤ . كلفها الحزب بتنظيم مراسلته فى السجن . تأملت ماكانت تحمله إليه . وأشعلت خيالها كيف يمكن أن تختفى المنشورات والتعليمات الحزبية داخل هذه الأشياء .. ونجحت. **أنابيب معجون الأسنان ، الصابون .. احتوت فى داخلها كل مايجب أن يهرب إلى السجن..**

وحتى فى ظل أعتى الحملات الارهابية فى يناير ١٩٥٩ كانت ابنتهما " **مير**" طفلة صغيرة (سبعة أشهر) تضعها فى عربتها وتحتها" حمولة" المنشورات وتمضى فى ثبات إلى موعدها.

" كنت حذرة جداً . لم يحدث أبدا أن نجحوا فى مراقبتى ".. لعلها نسيت أن تقول أنها كانت تحتفظ فى أعماقها .. **بالأم** التى تحدث عنها **مكسيم جوركى** فى روايته التى أشعلت الحريق فى مشاعرها عندما كانت بعد .. شابة صغيرة.

وتبدأ المعاناة الحقيقية فى ليلة رأس السنة الشهيرة "**أول يناير ١٩٥٩**" دقات الباب المعهودة جيش من رجال البوليس " **الدكتور مختار السيد** " مطلوب . هو كان فى المنصورة . قالت لاتعرف أين هو . أخذوا أخاه ضربوه كثيرا .. لم يقل شيئا . هى .. ومعها ابنتها " **مير**" عاشا تجربة النضال المرير . كلمت **مختار** فى المنصورة " كل العيلة سافرت خليك عندك" واستمرت هى تمارس عملها الحزبى.

فى ٢٩ مارس .. دقات الباب المعهودة من جديد . هذه المرة أتوا من أجلها هى .انقسم قلبها نصفين . نصفه طار إلى المنصورة حيث الزوج الحبيب . والنصف الثانى ارتجف ماذا ستفعل " **مير**" .

كانت منذ مدة قد أعدت خطة للهرب عند حضور التتار . من باب خلفى إلى الحديقة ومن حديقة البيت . إلى حديقة البيت المجاور . ومنها إلى شارع آخر . فيما تفكر فى الافلات .. **كانت صورة " مير" تسد الطريق ماذا سيفعلون بابنتها إذا هربت ؟**

آه من قلب الأم.

هذا القلب ظل يوجعها طويلا.

أرسلت إبنتها إلى أمها . لكن أختها كانت هناك . كانت لاتحب **مختار** " شيوعى . هرب وسابك . انتى تمسكى" ولما تمسكت بزوجها تركوها.

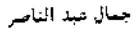
لاحظ الضابط أنها حزينة ذلك النوع من الحزن الذى لاتمارسه سوى الأمهات .

وعدها بأن يسمح لها بمكالمة تليفونية من قسم البوليس . هناك . أمسكت بالتليفون . ردت أختها عليها بمجرد أن سمعت صوت "ثريا" حتى وضعت السماعة . يتفجر قلب الأم خوفا . حزنا . شوقا للابنة مير" . لكن الأخت حجبت البنت عن الأم والحجة البنت يجب ألا ترى . ألا تعلم . ألا تسمع عن أنها سجينة.

لكن قلب الأم يندفع بها إلى مغامرات غريبة . الدكتورة **إيدا**" طبيبة السجن يدمى قلبها حالة الأم .. تدبر لها الذهاب إلى القصر العينى لإجراء جراحة ليست ضرورية .. أكثر من عشرين مرة تكلم البيت من القصر العينى . لكن الأخت ترفض إرسال **ميز** كى تراها الأم.

مرة أخرى تلفنت من السجينات فى





جمال عبد الناصر

قال الرئيس .. ليس لدينا نساء معتقلات .. فضربهن المأمور!

ممنوع لقاء وفد منظمة حقوق الإنسان العالمية

منشورات في عربة الطفلة « مير » ..

إدعاء المرض. " **السكلان**" يغلى في الماء ويشرب . شربت وانهارت . حالة من الهلوسة . هبوط شديد . النبض ٣٥ .. نقلت إلى مستشفى الحميات . مرة أخرى الأخت ترفض أن تحضر مير . **إذا كانت مير لاتحضر فلأذهب إليها** . قلب الأم الموجوع يدفعها إلى ممارسة مغامرات مجنونة . في مستشفى الحميات اتفقت مع عسكرى الحراسة ومع سائق عربة الموتى أن تخرج في العربة وتعود معها . فقط ساعة ترى فيها " مير" وتعود . كلمت البيت في التليفون . صرخت الأم " إنتي مجنونة" مأمور قسم الجيزة ساكن في نفس البيت .." يشوفك وانت طالعة" . وعادت في عربة الموتى دون أن ترى ابنتها.

ظلت " مير" جرحها العميق طوال فترة السجن .. وحتى بعد أن خرجت لتجدها في الخامسة من عمرها احتاج الأمر أشهراً عديدة حتى تعتاد البنت على أن هذه السيدة الغريبة هي الأم .. ثم بعد ذلك تعتاد على أن هذا الرجل الأكثر غرابة هو " الأب".

أية مأساة صنعتها الناصرية .. لهذا الثنائي المناضل؟

لكن وجع القلب .. يدفع إلى الثورة .. وإلى التحدى وليس إلى التخاذل.

الباشسجانة كانت تختارها لأنها الأكثر حدة .. ومأمور السجن الذى اعتاد على خضوع السجناء من عتاة المجرمين خضوعاً خاضعاً . لم يعتد على تمرد وترفع وصراخ وتعالى وتحدى سيدات .. **شيوعيات** .

أكثر من مرة كانت تصرخ في وجه المأمور . فيصاب بأزمة قلبية ويحملونه إلى بيته . الباشسجانة إذا أرادت أن تتخلص من المأمور لعدة أيام كانت تستدعيها لمقابلته " تعالى .. اشخطي في المأمور علشان نخلص منه" .. بعد المقابلة .. يحملون المأمور إلى بيته مصابا بنوبة قلبية . ويحملونها هي إلى " **التأديب**".

.. **النصف الآخر من القلب كان هناك مع " مختار**" الهارب من مطاردة الوحوش الناصرية لكنهم قبضوا عليه في" مايو" . أتوا به إلى سجن القناطر . الفاصل بينها وبين الزوج جدار واحد . لكنه سميك سميك بعرض العالم ولاأمل في اختراقه . لكن طبيبا حانيا هو كبير أطباء السجن " الدكتور صادق" يبلغها بوصول الزوج السجين . ويرتب لهما لقاءً . صففت شعرها . وضعت ماكياج . لبست أحلى فساتينها ذهبت إلى المستشفى وجدت شخصا لاتعرفه . حافى القدمين . حليق الشعر . يلبس ملابس السجن .. شارب كثيف (في الشارب وهو هارب) .. هذا الرجل هو زوجها . تعدل المظهر وفق النمط الناصرى..

ذات يوم صرح **عبد الناصر** للصحفي الهندى "**كارينجيا**" ليس لدينا نساء معتقلات .. حملن أمتعتهن وذهبن إلى مكتب المأمور يطالبن بالخروج . فزعيمه قال " لامعتقلات لدينا" . المأمور حاول قدر استطاعته . ثم استدعى السجانات وبعض السجينات **ودارت معركة .. ضرب وشتائم .. وتأديب**

وذات يوم أخذوهن إلى غرفة قرب المستشفى وأغلقوا الباب . عرفن أن وفدا من **منظمة حقوق الانسان العالمية** يزور السجن للتعرف على أحوالهن .. والمطلوب إخفاؤهن عن أعين اللجنة . بدأن في الهتاف بالعربية والانجليزية والفرنسية . الوفد سمع الهتاف .. طلب مقابلتهن . مأمور السجن صمم على أن هذه الغرفة" **غرفة المجانين**" وممنوع فتحها.

ذكريات السجن طويلة .. عديدة .. مريرة .. رائعة .. ماأجمل أن تستعيد الآن ذكريات عذبتك عذاباً عذباً ورائعا.

حكم عليها بسنتين سجن . انتهت السنتين .. أخذوها مع زميلة أخرى إلى مباحث **أمن الدولة**..ضابط الترحيلة حاول أن ينصحهما . البكباشي **حسن المصيلحي** لن يسمح بخروج أى منكن . سيطلب منكما عدم الاشتغال بالسياسة .. لابأس من الموافقة .. ولو كده وكده . بس تخرجوا علشان ولادكم .. وبعدين اعملوا اللي انتو عايزينه.

تألقت أمامها صورة "مير" ترى ماهي صورتها الآن؟ هل ستعرفها؟ هل تخرج من أجلها؟ ماذا ستفعل إزاء ضميرها ؟وإزاء الزوج؟ بل ماذا سيكون رأى" مير" فيها عندما تسمع فيما بعد عن تراجع الأم وضعفها ؟

صفعت حسن المصلحى برفض قاطع ومترفع وعادت هي وزميلتها إلى السجن ..

.. وتبقى في السجن حتى يوليو ١٩٦٣

ويبقى مختار في السجن ..حتى أبريل ١٩٦٤

وتخرج لتجد "مير" في الخامسة .. ويكون الجهد الأكبر كي تقترب البنت من الأم .. **أى عذاب للأم عندما لاتعرفها الابنه ؟.**

وفي صفوف "**التجمع**" تلعب " **ثريا**" دورا بارزا منذ مرحلة التأسيس..

وتسهم في تأسيس "**اتحاد النساء التقدمي**".

وتستفيد خبرة وكفاءة العمل الجماهيرى وسط نساء الجيزة .. **ويتحول مقر التجمع بالهرم .. على يدها وبجهدها .. من مكان مقفر إلى نقطة زاخرة بالحركة والحيوية ..** ومدرسة لمحو أمية النساء .. النساء يتعلمن وعن طريقهن يأتى الأبناء ليسهموا في نشاط" **الطلائع**" . ويتطلع الرجال من بعيد لهذه السيدة المتقدة حماساً وحيوية التى عرفت كيف تمنح زوجاتهم معرفة واستنارة وعلما .. وإدراكا .

وثم تقضى الحياة . يرحل" **مختار**" في حادث سيارة لامعنى له وتفقد الزوج والرفيق . ويطبق على القلب حزن يتجدد.

يالهذا القلب المسكين . كم أتعبه هذا الحزن المتوالى ..

لكنها هي الحياة . حياة من اختار الموقف والمبدأ والمعتقد . وعاش من أجل الموقف والمبدأ والمعتقد .. وليس من أجل أى شئ آخر.

هي تلك الحياة التى يقول عنها المتنبى:

أفاضل الناس أغراض لدى لزمن

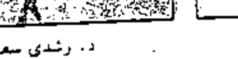
يخلو من الهم أخلاهم من الفطن.

رجل يدعى ماكسويل

د. سمير حنا صادق



د. عبد العظيم أنيس



د. رشدى سعيد

" لنفترض أنك بمشيئة الله قد تجسدت جسم **فيكتوريا ملكة بريطانيا العظمى وايرلندة** ، فى أكثر عصور الامبراطورية رخاء ومجدا، تمتد أملاكك ومستعمراتك على طول الأرض وعرضها ، وترأس أكبر قوة تكنولوجية فى العالم ، وتحت سيطرتك الآلات البخارية الجديدة: قطارات على سطح الأرض وبواخر تمخر عبر البحار."

" ولنفترض أنك فى عام ١٨٦٠ خطرت لك فكرة خيالية لو عرضت على ناشر قصص جول فرن عن الخيال العلمى لرفضها لسخافتها : فأنت تطلب آلة تحمل الصوت والصورة المتحركة عبر الامبراطورية بدون أسلاك حتى تصل تعليماتك إلى كافة أرجاء الأرض ، وحتى تصل كلمة الله إلى المتخلفين من البشر." .

وهكذا ، ويحضر رئيس الوزراء ، وكبار القادة وعلماء ومهندسى الامبراطورية ، تخصص مليون جنيه استرلينى (تساوى الآن آلاف الملايين من الجنيهات) لهذه العملية، وتخبرهم بأنك ستسمى المشروع " **مشروع وستمنستر**" ..

" قد ينتج عن المشروع بعض النتائج الصغيرة ، قد يحدث بعض التحسن فى آلات مورس التلغرافية الموجودة فى ذلك الوقت ، وقد تنتشر هذه آلات فى المنازل ويتبادل الناس التعامل مع النقط والشرط ، ولكن من الأكيد أن **مشروع وستمنستر** سيفشل فشلا ذريعا : لأن الأسس العلمية المطلوبة له لم تكن متوفرة فى ذلك الوقت "

كارل ساجان ١٩٩٦.

وفى نفس هذا الوقت ..وفى مدينة **أدنبرة** باسكتلندة ، كان يوجد عالم مغمور يضع الأسس العلمية الفيزيائية للراديو والتلفزيون.

هل سمعت أيها القارئ العزيز عن رجل يدعى **ماكسويل**؟

ولد **جيمس كلارك ماكسويل** فى أدنبرة باسكتلندة عام ١٨٣١ . كان جيمس طفلا خجولا هادئا محبا للعلم من النوع الذى يوصف فى لغتنا الشعبية بأنه " قفل" . ارتقى **ماكسويل** فى وظائف الجامعة حتى وصل إلى منصب **أستاذ علم الفيزياء التجريبية Experimental Physics** فى جامعة كامبردج.

أضاف **ماكسويل** بأبحاثه العديد من الاكتشافات فى مجال علم الفيزياء : فقد اكتشف قوانين الألوان ووضع القواعد التى بنى على أساسها التصوير الملون فى عصرنا الحالى . وأثبت أن الحلقات الموجودة حول كوكب زحل Saturn تتكون من جزيئات صغيرة تتصادم فى حركة دائبة . ووضع بدراساته الأسس العلمية وتفسير قوانين الغازات التى وضعها **بويل Boyle** عن العلاقة بين حجم وضغط ودرجة حرارة الغازات وذلك بوصفة لنظرية الحركة فى الغازات Kinetic theoryof gases ووضع الأسس الإحصائية لدراسة هذه الحركة. وهى الأسس التى تفسر أيضا انتشار الغازات وقابليتها للتشكل حسب الوعاء الموجودة فيه .

ولكن أهم اكتشافات **ماكسويل** كانت أربع معادلات من نوع من الرياضيات يتعامل مع القوى واتجاهاتها Vector calculus وهى معادلات تحتاج إلى سنوات من الدراسة الجامعية لاستيعابها . فقد درس **ماكسويل** أبحاث **فاراداى** عن العلاقة بين المجال الكهربائى والمجال المغناطيسى ، ووضع معادلاته الأربع التى تحدد العلاقة بين المجالات المغناطيسية والمجالات الكهربائية فى الأوساط المختلفة . وقد تساءل **ماكسويل** بمعادلاته عما ستكون عليه هذه المعادلات فى الفراغ ، ولاحظ **أن سرعة الضوء تعادل سرعة سريان الكهرباء ، وخرج من هذه الدراسات بتوحيد الموجات الكهرومغناطيسية Electro magnetic waves** بمعادلاته التى مكنت **هرتز** Heinrich Hertz فى عام ١٨٨٨ من توليد موجات الراديو ، وتمكن بعده **ماركونى** Guglienno Marconi من استعمال هذه الموجات فى الإذاعة عام ١٩٠١ . وهكذا فان نفهمنا اليوم لطيف الموجات الكهرومغناطيسية بداية من أشعة جاما لأشعة رونتجن للأشعة فوق البنفسجية لأشعة الضوء للأشعة تحت الحمراء لموجات الراديو و للتليفزيون وللرادار مبنى كله على معادلات **ماكسويل** الأربع.

ولكن ماأهمية هذا كله ؟

لم يكن **ماكسويل** يفكر فى الراديو والتليفزيون عندما قدم معادلاته ، ولم يكن **نيوتن** يحلم بغزو الفضاء عندما قدم دراساته عن الجاذبية وعن القمر ، ولم تكن **مدام كورى** تحلم بعلاج السرطان عندما قدمت اشعاعات عنصر نادر اكتشفته، ولم يكن **رونتجن** يحلم بالأشعة التشخيصية - X)

منذ هزيمة ابن رشد.. فقدنا القدرة على استرداد عقولنا

العلـــم غريب عن حضـــارتنا ومــــوروثنا

ترك البحث العلمي لآليات الســـوق كارثــــة

rays) عندما اكتشف الأشعة المسماة باسمه . ولم يكن **داروين** يفكر في الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجي عندما وضع نظريته عن التطور . ولم يكن **كريك** يخطط لتدريب بكتريا القولون على صناعة الأنسولين البشري عندما اكتشف السلم الحلزوني للوراثة . **إن كل هؤلاء العلماء دفعهم إلى ما اكتشفوه حب عميق للمعرفة واحترام شديد للحقيقة هما في واقع الأمر أساس كل التقدم البشري تكنولوجيا كان أم اجتماعيا.**

ولو أن أي من هؤلاء العلماء تقدم لحكومته بطلب منحة مالية تعادل مايصرف الآن على طائرة مقاتلة - ودعك من حاملة طائرات أو حتى غواصة - لسخرت منه السلطات وطالبته بأن يعود إلى صوابه.

ولكن ، ومع ذلك ، **فان حظ هؤلاء العلماء وحظ شعوبهم أسعد لأن حكوماتهم على الأقل لم تطاردهم وساعدتهم نسبيا بوظائف لابأس بها ، وبتشجيع ، هو وإن كان محدودا ، إلا أنه موجود.**

ولكن **الحال عندنا في حضارتنا العربية كارثة** . فمنذ انتصر **الغزالي** على ابن رشد، ومنذ أن أبدى الإمام كراهيته الشديدة للرياضيات (لأنها قد تورث الكفر) ، ومنذ أن أنكر وجود العلل والأسباب المباشرة ، انتكس التساؤل العلمي في العالم العربي ، وتقهقرت الحضارة خطوة بعد أخرى . ولاتقل لي إنه العالم الثالث . فبالهند علماء في كافة فروع العلم يعيشون في الهند وينشرون أبحاثهم في الهند ويتفوقون في المجال العالمي . **أما نحن فمنذ هزيمة ابن رشد فقد فقدنا المقدرة على استرداد عقلنا وعلى الوقوف على أقدام ثابتة تجابه المعرفة المتوالية المتولدة عن العلم** . فمشروعاتنا العلمية المزعومة تتجه نحو أحلام خيالية لتسخير التكنولوجيا في خطط متوالية مضحكة وقادتنا يجهرون في الاجتماعات الدولية بأن " التكنولوجيا على العين والرأس . أما العلم فهو غريب عن حضارتنا وموروثاتنا" . وبلغت سفاهتنا إلى حدود لامدى لها: فبينما يقضي طالب الطب في الغرب وفي اليابان سنين طويلة في دراسة العلوم الأساسية من كيمياء وفيزياء ورياضيات وعلم أحياء . فان أساتذة الطب عندنا ، **حرصا على تحكمهم في درجات أبنائهم (التي تحدد فرص تعيينهم في الجامعات)** ألغوا السنة الاعدادية التي كان **يدرس فيها الطلبة الأسس العلمية لمهنتهم في كليات العلوم**. وبذا أصبح لدينا جيل من الطلبة الذين سيمارسون المهنة في القرن الواحد والعشرين دون أن يعرفوا مبادئ الرياضة والفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء.

وأصبحت كليات العلوم التي كانت محرابا للعلم منكسة ، فبعد أن كانت من كليات القمة ، أصبحت من كليات الحضيض . وبعد أن كانت تلمع فيها أسماء **مشرفة وطلبة ورشدي سعيد وعبد العظيم أنيس والقصاص وعبد المعبود الجيبلي** ، أصبحت تقع تحت سيطرة من يحاولون إعادة إكتشاف سرعة الضوء من القرآن الكريم ومن يريدون اكتشاف يوم القيامة بالرياضة المتقدمة من الإنجيل . ومن يحاولون اكتشاف اسم الجلالة داخل الخلاية الحية . ومن يتقدم بدراسات تبين اثر قراءة بعض التعاويذ على المزارع البكتريولوجية.

وكل مجهود يبذل في مشروعات خيالية للبحوث الموجهة في غياب الأسس العلمية المتينة ، هو قبض الريح . وأي طبيب يلبس رداء البحث العلمي مثل فاشل مالم يكن يتفهم قوانين الاحتمالات وعلم الاستنتاج الاحصائي مما يتطلبه هذا من رياضيات التفاضل والتكامل مهما زعم عن اكتشافات عن علاج الإيدز والروماتويد وفيروس سي.

ويرى كثير من المفكرين الأمريكيين أن **ترك البحث العلمي لآليات السوق كارثة** وأن مايصرف فعلا على البحث في علوم الطب المختلفة لايعادل إلا نسبة ضئيلة مما يصرف على طب الدجل. وهم يعتبرون أن الحضارة الأمريكية المعاصرة أصبحت - باهمالها للبحث في ميادين العلوم الأساسية - تعيش على أكل البذور اللازمة للزرع في المستقبل.

أما نحن، **فقد ألقينا هذه البذور منذ قرون للطيور لتأكلها ولنعيش نحن في وهم الخرافات والخزعبلات.**

العلم شجرة باسقة جذورها في العلوم الأساسية وجذعها هو المنهج العلمي وثمارها هي المعرفة البشرية ، سواء في ميادين التكنولوجيا أو العلوم الإنسانية . ولايمكن أن تقوم قائمة لشجرة بدون جذور.

ابن رشد





«المصير» ليوسف شاهين (١)



هل تطير الأفكار بأجنحة متكسرة!

أحمد يوسف

ما تزال الحيرة والدهشة تتملك كاتب هذه السطور حين يتأمل ذلك التناقض الهائل في ردود أفعالنا تجاه حدث ما. **فلا تبدو هناك أية أرض مشتركة يقف عليها أصحاب الآراء المتعارضة**، فباتت كل أمور حياتنا - الثقافية منها والجليلة - مسرحاً لمعارك طاحنة، تسمع فيها جعجعة وضجيجاً لكنك لا تكاد ترى لها طحيناً، حتى أنها تبدو أحياناً نوعاً من **الهروب الواعي أو غير الواعي من مواجهة قضايانا الحقيقية، وصرفاً للأنظار عن حسم معاركنا الأساسية**. فما يكاد غبار إحدى هذه المعارك أن ينقشع حتى تثور زوبعة جديدة، تنشغل بها كثيراً أو قليلاً، لكن الحصاد ينتهي في أغلب الأحيان على نحو هزيل. فلا يظهر في الأفق ولو دليل باهت على أن الأطراف المتعارضة قد وصلت إلى لغات متقاربة، أو أرضية مشتركة. فهل لك أن تنتظر أن نتفق على النتائج ونحن لم نجد لأنفسنا مقدمات منطقية لا نختلف حولها؟.

ولا يزعم كاتب هذه السطور بالطبع أنه يملك الحقيقة المطلقة، ولا يرى أبداً أن يقع في خطأ أن يجعل من نفسه قاضياً يحكم بالخطأ والصواب على هذا الرأي أو ذاك، لكنه لا يستطيع بعد أن يخفي الإحساس الغامض - ربما!! - من تلك الحالة التي وصلنا إليها في مختلف قطاعات حياتنا. يمسك الواحد منا بتلابيب الآخر - أحياناً من خلال الحوار، وفي أغلب الأحيان بالمعنى الحرفي للكلمة!! - ليقنعه بوجهة نظره. وبالطبع فإنه ليس من المستغرب أن تتطاير في هذه المعارك المعنوية أو المادية عبارات ملتهبة قاسية من التهكم والتجريح، أو تستخدم العصي الكهربائية والقنابل المسيلة للدموع!!.

هل يقولون لك أن تلك هي الديمقراطية وحرية الرأي؟! ربما كان ذلك صحيحاً في جانب من الأمر بافتراض حسن النوايا، **ولكن لماذا لا تمتد تلك الديمقراطية إلى الأمور الأكثر** حيوية وإلحاحاً حول **حاضرنا ومستقبلنا**؟ ولماذا تبدأ المعارك وتنتهي دون أن نخطو خطوة واحدة إلى الأمام في اتجاه تحديد أولوياتنا، والاتفاق ولو مرة واحدة على تشخيص الأزمة الحادة التي يعيشها الوطن حتى باتت تهدد وجوده، من أجل أن نتفق على الحد الأدنى من «روشتة» العلاج؟!.

ها قد بدأت إذن **معركة فيلم «المصير» ليوسف شاهين**، بعد أن انتهت عشرات المعارك الأخرى المماثلة (دون أن نتعلم منها للأسف الشديد درساً حقيقياً واحداً) ليتفرق المثقفون المهتمون بالسينما شيعاً وأحزاباً، بين مؤيد شديد التحمس حتى أنه يرى بالمعنى الحرفي للعبارات - أن «**يوسف شاهين ليس كمثله أحد في عبقريته**»، وبين معترض يغالي في انتقاده حتى أنه **يفتش في الفيلم - وفي العقول والقلوب أيضاً - عن النوايا الخفية**، ولا تكاد بين هذا الموقف أو ذاك أن تقرأ أو تسمع إلا القليل النادر من الآراء التي تمنح القضية قدراً من التأمل والموضوعية. ليس فقط من أجل تقييم فيلم «المصير» كعمل فني له نقاط قوته وضعفه، وإنما - وهذا هو الأهم - من أجل أن نتلمس علاقته الحميمة بالواقع الحي من التأثر والتأثير، وأيضاً من أجل أن تتبلور لدى الأجيال الجديدة القادمة من السينمائيين رؤية جمالية وسياسية واعية وناضجة تجاه الفن، وتجاه الحياة.

بين الإعجاب والصدمة

ليس هناك من مفر من أن نتعامل مع فيلم «المصير» بقدر غير قليل من التأني والدراسة الجادتين، **فصانعه واحد من أهم**

السينمائيين المصريين بصرف النظر عن اتفاقك أو اختلافك معه في الآراء ووجهات النظر، كما أنه يمنح عمله الفني خلال مرحلة الإعداد والإنتاج وحتى العرض وقتاً طويلاً للاكتمال، وربما كان يوسف شاهين هو الوحيد من بين فنانينا السينمائيين المعاصرين الذي حشد لأفلامه الأخيرة تلك الامكانات الانتاجية الهائلة، وترسانة ضاربة قوية من الحملات المنظمة من الاعلام والاعلان، ولعل هذا هو السبب الحقيقي الذي يجعل معظم نقادنا يتحمسون أو يتحفزون لأعماله السينمائية، فأنت في العادة تذهب إلى أفلامه مفعماً بالأمل في أن ترى عملاً فنياً فائقاً، يندر لك أن تراه بين ركام أفلام السينما المصرية، فإما أن تنظر إلى ما تشاهده على الشاشة فترى كل شئ جميلا صادقا لا يأتيه الباطل من أمامه أو خلفه، أو أنك تصاب بنوع من الصدمة التي تجعلك تتصيد له الأخطاء والمثالب.

ذلك هو ما حدث تماما مع فيلم «المصير» الذي سبقته قبل شهور طويلة من عرضه موجات متلاحقة من الدعاية المباشرة أو غير المباشرة، بدءا من نتائج وآثار معركة فيلم «المهاجر» على المستويات النقدية أو السياسية أو حتى القضائية (!)، وحديث يوسف شاهين عن رغبته في أن يلقي الضوء على تناقضات عصرنا من خلال فيلم تاريخي يحكي عن ابن رشد، وانتهاء بفوز الفنان المصري العربي بجائزة تكريمية في مهرجان كان الخمسين، لا شك أنها أثارت في نفوس الأغلب الأعم منا الكثير من الفرحة والشجن، لكنها دفعتنا أيضا إلى مزيد من الشوق لرؤية تلك «التحفة» العبقرية التي طال الحديث عنها: «المصير».

كان ذلك السياق -الذي ظل يتصاعد دائما في «كرشندو» يلهب الأحاسيس والمشاعر ويشحذ الأفكار- في صالح الفيلم وضده معاً، ذلك أنه ساهم في أبعادنا عن رؤية «المصير» من خلال نظرة موضوعية هادئة، لكننا قد نستطيع اليوم، وبعد أن كاد غبار المعركة النقدية أن يتلاشى، أن نحاول غمر امكاناتنا أن نلقي على الفيلم تلك النظرة المتأملة.

ولعل أكثر ما يلفت النظر في عمل يوسف شاهين الأخير هو الرغبة الجارفة لدى «الفنان» أن يتحول إلى «مفكر»! وليس هناك بالطبع في ذلك أي تناقض، إذ كان ينبع من العمل الفني ذاته، لولا أن يوسف شاهين في أحاديثه الصحفية والتليفزيونية- بالاضافة إلى تصريحات مساعديه وتلاميذه- قد حاول جاهداً أن ينصب من نفسه منظراً سياسياً، وليس فقط فناناً مثقفاً صاحب رؤية سياسية. (ألا يذكرك على نحو ما بالرغبة الملحة التي استبدت مؤخراً بنجم الشباك الشعبي «عادل إمام»)، فلا تدري إن كان في ذلك الموقف محاولة للبحث عن دور سياسي



ليلى علوي ومحمد منير

في سياق واقع شديد الاضطراب، أم أنه في جوهره تعبير غير واع عن عدم الثقة في أن العمل الفني ليس قادراً وحده على الايحاء برسالته السياسية، مما يدعو صاحبه إلى مراكبته بالعديد من الشروح والتفسيرات والبيانات. (من المؤسف أن هذه الشروح تأتي في أغلب الأحيان بنتيجة تزيد الأمر بلبلة وتعقيداً، ولك أن تتخيل مثلا كيف أن خالد يوسف.. المساعد الأول ليوسف شاهين- يؤكد أن فكرة فيلم «المصير» بدأت مع الرغبة في عمل فيلم عن رقصة «الفلامنجو»!!).

الفن والمساحة الشاغرة

إن أردت اقتراباً أكثر حميمية من تلك القضية، بين العمل الفني القادر وحده على الايحاء، وذلك الذي يشعر صاحبه بحاجته إلى التأكيد في عبارات تقريرية على المضمون والرسالة اللذين يسعى إليهما، فإنه يمكن لك أن تقارن بين عبارة المتصوف الاسلامي «النفرى» التي استعارها الفنان سيد سعيد في تصديره لفيلمه الأول القبطان: «إنما أحدثك لترى، وإن رأيت فلا حديث»، وبين تلك العبارة التقريرية التي أنهى بها يوسف شاهين فيلمه «المصير»، وجاءت في سياق الفيلم على لسان احدى شخصياته، لكن توقيع يوسف شاهين عليها في نهاية الفيلم يؤكد أن تلك الشخصية الفنية- وشخصيات أخرى من الفيلم نفسه- إنما كانت تتحدث بلسان صانعها نفسه وعن بنات أفكاره الخاصة، تلك العبارة هي: «الأفكار لها أجنحة ماحدش يقدر يمنعها توصل للناس». (كدت أشعر أن يوسف شاهين سوف يظهر بنفسه على الشاشة في تلك اللحظة ليسأل المتفرجين: «فاهمين والّا مش فاهمين»؟، وربما أبرز لهم أيضا عصا «المدرسين»!).

ليست المفارقة الوحيدة في ذلك أن يستعين أحدهما بعبارة فصيحة شديدة البلاغة والابلاغ وإن كانت لا تخلو من الغموض، بينما يردد الآخر جملة لا تخلو من قدر غير قليل من التبسيط، لكن المفارقة الأهم هي أن سيد سعيد الذي استغرق وقتاً طويلاً من حياته في النقد ودراسة النظريات السينمائية من خلال منهج وأيديولوجية واضحين ينتهي إلى أن الفن الحقيقي ينبغي أن يترك مساحة شاغرة لخيال المتفرج وتفاعله مع العمل الفني، وإلى الايمان بعنصر الايحاء الحسي والوجداني في الفن دون الاقتصار على الاعتماد على الحديث عن أفكار بعينها، بينما يلجأ يوسف شاهين بين الحين والآخر إلى أن يطل برأسه هنا وهناك في سياق فيلمه، لينبه المتفرج إلى «الأفكار» التي يدعو إليها، حتى لو اضطره ذلك إلى استخدار أساليب بعيدة كل البعد عن قدرة الفن على الايحاء والتسلل إلى الوجدان من خلال إبداع عمل فني أصيل.

وإذا كنا لا نريد أن نتوقف فقط عند أفكار يوسف شاهين ذات الأجنحة (ذلك أن التقييم الحقيقي للفيلم إنما يأتي من خلال التعامل معه كعمل فني)، فإن يوسف شاهين هو الذي يدعو بنفسه إلى تأمل هذه الأفكار والاقتناع بها، حتى أنه لا يكاد يدع لك الفرصة لكي تتبنى -كمتفرج- رؤيتك وأفكارك الخاصة تجاه ما يطرحه عليك من قضايا، ومن الغريب أن يصبح يوسف شاهين اليوم بعد تلك الرحلة الفنية الحافلة في طريق الدعاية المباشرة لأفكار بعينها، وربما يدعوه إلى ذلك اقتناعه الشخصي بأن السياق المعاصر يحتاج من الفنان أن يعلن بوضوح كامل عن هذه الأفكار، لكن ذلك يتناقض مع أحلامنا بتحقيق تلك الشفافية التي تجعل الفنان الذي اقترب من اكتمال رحلته الفنية يتجه إلى مزيد من القدرة على التواصل السحري الخفي مع المتلقي، من خلال رؤية فنية وانسانية ناضجة تشل- بالمعنى

المجازى للكلمة- إلى الرماديات بديلا عن **الأبيض والأسود** (ولك أن تتأمل **رامبرانت وبيتهوفن وفيسكونتى** فى أساليبهم الفنية الأخيرة الناضجة)، فالفنان عندئذ يبدو كأنه يتحدث إلى نفسه وحدها، بينما هو فى الحقيقة يخاطب العالم كله من خلال امتلاك القدرة غير المحدودة على التواصل والتعبير الفنى الراقى.

ونحن بالطبع لا ندعو إلى أن يتحول الفنان إلى مزيد من الغموض الفنى (الذى لم تكن معظم أفلام يوسف شاهين تخلو منه، ربما بشكل شديد المغالاة أحيانا)، لكن ما ندعو إليه حقاً هو ألا يفتقد الفنان ذلك الجانب الشفاف من الابداع، حيث تتعدد الدلالات ومستويات ادراك العمل الفنى، وحيث تتلاقى المتع الحسية والوجدانية والفكرية فى مزيج رائق راق. وإلا كان **المصير** عملاً تعليمياً جافا شديد المباشرة، أشبه بالمعادلات الرياضية أو الكيميائية.

معادلات ورموز رياضية

ولعل جوهر تلك العملية الجافة فى فيلم «المصير» يكمن فى تصوير **يوسف شاهين** أنه قد وجد لنفسه تلك المعادلات الصحيحة التى تتعامل مع التاريخ من خلال السياق المعاصر الذى نعيشه، وبالطبع فإن التاريخ- خاصة من خلال الأعمال الفنية- يقبل الكثير من التفسيرات المتعددة بل المتناقضة أيضا تبعاً لصاحب الرؤية الفنية، وهذا ما يبرر لدى البعض حرية الفنان فى تناول الحقائق التاريخية، لكن ذلك القول يحمل نصف الحقيقة دون نصفها الآخر، **ففى مقابل «حرية» الفنان فى التفسير هناك أيضا حرية المتلقى فى التصديق والاقتناع**، وإذا كنا نتحدث عن ديمقراطية الابداع فلماذا نسقط حق المتلقى فى أن يحصل على نصيبه من تلك «الديمقراطية»؟!.

إن ذلك يقودنا مرة أخرى إلى أن نتأمل كيف يمكن لعمل فنى أصيل يتناول تاريخنا ماضيا أن يتواصل مع الواقع الراهن بقدر تواصله مع المتلقى. وليس الحل- فى رأى كاتب هذه السطور- هو أن نتعسف إسقاط رؤيتنا المعاصرة على الماضى، وإنما أن نعيد قراءة تاريخنا من خلال معطياتنا الراهنة، وعندئذ سوف نكتشف فى التاريخ- كما سوف نكتشف فى الحاضر المعاصر- حقائقه الجوهرية شديدة البساطة وشديدة التعقيد فى آن واحد، من خلال الاقتراب الحميم من الانسان التاريخى والمعاصر على السواء.

لكن ما فعله يوسف شاهين فى «المصير» -بقدر كبير من التبسيط ولا نقول البساطة- هو أنه اختفى بنفسه وراء ثياب ابن رشد، **حتى أنه يجعله فى إحدى جمله الحوارية فى لحظة من لحظات ثورته ويأسه يتحدث عن عمله الدائب فى كتابة مؤلفاته طوال سبعة وأربعين عاماً، هى بالضبط سنوات عمل شاهين بالسينما**، بينما الحقيقة التاريخية هى أن ابن رشد لم يتفرغ لكتابة مؤلفاته إلا بعد أن بلغ الخمسين من عمره، عندما وصل إلى ذروة نضجه الفكرى والفلسفى والانسانى، وأنجز كل هذه المؤلفات خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة من حياته. وقد تبدو تلك المفارقة للبعض ضئيلة الأهمية لولا أنها ليست إحدى التفاصيل العديدة الصغيرة التى رسم بها **يوسف شاهين** شخصية ابن رشد لكى يجعلها على مقاسه وحده، بدلا من أن يجعل **ابن رشد** يحيا أمامنا من جديد فى عمل فنى ناضج، فندرك كيف أن أزمة هذا الانسان تكاد أن تتطابق مع أزمتنا جميعا (وليس فقط أزمة محددة فى **ذهن يوسف شاهين**) ونتعلم منه كيف يمكن لنا أن نتجاوز هذه الأزمة. لكن ما أراده يوسف شاهين هو أن يجعل ابن رشد معادلاً رياضيا متعسفا له، وإن كان الحصاد فى التحليل الأخير لا يجعل القطاع الأكبر من المشاهدين الذين لا يعرفون الكثير عن **يوسف شاهين وابن رشد يعرفون** شيئا ذا قيمة عنهما، سواء عن **ابن رشد أو عن يوسف شاهين**، بل إن الحقيقة أن الفيلم لا يضيف أيضا شيئا ذا قيمة لمن يعرفهما كليهما!.

فى مزيد من هذه المعادلات الرياضية المتعسفة، يحاول **يوسف شاهين** أن يجد تجسيداً لتلك «الافكار» التى ينادى بها، ولو أن تلك الطريقة فى تفصيل الشخصيات على مقاس الأفكار الجاهزة يجعلها دائما باهتة مسطحة وذات بعد واحد، ناهيك عن حديثها جميعا بلسان صانع الفيلم وحده فى كل جمل الحوار دون استثناء، وربما بطريقته فى الحديث أيضا. لكن المشكلة الجوهرية فى ذلك كله تتجسد فى الافكار ذاتها التى يرددها **يوسف شاهين** فى محاولته لتشخيص أزمتنا الراهنة، فما يريد الفيلم أن يقوله لك يكاد أن يتلخص فى سطور قليلة (ولعل جوهر الضعف فى أى عمل فنى يكمن فى امكانية هذا «التلخيص»): **هناك عند يوسف شاهين معركة ضارية بين صفوة المثقفين الذين يعشقون الحياة وينادون بالحرية والتنوير ،والمتطرفين الذين يلعنون الحياة ويدعون إلى فرض الجهل والظلام على الجميع، بينما تقف السلطة لاهية بتعزيز نفوذها وسيطرتها لتغازل المثقفين أحيانا والمتطرفين أحياناً أخرى، وإن كانت تفيق فى النهاية لتقف مع «التنوير»، وبين هؤلاء جميعا يضيع بعض من المبدعين والفنانين، رغم محاولتهم المضنية للابقاء** على جذوة الفن مشتعلة فى مهب الريح، **وفى الخلفية تقبع كتلة هائلة عمياء من الجماهير تسير إلى هنا أو هناك حسبما يقدرون** لها.



يقول **ابن رشد** الحقيقى (وليس الشاهينى) «أن للحقيقة الواحدة أوجها متعددة»، وكان أجدر «بالفنان» **يوسف شاهين** أن يدرك ذلك بحدسه أكثر من الذين يستخدمون المناهج الفلسفية، لكن يوسف شاهين يفضل وجها واحداً لتلك الحقيقة، الذى يتجسد فى تلك الافكار المبتسرة التى لا تختلف كثيرا عما تردده **أجهزة الاعلام الرسمى** فى عبارات عائمة غائمة، حيث المثقف هو التنوير، والمتطرف هو الجهل، والفن هو الحرية ،والسلطة هى القوة النبيلة- أياً كان شططها- التى تدرك الحقيقة فى النهاية دائما، بينما لا تتحدث هذه المفاهيم الرسمية أبداً عن الجماهير التى يقولون لك أنها غائبة، حتى أنه يمكنك أن تحذفها تماما من معادلة الصراع.

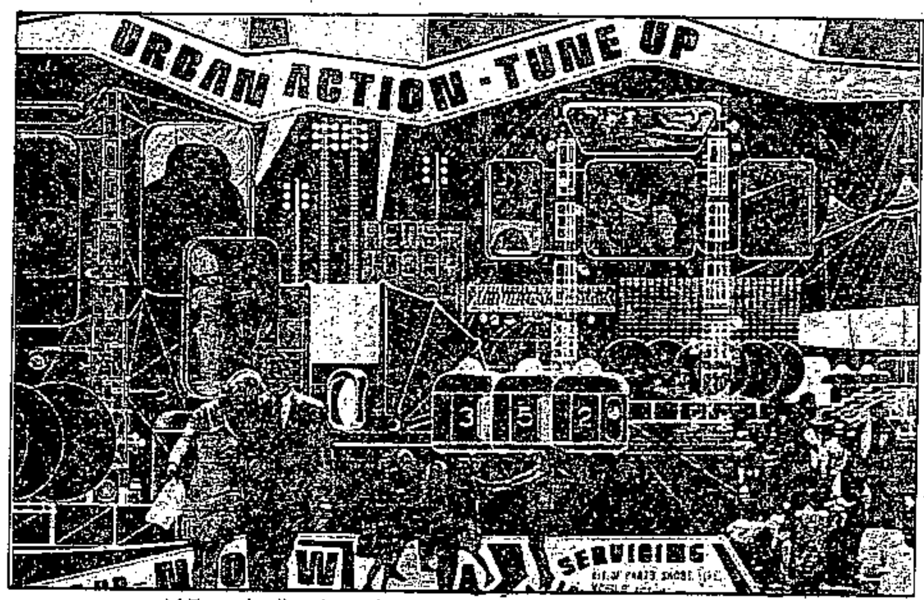
نعود فنقول مع **ابن رشد** إن ذلك هو أحد أوجه الحقيقة، لكنه ليس الحقيقة كلها، فإن تلك الأفكار «ذات الأجنحة» لا تتحدث عمن وما وراء غياب الجماهير، وهل هى غائبة بإرادتها، **كما أنها تجعل السلطة تأتى فى النهاية لتحمل لنا البشرى بعودة الأمور إلى نصابها**، ناهيك عن تلك الصورة التقليدية الزائفة للمتطرفين (حتى أن الفيلم يجعلهم يتحالفون مع الأعداء الخارجيين فيما يشبه الخيانة الوطنية العظمى؟!)، بينما المثقفون والفنانون يؤدون رسالتهم على خير ما يرام ويضحون بالغالى والنفيس من أجل قضية التنوير.

يحث يوسف شاهين فى التاريخ عن معادلة فنية وتاريخية لتلك الأفكار، فجعل ابن رشد (**نور الشريف**) نموذجاً للمثقف الذى يقترب أحيانا من الخليفة المنصور (**محمود حميدة**)، وإن كان يختلف معه أحيانا أخرى، غير أن صداقة حميمة تجمع بينهما، أما الفن فيتجسد على نحو فولكلورى فى الغجرية مانويلا (**ليلى علوى**)، وزوجها المغنى مروان (**محمد منير**)، وفى النهاية يأتى المتطرفون بصورتهم التقليدية، وعلى رأسهم الشيخ رياض (**أحمد فؤاد سليم**) وصبيه التابع برهان (**عبد الله محمود**)، ولا تسأل عن أى تجسيد للجماهير (الغوغاء)؟ فلن تجد **يوسف شاهين** يقترب منها إلا على نحو شديد التعجل فى أسرة بسيطة (**ثناء يونس ومحمد ملص**) خرج من بين أبنائها أحد المتطرفين، بينما نجا من فخ التطرف والارهاب شقيقه الارهابى التائب.

قد تتفق أو تختلف مع الرأى الذى يتبناه كاتب هذه السطور بأن تلك المعادلات الرياضية لإسقاط الحاضر على التاريخ قد تؤدى إلى عمل فنى يخلو من العمق والأصالة، لكن يبقى السؤال الأكثر إلحاحا هو إذا ما كان المصير فى التحليل الأخير عملاً سينمائيا ناضجا، قد يخلو- من وجهة نظر ما- من الافكار «ذات الأجنحة»، لكنه يستطيع على أية حال أن يحلق فى سماء الفن والإبداع؟!.

فن تشكيلى

مـافيـا الفن التشكيلي بالدوكومنتا العاشرة بكـاسـل (٢)



المدينة القورية- حركة بيئية -الضوضاء ... رون ارشيجرام مواليد لندن ١٩٣٠

فاطمة إسماعيل

آخر معرض دوكومنتا في القرن العشرين

تحدثنا في مقالنا السابق **باليسار** سبتمبر ٩٧ لماذا اعتبرنا معرض الدوكومنتا في دورته العاشرة . والذي يقام بكاسل الآن **نموذجا صارخاً لسيطرة مراكز الضغط« اللوبي» على حركة الفن التشكيلي العالمية.**

بدءا من حق العرض ، إلى احكام الرقابة في دخولك حتى من بوابة القرية العالمية..!!.

اللوبي الذي نتحدث عنه في معرض الدكومنتا والذي يعرض الآن بكاسل -هو اللوبي اليهودي، متمثلة مديرة المعرض الناقدة الفرنسية **كاترين دافيد.**

ذكرنا أيضا في مقالنا السابق أننا سنعرض لوجهة نظر **كاترين دافيد** عن رؤيتها لطبيعة الدوكومنتا من خلال المقدمة التي صدرت بها كتاب المعرض Poytics السامة والشاعرية. وفي العدد القادم نقدم تحليلا لما جاء بها.

« **ما هو معنى وهدف معرض دوكومنتا اليوم في ختام القرن الحالي؟** يطرح هذا السؤال بعد أن أصبحت معارض كبيرة على هذا المقياس هي نفسها محل تساؤل؟.

في تلك الدورة قد يبدو أن هناك نوعاً من التناقض أو نوعاً من الثورة المتعمدة إذا تصورنا وجود مواجهة خطيرة مع الواقع والحاضر في إطار « **مؤسسة** »تستخدم كاترين دافيد كلمة مؤسسة على« الدوكومنتا » أصبحت في العشرين عاما الماضية مزاراً سياحياً وثقافياً غير أن القضايا الملحة في الوقت الحاضر تجعل من المفترض أن نتغاضى عن المطالب الأخلاقية والسياسية على السواء في عصر العولمة وأحيانا التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية العنيفة. بالتالي فان **الممارسات الفنية المعاصرة والتي تلقى الاستهجان تحت دعوى فراغها من المعنى أو عدم جدواها كما يعتقد جين بودر يلارت تصبح مصدرا حيويا للخيال والتمثيل الرمزي، بصورة لا يمكن معها التقليل من شأن نزعاتها لتنحدر إلى مستوى السيطرة الاقتصادية على الواقع** ولا يتعلق الأمر هنا بتغليب القيمة الجمالية على الطلب السياسي على الأقل اذا استطعنا أن نتجنب المبالغة والاستغلال في «الفن المعاصر» اللذين تفرضهما«صناعة الثقافة» حيث يستغل الفن في السيطرة الاجتماعية بتغليب أو إخفاء قيم جمالية على المعلومات ، وكذلك أشكال الجدل. التي من شأنها أن تصادر أي احكام تخص القراءة النقدية أو العاطفة وهو ما يعرف بتأثير « **بنيتون** ».

إن تخطي العقبات يعني السعي وراء الدلالات المعاصرة والتركيز على ظروف فن في مرحلة حرجة لا ينحصر داخل القوقعة الاكاديمية أو يترك نفسه ليقبع تحت مجرد لافتة صغيرة تشير إليه. ولا يمكن أن يغفل مشروع كهذا تقصدكاترين معرض الدوكومنتا) التقلبات التي حدثت سواء في الوضع السياسي الجغرافي المؤسساتي للدوكومنتا منذ أول معرض لها عام ١٩٥٥ أو في التطورات الأخيرة في الأشكال الجمالية وممارساتها.

كما لا يمكن أيضا لمعرض الدوكومنتا أن يتغاضى عن المبررات الضرورية والتفسيرات اللازمة في هيكل الحدث ذاته».

نترك الجزء الخاص بتاريخ ونشأة معرض الدوكومنتا فقد سبق وعرضنا له في مقالنا السابق.

في ظل السياق الجديد تعتبر مدينة **كاسل** الواقعة في قلب الدولة الألمانية الجديدة -بعد إعادة التوحيد - والتي تأثرت بشدة بالكساد الحالي موقعا مثاليا لمجال كامل من الزحزحة والانتقال والحراك، وبؤرة للبحث السياسي والأخلاقي التي حاولنا أن نركز عليه في العروض المقدمة بالدوكومنتا العاشرة.

ولا يستطيع **آخر معرض دوكومنتا في القرن الحالي** أن يغفل إلقاء نظرة تاريخية نقدية متأملة على تاريخه وعلى الماضي القريب من فترة ما بعد الحرب، وعلى كل ما في تلك الحقبة المنصرمة التي ظلت آثارها تتفاعل مع الفن والثقافة المعاصرين بما في ذلك الذاكرة والانعكاس التاريخي بظلال على **أوربة العالم** إضافة إلى العمليات المعقدة - ما بعد الفترة النقدية وما بعد الشمولية والشخصية التي تتعدى حدود الوطنية «القومية» في العمل مع المجتمعات المفتتة والتي تنجم عن إنهيار الشرعية والتطبيق القسري لقوانين السوق. وفي الوقت نفسه لا يقدم هذا المعرض أي تنازلات لصالح الاتجاه الاحتفالي التذكاري.

وعلى مواجهة هذه المشكلات أيضا إعادة **النظر من منظور منظم وفي الوقت المناسب في أهداف رئيسية معينة ظهرت في الستينات في أعمال فنانين قدامى ولدوا قبل أو أثناء أو بعد الحرب** مباشرة ومات بعضهم في سن صغيرة مثل الفنان **مارسيل بروودزيرز** بدأ هؤلاء الفنانون أعمالهم تقريبا مع افتتاح أول دورة لمعرض دوكومنتا مثل:

«**جيرارد ريختر- مايكل انجلو بستوليتو- ريتشارد هاملتون- الدوفان إيك**».

بالنسبة لغالبية هذه الشخصيات يبدو البعد النقدي في التساؤل الجرئ حول مستويات «الفن» وكذلك المؤسسات الانثروبولوجية في الثقافة الغربية برغم التحولات الداخلية في المستويات والاشكال التقليدية للمعرفة. ومن ذلك نقد بدائية الرؤية. الاسقاط في اللغة والاتجاه في الفراغ ثلاثي الأبعاد عند **برودزيرز** مثلا، كشف الانحراف التقديري للمساحة عند **ماتا لارك**، يتناول المركز والمحيط من خلال ظهور القيمة الهامشية عند **اويتيسكا**. التركيز المبالغ فيه للتفاعل مع العلاقات السياسية والقوى الاقتصادية عند فاهلستروم، التحول الشعري للحداثة الدوجماتية الاختزالية عن طريق التنشيط النقدي للحلول الشكلية والمصاحبة للمعمار غير الغربي عند **الدوفان إيك**.

وفي الوقت نفسه الذي يبتلع فيه الاعلان والتلفزيون ووسائل الاعلام الجديدة والتعقيد الرقمي للعالم يبتلع الحقيقة في شكلها المعظم فنان مثل «**جروزنسكي**» لذلك يبدو من المناسب البدء في عملية التحليل والتأمل في العمل الفني في ممارسات الرسم والتصوير الفوتوغرافي التسجيلي، منذ الستينات، وأحيانا قبل ذلك مثل الأعمال التي تقدمها للفنانين **ماريا لاسينج، نانسي سبيرو، ووكر ايفانز، جاري ونوجراند، هيلين ليفيت، روبرت آدمز، إدفان الكن**» نجد في هذه الممارسات تطورات هامة «حين تكون غير مباشرة» في أعمال الفنان **مارتين والدي، ويليام كنترنبرج، جيف وول، جيرجي دوسفيلد، جيمس كولمان، جران جرعنو بريز، آن ماري شنيدر**» الذين استطاعوا إكتشاف الأشكال المعارضة للتفعيل المتبدل.

انطلقت معارض دوكومنتا منذ عام **١٩٥٥** في إطار علاقات خاصة لمدينة **كاسل**، ساهمت بشكل كبير في انتشار نموذج المعرض الاحتفالي الذي تطور في أواخر الستينات كحل وسط ومقبول بين العرض المتحفي التقليدي والتوسع في تفصيل الفكرة للجماهير، وكذلك توصيل الممارسة واعتماد فناني الطليعة على العرض الفني.

اليوم ونحن نشهد غياب المتحف والمساحة الجماهيرية في مجتمع استعراضي، نجد الاستراتيجيات التي تحاول المواجهة بين فراغ المؤسسات، والمظهر الخارجي الساذج، أو الذي لا معنى له كما حدث في ابتكارات «**سوتو**» التي تدير ظهرها للتحول الجاري في النموذج «**الخردواتي**» للفراغ الجماهيري فضلا عن الأجواء الجديدة للخيال والاستثمار الرمزي للأماكن من خلال الموضوعات المعاصرة.

ولمكافحة **الظاهرة الاحتفالية**، أو أثر «**هوس المبيعات**» **كان من الضروري الوصل بين الأعمال المتشابهة والمساحات المستقلة في العرض** ومنها المواقع القديمة في متحف**فردريستيانو، والاورانجيري**، والمواقع الجديدة في **كولتر بان هوف، والارتونيوم**.. من ناحية وسياق المكان والزمان لمدينة كاسل ٩٧ من ناحية أخرى.. باقامة مسارات تاريخية أو حضرية تعكس التاريخ كما يتجلى ذلك في المدينة نفسها فمثلا يمثل هذا المسار الواصل بين كولتر بان هوف، والاورا نجيري، وضفاف نهر الفولدا على المختارات المحفوظة من عهد الباروك. إضافة إلى الماضي القريب لإعادة البناء لمدينة كاسل فترة ما بعد الحرب.

فمثلا يمكن التركيز على مشهد المحطة القديمة (كولتر بان هوف) التي لا تستخدم الآن بكامل طاقتها، وفي نفس الوقت يجري تحديثها لأغراض تجارية وثقافية، وكذلك (الأنفاق) المهجورة حاليا والتي قد تغلق تماما تقريبا، كذلك الشارع المدرج وهو نموذج لشوارع المشاه في الخمسينيات للربط بين الاحتفالية والاستهلاك في فترة العولمة بكل دلالتها المحلية. بما في ذلك الكساد الرهيب في مدينة

سيطرة مراكز الضغط على حركة الفن التشكيلي

****

كاترين دافيد واللوبي اليهودي

كاسل ، وعلاقات إعادة البناء وإخفاق بل وفشل المشروع السياسي الاقتصادي الاجتماعي ، الحضري الذي نكشف هنا عنه. يمكن أن تظهر جميعها كأشلاء حديثة. ولم نحاول أن نجعل هذه القطع الصناعية معروضات متحفية بل نحددها ونوضح شخصيتها عن طريق المواجهة أو المقارنة مع الأعمال المعاصرة والحديثة لفنانين أمثال **لويس وينبرجر، وجبث وول ويستر فسريدل، ودان جراهام، وسوزان لافونت.**

هذه المسارات حقيقية، ورمزية في آن واحد من خلال مدينة كاسل وعلاقاتها بالأماكن الأخرى المحتملة ، والواقع الثقافي والحضاري «للعالم أجمع»الذي لا يستطيع معرض دوكومنتا الادعاء بأنه يحيط به أو يلمه في كاسل.

وبمعنى آخر فإن المدينة والفراغات الحضرية عامة، وظروفها وإخفاقاتها ومشروعاتها المعمارية الاقتصادية السياسية البشرية ونزاعاتها ، والموقف الثقافي الجديد والممارسات الحديثة التي تسببت المدينة في نشوئها والتي تنشرها في أرجاء العالم، تتضح الآن وتعطي موقفاً متميزاً في التجربة المعاصرة . وكاسل اليوم في هذا السياق يمكن اعتبارها مثالية».

إن التماثل الكبير في الممارسات الجمالية المعاصرة ووسائطها الذي يضاهيه تعددية في فراغات العرض المستخدمة «الحائط» ، الصفحة ، الملصق، شاشات التلفزيون والانترنت ،التجارب المختلفة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الفراغ ووقت تطبيقها ، تتجاوز بالضرورة حدود المساحة والايقاع، فضلا عن حدود الايديولوجية في«المكعب الأبيض» الذي يشكل النموذج العالمي المفترض للتجربة الجمالية . وهو نموذج ترغب معارض دوكومنتا-حتى في صورتها المنفتحة-أو لا ترغب في أن تكون خليفته.

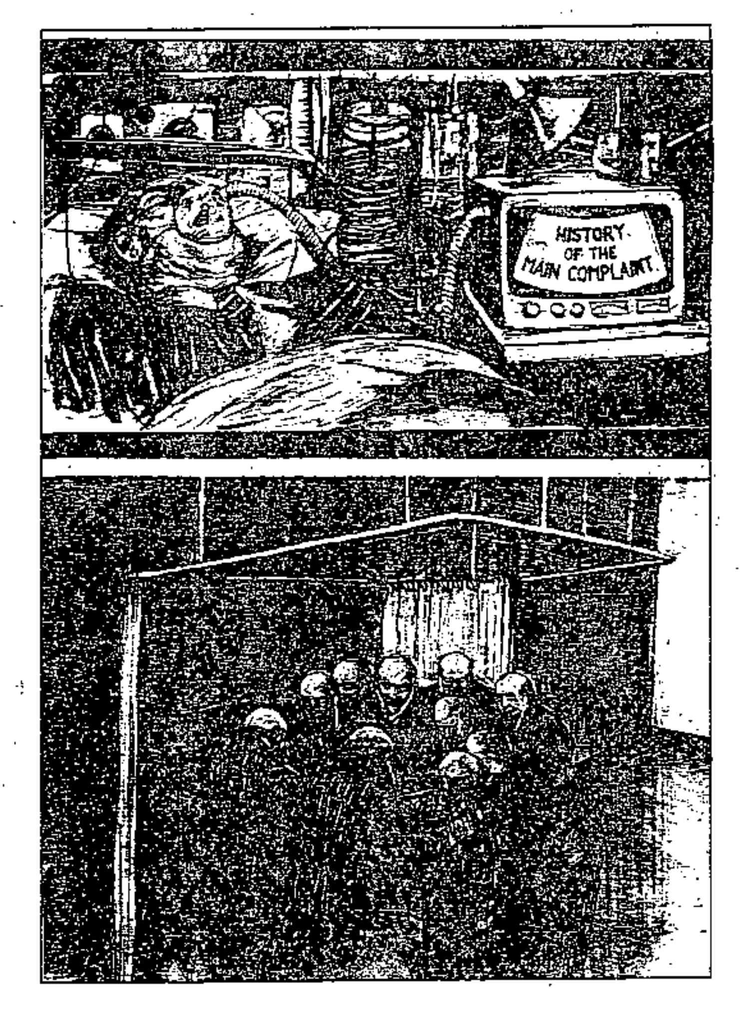
فالنموذج العالمي محدود فيما يتعلق بالتمثيل وإعادة «التمثيل» للأشكال الجمالية المعاصرة وممارساتها بكل تنوعاتها، وفيما يخص الانجازات المحلية للحداثة المعقدة من «المتعولمة» -حاليا- التي تفتقر إلى«الشكل الخارجي» للأصالة والتقليدية ،وما قبل الحداثة أو عكسيا برغم الحنين الشديد إلى«الغرابة الجديدة» في أفضل صورها أو الاستعمارية في أسوأ الحالات.

والحقيقة أن الهدف الحقيقي لانشاء ما يسمى بـ **المكعب الأبيض** لا يعدو أن يكون أحد جوانب أو لحظات العمل أو في أفضل حال مجرد دعم الأنشطة الفنية شديدة التنوع.

في ذات الوقت تظهر مشكلة العالمية فيما يتعلق بمناطق الثقافات غير الغربية حيث تكون سادة الفن المعاصر غالبا ظاهرة شديدة الحداثة أو حتى ظاهرة مصاحبة مرتبطة في أفضل الأحوال بالاسراع في عملية التثقيف أو التوثيق الثقافي في التجمعات الحضرية الجديدة وفي أسوأ الأحوال مرتبطة بطلب التجديد السريع لمنتجات السوق في الغرب. ويبدو أن الارتباط الوثيق ،والتميز والثورية في التعبيرات غير الغربية غالبا ما تجد طريقها المتميز في الموسيقى واللغات المنطوقة والمكتوبة (الادب والمسرح) والأشكال السينمائية التي ساهمت بشكل تقليدي في استراتيجيات التحرر. لأسباب لها علاقة بالتقاليد التي ندمرت أو توقفت، وكذلك التنوع في الأشكال الثقافية التي نشأت عن الاستعمار ورحيل المستعمرين وإمكانية الوصول التي حصلت عليها تلك الأشكال إلى الحداثة الغربية، سواء بصورة مباشرة أو بشكل غير عادل.

هذه الملاحظة عملية أكثر منها منظمة أو منهجية، فهي لا تطالب بتحرير مسار التطورات المستقبلية أو التطور الممكن الذي يمكن ملاحظته في أعمال ومواقف الأجيال الجديدة ،**بل هي تركز على بدائل قوية معينة للثقافة المعاصرة وخاصة العربية والاسلامية والافريقية التي لها تمثيل قوي جدا في برنامج المحاضرات الذي يستمر مائة يوم ، ويشارك فيه مائة محاضر.**

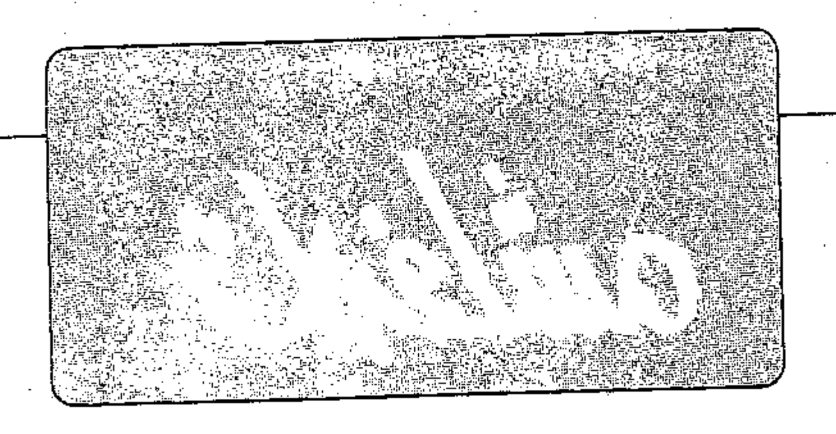
وقد سعينا انطلاقا من وعينا الكامل بهذه الحدود المصاحبة إلى توفير تنوع في المساحات وآفاق المناقشة والجدل داخل كاسل، وخارجها من أجل التنوع الكبير للتعبيرات الثقافية ،والجماهير مع اختلاف آفاقها وآمالها وتنوعها.



الصبر وموزقر ١٩٩٦

وليام كنتريدج

مواليد جنوب افريقيا ١٩٥٥





الإرهابى الحقيقى فى حادث المتحف !

لم يصدق أحد سواء كان مواطنا أو معلقا صحفياً - البيانات الرسمية التى تقول بأن الحادث الارهابى الذى جرى أمام المتحف المصرى فى الأسبوع الأخير من الشهر الماضى ، قام به أحد المختلين عقليا ، مع أن المختل المذكور قد قبض عليه متلبسا فى مكان الحادثة ، ومع أن الصدفة ساقت مصوراً هاوياً ، التقط بكاميرا فيديو فيلما تليفزيونيا للعملية كلها بما فى ذلك إصابة الجانى واعتقاله ..

ليس هذا فقط بل إن الجانى نفسه ، ليس غريباً عن الرأى العام الذى سبق له أن تعرف عليه ، حيث قام منذ حوالى أربع سنوات ، بعملية مشابهة ، قتل فيها أربعة سائحين ، وفضلاً عن أن الصحف كانت قد نشرت آنذاك وقائع محاكمته التى كشفت عن اختلاله العقلى ، فانها قد أعادت ماسبق لها نشره ، من باب الذكرى التى تنفع المؤمنين والقارئين ، ولكى تتغلب على موجة عدم التصديق التى سادت فى أوساط الرأى العام ، والتى لم يفلت منها حتى أعتى كتاب الحكومة .

وعلى عكس الاتجاه الذى ساد فى الرأى العام ، فقد صدقت التصوير الرسمى للحادث، لأن كل الشواهد العقلية تدل على صحته ، وعلى رأسها أن الحادث قد ارتكب بطريقة بدائية ، تدل عن أن الذين قاموا بتخطيطه وتنفيذه أفراد اعتمدوا على جهودهم الذاتية - ولم يتطلب منهم سوى عدة زجاجات من المياه الغازية ملأوها بالجاز والبنزين ومسدس واحد ، على عكس العمليات التى تعودت المنظمات الارهابية أن تقوم بها ، وتستخدم فيها المتفجرات والبنادق الآلية والريموت كنترول وغيرها من الأسلحة الأكثر تقدما وتعقيداً.

وليس اختيار أحد المختلين عقليا ، لهدف مثل حافلة سياح ، أو ترديده لشعارات دينية ، أمراً بعيداً عن التصديق ، فنضلاً عن أن الهلاوس الدينية من بين مظاهر المرض العقلى والنفسى ، فان المريض بهذا النوع من الأمراض المصحوبة بالعدوان يتخذ الهدف الذى يصب عليه عدوانه ، طبقا لمنطق خاص به لايستطيع الأصحاء معرفته أو تصديقه !.

والحقيقة أن شيوع حالة من عدم التصديق ، تنطلق من صدمة الرأى العام بالجريمة ، ومن عجزه عن تصور أن الاهمال والتسيب قد وصل إلى الحد الذى يترك فيه مختل عقليا سبق له أن وجه عدوانه ضد السائحين ، من دون حراسة كافية ، وإلى الدرجة التى يترك فيها ليخرج من مستشفى الأمراض العقلية ، لكى يرتكب جريمته الجديدة ، وهو ماأثار الشك من جديد فى أن التقرير الطبى الذى أعفى المتهم من جريمته السابقة عام ١٩٩٣ ، استناداً إليه ، والذى استند إلى تقرير آخر صدر عام ١٩٨٩ ، هى تقارير مدفوعة الأجر ، حصل عليها المتهم عن طريق الرشوة ، كما كان يخرج من المستشفى كلما أراد عن طريق الرشوة .. وهو احتمال لم تستبعده سلطات التحقيق .. التى شرعت فى التثبت منه!

وهكذا أدرك الشعب بفطرته أن الارهاب هو الوجه الآخر للتسيب والاهمال والرشوة والفساد فلم يصدق البيان الرسمى مع أنه صادق ، وإن كان - كالعادة - ناقصاً!

صلاح عيسى